



جامعة الشهيد حمّة لخضر - الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين



## اختيارات وترجيحات الإمام المارغني في النجوم الطّوالع - جمعا ودراسة -

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر  
في العلوم الإسلامية - تخصص: علوم القرآن والتفسير

المشرف

\* أ. محمد الصالح غريسي

الطّالب:

\* عبد الجبّار بالقط

### لجنة المناقشة

| الاسم واللقب         | الرّتبة       | الجامعة                         | الصّفة        |
|----------------------|---------------|---------------------------------|---------------|
| أ. عبد القادر شكيمة  | أستاذ مساعد أ | جامعة الشهيد حمّة لخضر - الوادي | رئيسا         |
| أ. محمد الصالح غريسي | أستاذ مساعد أ | جامعة الشهيد حمّة لخضر - الوادي | مشرفا ومقرّرا |
| أ. د. كمال قدّة      | أستاذ دكتور   | جامعة الشهيد حمّة لخضر - الوادي | ممتحنا        |

السنة الجامعية: 1437 - 1438هـ / 2016 - 2017م







جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين



## اختيارات وترجيحات الإمام المارغني في النجوم الطّوالع - جمعا ودراسة -

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر  
في العلوم الإسلامية - تخصص: علوم القرآن والتفسير

المشرف:

\*أ. محمد الصالح غريسي

الطّالب:

\*عبد الجبار بالقط

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب         | الرّتبة       | الجامعة                          | الصفة         |
|----------------------|---------------|----------------------------------|---------------|
| أ. عبد القادر شكيمة  | أستاذ مساعد أ | جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي | رئيسا         |
| أ. محمد الصالح غريسي | أستاذ مساعد أ | جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي | مشرفا ومقرّرا |
| أ.د كما قدّة         | أستاذ دكتور   | جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي | ممتحنا        |

السنة الجامعية: 1437 - 1438هـ / 2016 - 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

إلى من قال في حقهم نبينا محمد ﷺ «أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» صحيح

مسلم، باب برّ الوالدين وأنهما أحقّ به، رقم 2548.

أُمِّي الَّتِي حَمَلْتَنِي كَرَهَا وَوَضَعْتَنِي كَرَهَا وَرَعْتَنِي حَفَظَهَا اللَّهُ لَنَا ...

أَبِي الَّذِي رَبَّانِي عَلَى حُبِّ الْقُرْآنِ وَأَهْلِهِ وَحَمَانِي تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَأَسْكَنَهُ الْفَرْدُوسَ الْأَعْلَى.

إِلَى كُلِّ إِخْوَتِي وَأَخَوَاتِي، إِلَى زَوْجَتِي الَّتِي صَبِرَتْ مَعِي ...

إِلَى أَبْنَائِي سَرِينٍ، وَائِلٍ وَعَبْدِ الْبِرِّ ...

إِلَى كُلِّ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَاتِ وَأَخَصِّ مِنْهُمْ الدَّانِي وَمَكِّي وَابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ الْجَزْرِيِّ

إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُوَحَّدٍ فِي رُبُوعِ الْمَعْمُورَةِ ...

أَهْدِي

ثَمَرَةَ جَهْدِي.

أَبُو وَائِلٍ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ

## شكر وتقدير

الحمد لله القائل ﴿لَيْسَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم: ٩)، فله الحمد والشكر ﷺ على ما أسدى من النعم ودفع عنا صروف النقم.

والصلاة والسلام عن المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد ﷺ القائل «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» سنن الترمذي، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن، رقم: 1954، (339/4).

فأقل ما يمليه الواجب كلمة شكر وتقدير، لمن كان له الفضل على خروج هذا العمل بهذه الصورة، أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا محمد الصالح غريسي - حفظه الله - لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، حيث جاد عليّ بإرشاداته السديدة، وملاحظاته المفيدة فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الشيخ الدكتور محمد بن سعد طالبي - حفظه الله - على توجيهه ونصحه وتقديمه يد العون لي رغم انشغالاته.

كما لا أنسى أخي عرفات وكل القائمين على مكتبة الشريعة على ما تفضلوا به عليّ من خدمات، نسأل الله أن يجازيهم عني خير الجزاء.

## ملخص البحث بالعربية:

هذا البحث عبارة عن جمع تسعين اختياراً للإمام المارغني التي ضمّنها كتابه الماتع الموسوم بـ "النجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرئ الإمام نافع" ودراستها، إبتدأته بمقدّمة عرضتُ فيها أهميّة البحث وأسباب اختياره، وأهدافه والخطة المتبعة وغيرها من النقاط التي لا بدّ منها، وقسمت البحث إلى فصلين، وجعلت بين يديهما تمهيداً، فرّقت فيه بين معنى الاختيار والترجيح وبيّنت مفهومه عند القراء خلافاً لغيرهم من الفقهاء وغيرهم، فجعلته كالمفتاح لدراسة الاختيارات، ثم طرقت الفصلين، وكلاً منهما حوى مباحث، تطرّقت في الفصل الأوّل منهما، إلى التعريف بالعلامتين؛ تعريفاً موجزاً لابن برّي صاحب نظم الدّرر، وتعريفاً لشارحه المارغني، وشرحه "النجوم الطّوالع"، وفي الفصل الثاني، وهو صلبُ الموضوع، أوردت فيه مبحثين، عرضتُ في الأوّل منهما منهج المارغني في اختياراته والقواعد التي مشى عليها، مع ذكر أهمّ عباراته في ذلك من خلال كتابه "النجوم الطّوالع"، وثنيته بمبحث عرضتُ فيه اختياراته المستمدّة من كتابه المذكور مع دراستها والتعليق عليها، لأختتم هذا البحث بخاتمة حوت نتائج وتوصيات أرى من المهمّ ذكرها والتنبية عليها عسى أن تكون للبحث ثمرة نافعة، وخلاصة مفيدة.

## ملخص البحث بالإنجليزية

### Abstract

This research is a collection of the ninety choices of the Imam Al-Marighni, which have been included in his interesting book which entitled for "Annojum Attawalaa Ala Addorar Allawamaa fi Asl Maqra'i Al'Imam Nafie" and their study. I have begun it with an introduction which I have presented the importance of the research, the reasons for its selection, its objectives, the followed plan and other necessary points. I have divided the research into two chapters and an introductory chapter which I have differentiated in it between the meaning of choice and preference and I have showed its concept from the reciters unlike other scholars, and I have made it the key to study the choices, and then I have dealt the two chapters, each one contains sections. I have touched on the first chapter, the definition of the two scholars, Ibn Birri's Nathm Eddorar book and its explainer Al-Marighni and his explanation that is "Annojum Attawalaa". In the second chapter which is the crux of the subject, I have mentioned two sections, in the first one I have showed Al-Marighni's approach in his choices and the rules which have been applied and I have mentioned the most important expressions through his book which is "Annojum Attawalaa". In the second section, I have showed his choices that have been derived from his mentioned book with their study and comment. I have concluded this research with a conclusion which has contained results and recommendations, I think it is important to mention and urge them that may be useful for the research and a beneficial summary.

مقدمة

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد ﷺ أما بعد:

لقد خصّ الله هذه الأمة ببعث أفضل أنبيائه، وأيده بكتابه وأمره بتلاوته مقيما لحروفه وكلماته فقال عز من قائل ﴿وَرَتِّلِ الْفُرْقَانَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل: ٣)، فبلغه عليه الصلاة والسلام كما أنزل غصنا طريّا لأصحابه الذين حفظوه وأتقنوه وأدّوه إلى من بعدهم من غير لحن ولا تحريف ولا تغيير ولا تبديل، ثم توارثه الخلف عن السلف كلّ ذلك كان بالأخذ سماعا من أفواه المقرئين إلى أن جاء عصر التدوين فأخذ كلّ فنّ من العلوم نصيبه من اهتمام العلماء؛ بتأصيل مسائله وذكر فروعه ومواضيعه فجاءت التأليف بين منشور مبسوط ومنظوم مختصر جامعا لكل أبواب العلم حاويا مسائله وموضوعاته، ومن تلك العلوم التي آلى لها العلماء اهتماما كبيرا "فنّ القراءات" وما ذاك إلا لما لها من تعلق مباشر بكلام الله ربّ العالمين، يُقرأ كما أراد الله عز وجل أن يتلى.

لقد تباينت مصنّفات العلماء بين من جمع السبع - أي القراءات -، وبين من زاد على ذلك ومن اقتصر على مقرئ واحد، ولعل من أحسن المنظومات المؤلّفة في هذا الفنّ والمختصة بقراءة نافع؛ منظومة الإمام الفاضل أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين الرباطي المشهور بابن بري<sup>1</sup> الموسومة "بالدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع"، حيث اقتصر فيها مؤلّفها على قراءة الإمام نافع من روايتي ورش وقالون مبينا مواطن الاتفاق بينهما والخلاف أصولا وفرشا، والتي حظيت بشروح عدّة وقبول من الناس، ومن تبنّكم الشروح المفيدة النافعة على هذا النظم ما كتبه الإمام العلامة المقرئ إبراهيم بن أحمد المارغني<sup>2</sup> التونسي - عليه رحمة الله - أسماه "النجوم الطوّاع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع" حيث جرى فيه مؤلّفه على عادة المحققين بتحرير مسائله وذكر اختياراته مصرّحا في بعضها بسبب اختياره وساكتا عن جلّها، غير مصرّح به لذا كان حقيقا علينا أن نُوليها مزيد اهتمام وأكثر عناية، وسأحاول من خلال هذا البحث دراسة اختياراته في القراءات -أصولا وفرشا- وتمحيصها وفق منهج علمي رصين لأستفيد وأفيد إن شاء الله تعالى.

1 - ستأتي ترجمته في الفصل الأول من هذا البحث.

2 - ستأتي ترجمته في الفصل الأول من هذا البحث.

## عنوان البحث:

اختيارات وترجيحات الإمام المارغني في النجوم الطوالع - جمعاً ودراسةً -.

## إشكالية البحث:

الإشكالات التي اعترضتني تتمثل في:

- \* ما هو معنى الاختيار عند القراء وأسباب الاختيار لديهم.
- \* ما هي الجهود المبذولة من طرف العلامة المارغني من خلال كتابه "النجوم الطوالع" من جهة ترجيحاته لوجه دون آخر.
- \* على أي قاعدة وسبب يختار، وهل يجري في كل اختياراته بنفس الأسس والقواعد أم أنها تختلف من اختيار في مسألة ما إلى مسألة أخرى حسب ما يقتضيه نوعها وكنهها.
- من كل هاته التساؤلات والإشكالات سطرْتُ هاته الكلمات في قالب منتظم محاولاً الإجابة على كل ما أوردته طالباً العون من ربي وحده إنه نعم المولى ونعم المعين.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- \* تعلقه بأصل التشريع الأول ألا وهو كتاب الله ﷻ، خادماً له.
- \* الدراسة والتعليق على اختيارات أحد الأعلام المغاربة في القراءات والمختصة بقراءة نافع المنتشرة في بلدنا.

\* إضافة شيء على كتاب "النجوم الطوالع" المقرر دراسته على طلاب علوم القرآن والتفسير. مما ذكرتُ تظهر أهمية البحث ويستبين فضله وتعلو الهمة لدراسته، علماً ندخل بفضل الله وميته في زمرة أهل<sup>1</sup> القرآن الذين هم أهل الله وخاصته.

1 - قال بعض السلف: (نزل القرآن ليعمل به، فاتخذوا تلاوته عملاً) ولهذا كان أهل القرآن هم العالمون به، والعاملون بما فيه، وإن لم يحفظوه عن ظهر قلب. وأما من حفظه ولم يفهمه ولم يعمل بما فيه، فليس من أهله وإن أقام حروفه إقامة السهم. نقله ابن القيم في: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، (1/327)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: 27، 1415هـ / 1994م.



## أسباب اختيار البحث:

لما كانت دوافع بحثي مشتركة بين ما هو ذاتي صِرف وبين ما هو موضوعي بحث؛ ارتأيت تقسيمها حسب نوعها إلى قسمين:

### ١- الأسباب الذاتية:

أُلخص الأسباب الذاتي فيما يلي:

\* شغفي للدراسة والتمحيص في مثل هاته المواضيع التي طالما راودني فيها الكثير من الاستفهامات والتساؤلات.

\* استغلال مثل هاته الفرص -أي البحوث الأكاديمية- للغوص في كتب هذا الفن بغية مضاعفة باعي فيه لما أرى في نفسي من ضعف فيه وقصور في ملتمته.

### ٢- الأسباب الموضوعية:

لعل أهم الأسباب الموضوعية التي ساقنتني إلى هذا البحث هي:

\* اختصاص منظومة ابن بري -التي عليها شرح المارغني المتمثل في النجوم الطوالع- بقراءة الامام نافع المنتشرة في بلاد المغرب العربي وخاصة رواية ورش التي لُقِّنَّاها منذ الصَّغر في الكتابيب والغالبة على مدينتنا إلى حدّ الساعة في مدارسنا القرآنية.

\* بروز وذيع شرح المارغني على الدّرر أكثر من غيره من الشروح الكثيرة والذي من خلاله أدرج -عليه رحمة الله- الكثير من الاختيارات وذلك في كل بابٍ من أبواب المنظومة مخالفًا في بعضها ناظمها ابن بري - عليه رحمة الله-.

\* العمل على زيادة تقريب شرح المارغني إلى طلاب علوم القرآن؛ بدراسة اختياراته وخاصة وأنّ الكتاب أي "النجوم الطّوالع" مقرّر على طلاب علوم القرآن والتفسير في مرحلة الماستر.

\* إيضاح معنى الاختيار عند علماء القراءات بصفة عامة وعند الإمام المارغني بصفة خاصة

\* بيان لجهود بعض العلماء المغاربة في خدمة هذا الفن بصفة خاصة والقرآن بصفة عامة.

فهذه أهم الأسباب التي دفعتني إلى الخوض في هذا الموضوع عليّ أضفي شيئًا على ما أتى به من سبقني في مثله ولسان حالي في ذلك كما قال الشاعر:

تمثّل بالكرام إن لم تكن مثلهم ❁ فإنّ التشبه بالكرام فلاح

## أهداف البحث:

أهداف البحث كثيرة، منها ما يكون عامًا ومنها ما هو خاص:

- الأهداف العامة:

\* فضيلة تدارس كتاب الله ﷻ.

\* خدمة كتاب الله ﷻ، وغيرهما.

- الأهداف الخاصة:

\* بيان جهود أحد الأعلام المغاربة في خدمة كتاب الله جلّ وعلا.

\* الاستفادة من اختياراته في فنّ القراءات؛ بدراساتها والتعليق عليها والوقوف على أسباب الاختيار

عند أئمة القراءات بصفة عامة وعند العلامة المارغني من خلال كتابه النجوم الطّوالع خاصة.

\* بيان وتوضيح منطلق الأئمة في الاختيار والترجيح بشكل عام والعلامة المارغني كأ نموذج لهاته

الدّراسة بشكل خاص.

## الدّراسات السابقة:

أمّا عن الدراسات السابقة فإنّي لم أقف على شيء يُعنى بدراسة اختيارات العلامة المارغني من

خلال كتابه النّجوم الطّوالع، سوى دراسة كاملة -وإن كانت بعيدة نوعا ما عن موضوع بحثي-

متمثلة في تحقيق الكتاب للدكتور محمد بن سعد طالبي أسماها "النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع

في أصل مقرا الإمام نافع -تأليف الشيخ العلامة إبراهيم بن أحمد المارغني- دراسة وتحقيق" -يسرّ

الله طبعها-، ومنها أفدت اختيارات المارغني، حيث جمعها صاحبها مرتبة على أبواب منظومة ابن

بري -عليه رحمة الله-، فهذه أقرب دراسة لفحوى بحثي بشكل مباشر وإلاّ فإنّ الدراسات التي

عُنيت بالاختيارات كثيرة في شتى مجالات العلوم الشرعية والتي استفدت من بعضها كيفية عرض

الموضوع وبعض مفرداته، وصيغة تناوله ثم إخراجها بشكل بهيج مكتمل العناصر مستوفي الفوائد

والنتائج من بيان معنى الاختيار لدى العلماء بشكل عام وعلماء القراءات بشكل خاص ومعالجة

نحو تسعين اختياراً ذهب إليه العلامة المارغني مبينا أسبابه ودوافعه، واقتصرت على هذا العدد من

الاختيارات لثلاّ يخرج البحث عن عدد الصّفحات المتعارف عليها في مرحلة الماستر، وإلاّ

فاختياراته ربّت عن الثلاثين ومائة.

## المنهج المتبع:

اتّبع في بحثي المنهج الوصفي المتمثل في المبحث الأول حين عرضي ترجمة الإمامين ابن بري بشكل مختصر والعلامة إبراهيم بن أحمد المارغني عليهما رحمة الله - بشيء من البسط، ثم المنهج الاستقرائي التحليلي وهو الغالب على بقية المباحث الأخرى وإن تخلّلتها في بعض الأحيان منهج المقارنة حين موازنتي بين اختيار المارغني وغيره من الأئمة.

## المنهجية المتبعة في كتابة البحث:

سلكت في العرض طريقة ذكر اسم السورة ورقم الآية بالمتن، وتخريج الأحاديث والآثار بالهامش مكتفياً في التخريج بالصحيح أو الصحيحين إن كان الحديث فيهما، وإن لم يوجد فيهما أو في أحدهما فأعزوه إلى كتب السنن أو غيرها من كتب الحديث المعتمدة، وكذلك الحال بالنسبة للثّقول من كتب أهل العلم أذكر اسم الكتاب ومؤلفه ومن حقّقه إن وُجد ثم أذكر الجزء والصفحة وأتبعها بذكر دار النشر وسنة الطبع وهذا يكون أوّل مرة أنقل فيها من الكتاب، لأكتفي فيما بعد إن عاودت الثّقل منه باسم المؤلف والمؤلف المشهورين بهما، والجزء والصفحة فقط، إلى جانب الترجمة لبعض الأعلام والمغمورين منهم خاصّة، وشرح بعض الكلمات الغريبة، كلّ كان بالهامش.

استعملت علامات الترقيم كعلامة الاستفهام (?) بعد التساؤل وعلامة النقطتين (:) بعد العنوان والنقطة (.) في نهاية الفقرة والفاصلة (،) للفصل بين الجمل القصيرة في نفس الفقرة، وكذا الفاصلة المنقوطة (؛) للفصل بين الجمل الطوال والتي لها علاقة فيما بينها، وغيرها كما ستجده مرسوماً في البحث حسب ما يقتضيه المقام وتستوجه منهجيّة كتابة البحوث.

أمّا كتابة الآيات القرآنية فقد كانت بالرسم العثماني من رواية الامام ورش عن الإمام نافع وجعلتها بين حاضنتين ﴿﴾، وخصصت الأحاديث والآثار يجعلها بين قوسين ( )، والثّقول عن أهل العلم جعلتها بين شولتين " " لتمييز عن كلامي في هذا البحث.

ذيلت البحث بفهارس عدّة؛ فهرساً للآيات القرآنية وثانياً للأحاديث النبوية والآثار وثالثاً للتعريف ببعض مصطلحات علم التّجويد والقراءات ورابعاً لتراجم الأعلام وخامساً للمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث وختمتها بفهرس للمحتويات. وضعتُ ملخصاً عاماً للبحث باللّغتين العربيّة والأنجليزيّة.

فهذه عموماً الخطوات المتبعة في بحثي، وأسأل الله العليّ القدير أن يتقبل منّي عملي هذا وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنّه على ذلك قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

### وصف عام لخطوات البحث:

افتتحت بمقدمة اشتملت على أهمية البحث وأسباب اختاره والدراسات السابقة وخطة البحث والمنهج المتبع في تناوله وكتابته وغيرها من عناصر المقدمة التي لا بد من منها، ثم أتبعها بتمهيد، بيّنت

فيه ماهية الاختيار عند العلماء عموماً وعلماء القراءات خصوصاً، ومعنى الترجيح والفرق بينهما. ثمّ قسّمت باقي عناصر بحثي إلى فصلين وكلاً منهما حوى مباحث، جعلت في الفصل الأوّل، مبحثاً خاصاً للتعريف بالنّاظم ابن برّي ونظمه، ومبحثاً ثانياً للتعريف بشارح النّظم الإمام المارغني ومبحثاً ثالثاً للتعريف بكتاب النّجوم الطّوالع، أمّا الفصل الثّاني وهو صلب الموضوع، فقسّمته إلى مبحثين، بيّنت في الأوّل منهما منهج الإمام المارغني في الاختيار والترجيح، وكذا المقاييس والقواعد التي جرى عليها في ذلك، مع ذكر أهمّ العبارات والصّيغ التي يستعملها في تقديم وجه على آخر، والمبحث الثاني، ضمّنته اختيارات المارغني المنتقاة أصولاً وفرشاً مع دراستها وتحقيقها، وتّممت بحثي بخاتمة عرضت فيها أهمّ النتائج والتوصيات.

### الصعوبات:

اعترضني بعض الصعوبات متمثلة في:

\* حداثة هاته الدّراسة وكيفية التعامل مع الاختيارات.

\* صعوبة استنباط القواعد والأسس التي بنى عليها الإمام المارغني ترجيحاته واختياراته.

\* التعامل مع بعض المخطوطات المصوّرة.

\* ندرة بعض المراجع سواء في علم القراءات، أو المختصة في تراجم المتأخرين كابن برّي.

هذا والله أسأل أن أكون في مستوى البحث ومن مُمثلي أمر نبينا محمّد ﷺ القائل فيه: «بلغوا

عني ولو آية...»<sup>1</sup>.

1 - جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، رقم 3461، (4/170)، دار طوق

النجاة، ط1: 1422هـ.

وفي تَمَّةِ المقدمة أطلب من كل من اطلع على هذا البحث أن يفيدني بسقطاته وهفواته  
فيستدرکها عليّ لأنتفع وأنفع به، فلا ريب أن فيه خللاً ونقصاً كثيراً، وما عساني إلا أن أسأله  
سبحانه أن يتجاوز عني وعن جميع المسلمين إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

# تمهيد:

وفيه:

- تعريف الاختيار والترجيح لغة مع بيان الاشتراك والافتراق بينهما
- ماهية الاختيار عند العلماء عموما
- ماهية الاختيار عند علماء القراءات خصوصا

## تمهيد:

لما كان موضوع بحثي متمثلاً في دراسة اختيارات العلامة المارغني من خلال كتابه النجوم الطوالع كما أسلفت الكلام عليه، كان لزاماً عليّ أن أمهد بمقدمة أُبين فيها معنى الاختيار عموماً وعند علماء القراءات خصوصاً والفرق بينه وبين الترجيح؛ لكي يظهر الفرق بين إطلاق علماء القراءات لهذا المصطلح وبين إطلاق غيرهم من أصحاب الفنون الأخرى، إذ بخفائها وعدم معرفتها قد يقع كل مبتدئ في خلط وخطب وتنتابه الحيرة في كثير من الأشياء، وتطراً عليه تساؤلات وإشكالات عديدة ولا حلّ لها إلا بمعرفة مفاتيح الفن المدروس وإتقان أدواته المستعملة فيه.

لا شك أن المبتدئ في هذا العلم وهو يسمع أو يقرأ مثلاً المقرئ الفلاني اختار كذا وآخر اختار كذا غير ما اختار الأول وهو يعلم أن جميع ذلك مروى عن النبي ﷺ ومستوفياً شروط القراءة الصحيحة، فيتبادر إلى ذهنه كما تبادر إلى ذهني منذ وقت ليس ببعيد السؤال: كيف يختار المقرئ الفلاني هذا الوجه بغير ما اختار الثاني وهما قراءتان صحيحتان؟

نعم هو سؤال يطرأ لكثير منا ومردّه إلى عدم التفريق بين اصطلاحات كلّ فنٍّ، لذلك كان لزاماً عليّ أن أُبين هذا المعنى ليكون بمثابة الحجر الأساس لما بعده وبه ترتفع الحيرة ويُفتح المغلق فكما قيل بمعرفة السبب يبطل العجب!

## تعريف الاختيار لغة:

قال ابن فارس: "خير: الخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يحمل عليه. فالخير: خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه. والخيرة: الخيار. والخير: الكرم. والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك. وكل هذا من الاستخارة، وهي الاستعطف... ويقال خايرت فلانا فخرفته. وتقول: اخترتُ بني فلان رجلاً. قال الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ﴾ (الأعراف: 155). تقول هو الخيرة خفيفة، مصدر اختار خيرة، مثل ارتاب رية"<sup>1</sup>.

قال ابن منظور: "خير: الخير: ضد الشر، وجمعه خيور... تقول منه: خرت يا رجل، فأنت خائر، وخار الله لك؛ قال الشاعر: فما كنانة في خير بخائرة، ... ولا كنانة في شر بأشرار

1 - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (2/232، 233)، دار الفكر، عام النشر: 1399هـ / 1979م.

وهو خير منك وأخير. وقوله ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ (المزمل: ١٨)، أي تجدوه خيرا لكم من متاع الدنيا. وفلانة الخيرة من المرأتين، وهي الخيرة والخيرة والخوري والخيري. وخاره على صاحبه خيرا وخيرة وخير: فضله، ورجل خير وخير، مشدد ومخفف، وامرأة خير وخيرة، والجمع أخيار وخيار. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ يَبْلُغُكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ (التوبة: ٨٩)، جمع خيرة، وهي الفاضلة من كل شيء<sup>1</sup>.

**قال الزبيدي:** "الخير، (م)، أي معروف، وهو ضد الشر، كما في الصحاح<sup>2</sup>، هكذا في سائر النسخ، ويوجد في بعض منها: الخير: ما يرغب فيه الكل، كالعقل والعدل مثلا، وهي عبارة الراغب<sup>3</sup> في المفردات، ونصها كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع"<sup>4</sup>.

من خلال ما قدمت من تعاريف أهل اللغة للاختيار نخلص إلى أنه دائر بين ثلاثة معاني: الميل والاستعطاف والأفضلية، والمعاني الثلاثة مستلزمة لبعضها البعض فإذا قلت إنني اخترت كذا من بين الأمور فيعني ميولك وإستدارتك له المستلزم تفضيلك له من بين الأمور المعروضة عليك والعكس بالعكس أي أنك إذا فضلت شيئا عن غيره فتجد نفسك حتما مائلة له مستعطفة إليه.

### تعريف الترجيح لغة:

**جاء في الصحاح:** "رجح: رَجَحَ الميزانُ يَرَجَحُ وَيَرْجَحُ ويرْجَحُ، رُجْحَانًا، أي مال... وترجحت الأرجوحة بالغلام، أي مالت"<sup>5</sup>.

**قال ابن فارس:** "رجح: الرء والجيم والحاء أصل واحد، يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء، وهو راجح، إذا رزن، وهو من الرجحان"<sup>6</sup>.

1 - لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، (264/4)، دار صادر - بيروت، ط 3: 1414 هـ.

2 - ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (651/2)، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4: 1407 هـ / 1987 م.

3 - ينظر المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، ص 300، دار القلم الدار الشامية - دمشق - بيروت، ط 1: 1412 هـ.

4 - تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، (238/11)، دار الهداية، بدون سنة طبع.

5 - الصحاح، الجوهري، (364/1).

6 - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (489/2).



قال ابن منظور: "رجح: الراجح: الوزن... ورجح الميزان يَرْجَحُ وَيَرْجَحُ وَيَرْجَحُ رجحاناً: مال"<sup>1</sup>.

إذن فالترجيح يدل على تفاوت بين شيئين أو أشياء بزيادة تستلزم الميل إلى الجهة المزيدة الرزينة، والعدول عن غيرها الهزيلة والمنقوصة.

### الاشتراك والافتراق بين الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق من تعريفهما اللغوي يظهر أن المعنى المشترك الذي يدور حوله الاختيار والترجيح هو الميلان إلى جهة حصل معها زيادة صحيحة استلزمت انسياب النفس نحوها والارتياح لها، لكن يفرقان في دققة جعلت الإطلاقيين يتباعدان وهي أن الاختيار ميول النفس إلى الجهة الأفضل والمزيدة بشيء ما دون إهدار باقي الجهات في الشيء الواحد، أمّا الترجيح فيرمي إلى ميلان النفس إلى الجهة المختارة والمزيدة وإهدار باقي الجهات وإبطالها وتضعيفها.

بعد هذا الاستطراد في بيان المصطلحين وما بينهما من اشتراك وافتراق لغوي بقي لي بيان ماهية الاختيار عند العلماء عموماً وعلماء القراءات خصوصاً قبل الولوج في صلب الدراسة، لأنه بمعرفة اصطلاحات أهل كل فنّ يفيد بل يتوقّف عليه فهم مسائله، وضبط دقائقه.

### ماهية الاختيار عند العلماء عموماً:

هناك تقارب كبير بين المعاني الاصطلاحية للاختيار عند غير علماء القراءات، لذلك لا نجد اهتماماً كبيراً بتعريف الاختيار اصطلاحاً عند غير القراء فهم - أي غير القراء - يُمرّونه على المعنى اللغوي العام، الذي جاء بمعنى الميل إلى أمر ما لقرينة جعلتهم يفضلونه على باقي الأمور بتضعيفها وإسقاطها، فأهل الكلام استخدموا الاختيار مقابل الإكراه<sup>2</sup>، يقول الراغب الأصفهاني: "والمختار في عرف المتكلمين يقال لكلّ فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه، فقولهم: هو مختار في كذا، فليس يريدون به ما يُراد بقولهم فلان له اختيار، فإنّ الاختيار أخذ ما يراه خيراً، والمختار قد يُقال للفاعل والمفعول"<sup>3</sup>.

1 - لسان العرب، ابن منظور، (445/2).

2 - ينظر الاختيار عند القراء مفهومه، مراحل وأثره في القراءات، أمين بن ادريس بن عبد الرحمن فلاته، ص 25، كلية الدعوة والأصول بجامعة أم القرى، 1421هـ، رسالة ماجستير مخطوطة.

3 - المفردات، الراغب الأصفهاني، ص 301 و302.

وأما الفقهاء فيعنون بالاختيارات الفقهية هي تلك الآراء والأقوال التي اصطفاها وانتقاها وفضلها ورجحها الفقيه الفلاني بناء على أدلة سواء كانت دلالتها قطعية أم ظنية<sup>1</sup>، وعلى مثل اصطلاحهم جرى النحويون والأصوليون فيرجحون وينتقون الرأي والقول والاختيار الذي مالوا إليه ويسقطون القول الآخر الذي لم يوافق دليلهم ومذهبهم فهم بهذا يعنون بالاختيار المعنى الاصطلاحي العام له. أما علماء القراءات فقد تعاملوا بهذا المصطلح ألا وهو الاختيار بمعنى أخص لم يشاركهم فيه أحد من علماء باقي الفنون، فمثلاً قول ابن الجزري في معرض كلامه على تغليظ وتفخيم الحروف وترقيقها: "والقاف: فليتحرز على توفيتها حقها كاملاً وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصماء إذا لقيها كاف لغير المدغم نحو ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ١٠٢، الفرقان ٢). فأما إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ (المرسلات: ٢٠)، فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك، فذهب مكِّي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام...، وذهب الداني وغيره إلى إدغامه محضاً، والوجهان صحيحان، إلا أن هذا الوجه أصحُّ قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم...<sup>2</sup>

فبيّن من كلام ابن الجزري من خلال هذا المثال أن اختياره لأحد الوجهين لا يقتضي إسقاطه الآخر بخلاف علماء الفقه ونحوهم في اختياراتهم فهي تستلزم إسقاط القول الذي لم يختاروه، لذا كان هذا الإطلاق ذا ميزة خاصة لدى القراء؛ له شروطٌ وقيودٌ إن توفّرت عُددٌ من الاختيارات المعتمدة وإلا ردّ، وقد جاءت عبارات أئمة القراءات في الاختيار موضحة لهاته الشروط، قال الإمام مكِّي بن أبي طالب القيسي: "وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرعوا لجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره، وأكثر اختياراتهم، إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه"<sup>3</sup>.

1 - ينظر الاختيار عند القراء، فلاته ص 25.

2 - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، (221/1)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، بدون سنة طبع.

3 - الإبانة عن معاني القراءات، مكِّي بن أبي طالب، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شليبي، ص 89، دار نهضة مصر للطبع والنشر، وبدون سنة طبع.

وأوضح منها عبارة الامام القرطبي المفسر حيث قال: " وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعُرف به ونُسب إليه، فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوّغه وجوّزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح"<sup>1</sup>.

هذان الثقلان يوضّحان المعالم التي يقوم عليها الاختيار عند الأئمة:

أولاهما: الرواية؛ حيث يكون الاختيار مما روى عن مشايخه من القراءات.

وثانيها: أن يكون صاحب الاختيار له أهلية تمكّنه من الاختيار، فيختار من بين القراءات التي رواها عن مشايخه قراءة يُقرئ بها ويشهرها<sup>2</sup>.

بعد هذا الاستطراد في بيان معنى الاختيار عند العلماء عموماً مع إطلاقه، وتقنيده وتخصيصه عند علماء القراءات، يطراً على النفس تساؤل: إذن فما هو حدّ الاختيار عند علماء القراءات؟ ماهية الاختيار عند علماء القراءات:

لقد عرّف علماء القراءات قديماً وحديثاً الاختيار بتعاريف متقاربة المعنى وربما متفاوتة العبارة إلاّ أنّ بعضها قد تكون أوضح من بعض وأجمع ولعلّ هذا يكون في تعريفات المعاصرين لما استفادوه من المتقدمين وزادوا عليه إيضاحاً وتنقيحاً لذا سأكتفي بتعريفين للمعاصرين فقط. أولاً: تعريف الشيخ طاهر<sup>3</sup> الجزائري:

"الاختيار عند القوم - أي علماء القراءات - أن يعتمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة"<sup>1</sup>.

1 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخر، (79/1)، مؤسسة الرسالة ط1: 1427هـ / 2006م.

2 - ينظر الاختيار عند القراء، فلاته، ص 28 إلى ص 40.

3 - طاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد بن موهب، السّمعوني الجزائري، ثم الدمشقي: بحاثة من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره. ولد بالجزائر سنة 1268 هـ، كان من أعضاء المجمع العلمي العربيّ بدمشق، وسمي مديراً لدار الكتب الظاهرية. كان يحسن أكثر اللغات الشرقية كالعبرية والسريانية والحبشية والزواوية والتركية والفارسية. وله نحو عشرين مصنفاً، منها (الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية - ط) و(التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن - ط) و(تفسير القرآن) في أربع مجلدات، ومن أجل آثاره (التذكرة الظاهرية)، توفي بدمشق سنة 1338هـ. ينظر الأعلام، خير الدين الزركلي، (222/3)، دار العلم للملايين، ط 15: 2002 م.

## ثانيا: تعريف الباحث محمد عارف عثمان موسى الهرري:

"والاختيار في اصطلاح القراء أن يختار القارئ من بين قراءاته ورواياته التي أتقنها ليدوم عليها ويلازمها ويُعرف بها وتؤخذ عنه فتُنسب إليه قراءة معينة"<sup>2</sup>.

من خلال ما قدّمتُ تبين أنّ اصطلاح الاختيار عند علماء القراءات ليس بالإطلاق الذي يعنيه علماء الفنون الأخرى، بل أخصّ لما اتّسم به من قيود تُخرجه عن حدّ التعريف العام لدى الفقهاء والأصوليين والنحويين ونحوهم، ومما ينبغي التأكيد عليه أن الاختيار عند القراء لا يعني وضع قراءة عن طريق الاجتهاد وإنما الأصل هو اختيار رواية من الروايات فيلازمها ويقرئ بها، وإلى هذا أشار ابن الجزري بقوله: "وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة وروايتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، ودوام عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أُضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"<sup>3</sup>.

ومما يستوجب التنبيه عليه كذلك أنّ الاختيار ليس معناه تفضيل شخص قراءة متواترة على أخرى متواترة أيضاً معتقداً أنّ القراءة المختارة هي أصوب من الأخرى، بل المعلوم عند أهل هذا الفن تصويب كلاّ منهما واختيار إحداهما مع عدم إسقاط أخراهما<sup>4</sup>.

قال الإمام المارغني في شرحه على الدرر اللوامع عند كلامه عن النقل وعدمه لهاء السكت في لفظ ﴿كَتَبِيْهَ﴾ (الحاقة: ١٨): "خلاف عن ورش فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك نقل حركة الهمز من ﴿إِنِّي﴾ إليها وهو الأصح المختار واقتصر عليه كثير من الأئمة وروى آخرون النقل إليها كسائر الباب والوجهان مقروء بهما والأول هو المقدم في الأداء"<sup>5</sup>.

1 - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الاتقان، طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، ص 90، مطبعة المنار بمصر، ط 1: 1334هـ.

2 - القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، محمد عارف عثمان موسى الهرري، ص 136، ط 1: 1406هـ/1986م.

3 - النشر، ابن الجزري، (52/1).

4 - ينظر القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير، الهرري، ص 137.

5 - التّجويد الطّوابع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، إبراهيم بن أحمد المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالبي، ص 246، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة باتنة، سنة المناقشة 2015، في تخصص علم القراءات والتّرتيل.

من خلال دراسي واستقرائي لاختيارات الإمام المارغني، أخلص إلى تعريف الاختيار عنده فأقول:

**الاختيار:** هو تقديم وجه من وجوه القراءة الصحيحة الثابتة رواية؛ لاحتفائه بقرينة أو قرائن توجب تقديمه، مع جواز القراءة بالوجه الآخر.

أعني بالقرائن هنا هي كثرة رواة الوجه المُقدّم، أو نصوص كثير من الأئمة عليه، أو اشتهاره في قطره أو...، وسأوضح هاته القرائن في الفصل الثاني، عند كلامي على مقاييس وقواعد الاختيار عند الإمام المارغني، إن شاء الله.

# الفصل الأول

وفيه:

- ترجمة موجزة لابن برّي وتعريفًا بنظمه - عليه رحمة الله -
- التعريف بالعلامة المارغني - عليه رحمة الله -
- التعريف بكتاب النجوم الطوالع على الدرر اللوامع

## الفصل الأول: التعريف بالناظم ونظمه، والمؤلف والمؤلف

قبل الدّخول في صلب الدراسة لابدّ أن أُعرّف ولو بشكل مختصر صاحب النّظم ابن برّي وبنظمه "الدّر اللّوامع"، وأخصّ الإمام المارغني وشرحه على هذا النّظم بتعريف فيه شيئاً من البسط؛ لما له علاقة مباشرة ببحثي.

### المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن بري وتعريفاً بنظمه

لا شكّ أنّ التعريف بشخصيّة الناظم ابن برّي -عليه رحمة الله- وبنظمه الدّر اللّوامع، يربط شيئاً ما بين حلقات البحث؛ إذ هو الأصل الذي عليه شرح المارغني ومن الأخير استمدّت الاختيارات موضوع البحث والدراسة والتّحقيق.

#### المطلب الأول: اسمه، نسبه، لقبه، كنيته ومولده

هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن الشهير بابن برّي الرّباطي التّازي نسبة إلى رباط تازة، وفي بعض الروايات الرّبضي نسبة إلى أحد أرباض المدينة -أحوازها- وهو تسولي من فخذ بني النّت، ولد رحمه الله في حدود 660هـ<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: نشأته، طلبه للعلم، مؤلفاته ووفاته

##### 1- نشأته وطلبه للعلم

نشأ ابن بري بتازة بـ"زقاق الرّقانين" منها، واجتهد كثيراً في الذّكر والبحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة وعدولها<sup>2</sup>، أخذ عن والده كثيراً في مراحل الأولى على عادة كثير من أبناء العلماء؛ إذ كان أبوه من أهل العلم والفضل، فحفظ القرآن الكريم وبعض المتون العلمية ليتّم

1 - القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الامام نافع، محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخراز، تحقيق التلميذ محمد محمود، ص 14، دار الفنون جدة، ط1: 1413هـ/1993م. وينظر الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، (5/5)، دار العلم للملايين، ط15: أيار / مايو 2002 م.

2 - قراءة الامام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، (109/3)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1424هـ/2003م.

تحصيله العلم على أيدي علماء بلده، ومن أبرز العلماء<sup>1</sup> الذين أخذ عنهم القراءات كما صرح به ابن بري نفسه في منظومته؛ ابن حمدون أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي الشريشي<sup>2</sup>، حيث قال في البيت الثامن والعشرين من نظم الدرر اللوامع:

حسبما قرأت في الجميع ❀ على ابن حمدون أبي الربيع.

وكان رحمه الله إلى جانب تبحره في علوم القرآن، نحوياً، وأدبياً لغوياً، وفقهياً فرضياً له إلمام بالحديث، وتبصر في صناعة الوثائق<sup>3</sup>، ذا نظم عذب، وخط حسن، قرأ على شيوخ عدة وألف تأليف مفيدة<sup>4</sup>.

## 2- مؤلفاته<sup>5</sup>:

ألف ابن بري في القراءة كما ألف في الفقه والوثائق والأدب والعروض والعربية، فكان في ذلك مثالا نادرا للعالم المشارك المحاضر في عامة علوم الرواية، إلا أن أكثر مؤلفاته كانت هادفة بمعنى أنها كانت من الصنف التعليمي الذي يرمي إلى الشرح والتقريب لطائفة من المؤلفات التي كانت في زمنه تشكل مواد الدراسة والتعليم الرسمي في مختلف الفنون، هذا إلى جانب فن القراءات الذي برز فيه بروزاً خاصاً وأبان عن حذق كبير في ضبطه وتحريره، وعلى الأخص فيما يتعلق بـ "مقرأ نافع" الذي نظم فيها أرجوزته السائرة، وهذه قائمة بمؤلفاته<sup>6</sup> على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستقصاء:

- 1 - الكثير من ترجم لابن بري لم يذكر له من المشيخة إلا ابن حمدون فقط، ثم رأيت الدكتور محمد طالبي في تحقيقه للنجوم الطوالع بعدما ذكر هذا أفاد بجملة من مشايخه، ينظر في ذلك النجوم الطوالع، المارغني، ص 17.
- 2 - لم أجد له ترجمة إلا ما سطره الخراز في القصد النافع حيث قال: "الحاج المقرئ أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي توفي بمدينة تازة في يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان عام تسعة وسبعمائة، وذكر من روى عنهم من الأئمة القراء" بتصرف، ينظر القصد النافع، الخراز، ص 14 و 70-72، والنجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الامام نافع، المارغني، ص 17، دار الفكر بيروت-لبنان، ط: 1415هـ/1995م.
- 3 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 14-15، والنجوم الطوالع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالبي، ص 21.
- 4 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 175.
- 5 - إستفدتها من كتاب القصد النافع، الخراز، ص 15، وكتاب النجوم الطوالع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالبي، ص 18 و 19.
- 6 - ينظر قراءة الامام نافع عند المغاربة -عبد الهادي حميتو، (3/127-131).



- 1- الدّر اللّوامع<sup>1</sup> في أصل مقرئ الامام نافع؛ الذي عليه شرح المارغني التّجوم الطوالع.
- 2- شرح عروض ابن السّقاط.
- 3- شرح وثائق الغرناطي.
- 4- القانون في رواية ورش وقالون.
- 5- ذكر الظاء على حروف المعجم
- 6- مختصر شرح الإيضاح في النحو للأستاذ ابن أبي الربيع العثماني الإشبيلي (نزىل سبتة).
- 7- شرح التهذيب في اختصار المدونة في الفقه المالكي لأبي سعيد البرادعي (لم يكمله).
- 8- شرح قصيدة أبي علي الحسن بن عطية الونشريسي في علم الفرائض.
- 9- كتاب الكافي في علم القوافي.
- 10- اختصار شرح الشريشي على مقامات الحريري.
- 3- وفاته

قضى العلامة ابن بري - عليه رحمة الله - زمناً من عمره في سماء العدول (مكان بتازة)، إلى أن ألحقه السلطان أبو سعيد المريني بديوانه، وجعله كاتب ولده، أبي الحسن، وأستاذه الخاص، في حدود سنة خمسة عشر وسبعمائة للهجرة، وظلّ في ركابه إلى أن أدركته المنية بتازة سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة للهجرة وقيل قبلها بسنة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: التعريف بمتمن الدّر اللّوامع<sup>3</sup>

نظم الدّر اللّوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، هو رجز مختصّ بقراءة نافع من روايتي قالون وورش، سبكه ناظمه سنة سبع وتسعين وستمائة من هجرة المصطفى ﷺ كما صرّح به في البيت السادس والسبعين بعد المائتين من الدّر<sup>4</sup>، ضمّنه مؤلفه مواطن الاتفاق والاختلاف بين قالون

1 - لها شروح عدّة بين مطبوع ومخطوط وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على ما لقيت هاته الأرجوزة من الحفاوة لدى أهل العلم حتى تنوّعت شروحهم وتعدّدت ومن هاته الشروح: القصد النافع، للخراز (مطبوع)، وتحصيل المنافع من كتاب الدر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، ليحي بن سعيد السّمالي الجزولي (مطبوع)، والأنوار السّواطع على الدّر اللّوامع للرجراجي الشوشاوي (مخطوط) وغيرها، ينظر التّجوم الطوالع، المارغني، ص 21.

2 - القصد النافع، الخراز، ص 15. وينظر قراءة الامام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، (3/162-163).

3 - أفدت هذا التعريف من كتاب النجوم الطّوالع، المارغني، ص 19، والقصد النافع، الخراز، ص 15-16.

4 - ينظر متن الدّر اللّوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، ابن برّي، ضبط سليم محمد ربيع، ص 82، مخطوط.

وورش، وقد حوى على أرجح الأقوال ثلاث وسبعين ومائتا بيت مقسّمة إلى مقدّمة وفيها أبان عن منهجه في النظم وفضل القرآن وأهله، وأربعة عشر باباً في الأصول والفرش، وتذييل جعله في مخارج الحروف وصفاتها، سالكا في ذلك طريق الدّاني، حيث قال في البيت السّابع والعشرين<sup>1</sup>:

سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي ﷺ إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ

وقد أشاد بهذا النّظم العلماء كثيراً؛ حتى قال الخراز: "وقد قلّ نظمٌ يتضمّن قراءة نافع بمذهب أبي عمرو الدّاني وطريقته، ورأيتُ بعض أصحابنا قد نظموا في تلك القراءة وألفوا وعن طريقة أبي عمرو لم يتخلّفوا، فكان من أعذبها لفظاً وأحسنها ترتيباً وأجودها نظماً وأقصرها أسلوباً أرجوزة الفقيه الأفضل والكاتب الأبرع... الشّهير بابن برّي<sup>2</sup>، ويكفي هذا النّقل من هذا العَلَم لبيان فضلها ومرتبته عند العلماء.

1 - ينظر المرجع السّابق، ص 40.

2 - القصد النّافع، الخراز، ص 33.

## المبحث الثاني: التعريف بالعلامة المارغني - عليه رحمة الله -

إنّ التعريف بالعلامة المارغني ذو فائدتين، من جهة بيان جهود أحد علماء القراءات المغاربة المغمورين وإحياء لثرائهم، ومن جهة أخرى كونه صاحب الاختيارات التي عليها مدار البحث؛ لذا كما أسلفت سأخصّه بشيء من الإطناب في التعريف به وبشرحه "النجوم الطوالع".

**المطلب الأول: حياته الشخصية وتضم: اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، مولده، عصره**

**ووفاته.**

### 1- اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، ومولده:

هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي<sup>1</sup>، يُكنّى بأبي إسحاق، ينسب إلى قبيلة بساحل حامد من أعمال ليبيا، ولد بتونس سنة واحد وثمانين ومائتين وألف للهجرة، الموافقة لسنة خمس وستين وثمانمائة<sup>2</sup>، وقيل بعدها بسنة<sup>3</sup>.

### 2- عصره ووفاته:

إنّ الأحوال الاجتماعية والسياسية وكذا الاقتصادية لها تأثير في حياة العلماء، في مردودهم العلمي وفي توجيه فكرهم وعقائدهم، لذا كان لزاماً على من بحث سيرة أحد الأعلام متعرضاً لعقيدته وفكره ومنهجه، أن يدرس تلكم الأحوال التي كان يعيشها ويحياها لتوضّح له كثيراً من التساؤلات حول توجه ذلك العالم وفكره.

لقد مرّ ببلده - تونس - كبقية البلاد الإسلامية فترة عصيبة، عَقِبَتْ فترة ازدهار الدولة الإسلامية وقوة شوكتها ألا وهي فترة العدوان الصليبي الخبيث على الإسلام وأهله ومحاولين طمس هويته الإسلامية ومقوماته الدينية والعربية ليكونوا أتباعاً لهم في شتى المجالات وصدق ربنا ﷻ القائل ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (الصف: ٨)،

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 3. وينظر دليل الحيران على مورد الظمان، المارغني، ص 26، دار الحديث - القاهرة، بدون سنة طبع.

2 - ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (4/229)، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1405هـ / 1985م. وينظر دليل الحيران، المارغني، ص 26. والنجوم الطوالع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالي، ص 28.

3 - الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والاقراء والنحو واللغة، جمع واعداد وليد الزبيدي وآخرون، (1/19)، ط1: 1424هـ / 2003م.

وانتهجوا لتحقيق مآربهم طرائق قدداً وسبلاً متنوعة من تجهيل للأفراد وتضييق في المعاش وتفريق في المجتمعات.

يقول صاحب كتاب تونس عبر التاريخ: "اقترن انتشار الاستعمار بتغييرات اقتصادية نوعية من أبرزها اتساع رقعة الإنتاج الرأسمالي وانتشار الإنتاج من أجل السوق، وترافق تحول الوضع الاقتصادي مع تغير المراتب الاجتماعية وظهور شروخ عميقة في بنية المجتمع ومكوناته... وحين ننظر في العوامل المؤثرة في تطور المجتمع نرى أن الظروف السياسية وطبيعة العلاقات الاجتماعية في السياق الاستعماري لم تكن أقل وقعاً من المتغيرات الاقتصادية على مسار الحراك الاجتماعي ومستويات التمايز بين المجموعات والأفراد والفئات، لهذا السبب انفرد المستوطنون وفي مقدمتهم أصحاب المال والأعمال بالنفوذ الاقتصادي والسياسي ووظفوا دواليه لخدمة مصالحهم"<sup>1</sup>.

لقد كان لهاته الأوضاع الأثر السيء على مستوى كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، قصدها الاستعمار لتضعيف قوى الأمة ثم السيطرة عليها، لكن مشيئة الله وَعَلَى أبقت صروح العلم قائمة تُنير بضوئها سماء تونس ويهتدي ببريقها كل تائه ومن ذلكم الصروح جامع الزيتونة الأعظم، الذي تربى فيه وتعلم الكثير من طلاب العلم والعلماء والفقهاء والقراء ومنهم الإمام المارغني الذي ارتوى من منبعه الزلال وتخرج منه وعين مدرّساً به إلى أن وافته المنية فرحمه الله وعفا عنه.

وقد كانت وفاته صبيحة الأربعاء، وقيل يوم الأحد لثلاث خلون من ثاني الربيعين عام تسع وأربعين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ الموافق لإحدى وثلاثين وتسعمائة وألف للميلاد، ودفن صبيحة يوم الخميس بعده بمقبرة الجلاز حذو أسلافه الكرام، جوار شيخه سالم بوحاجب، وحضر جنازته كل الطبقات من الخاصة والعامة، وصلى عليه صديقه وقرينه علماً وإفتاءً صاحب الفضيلة شيخ الإسلام سيدي أحمد بيرم، وتولى لحده تلميذاه الشيخ حمدة الشريف وشيخ المقارئ العلامة حسين السناوني، ورثاه شيخ الأدباء محمد العربي الكبادي بقصيدة نقشت على قبره، بوأه الله تعالى غرف الجنان ووسعه بالرحمة والرضوان<sup>2</sup>.

1 - تونس عبر التاريخ، خليفة الشاطر وآخرون، (46/3)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005.

2 - ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (230/4)، وينظر بغية المريد لجوهرة التوحيد، المارغني، ص 10، ترجمة للمارغني كتبها محمد الشاذلي نيفر، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون سنة طبع.

**المطلب الثاني: حياته العلمية وتضم: نشأته، طلبه العلم، شيوخه، تلاميذه ومؤلفاته، منزلته العلمية وثناء العلماء عليه.**

**حياته العلمية: وفيها**

## 1- نشأته وطلبه العلم:

لقد نشأ الإمام المارغني منشأً حسناً وترى تربية زكية إسلامية تامة مرضية، يحفه القرآن والعلم من كل النواحي، ويكتنفه الفضل من كل الجهات، شبّ على حب القرآن ورجاله والعلم وأهله، فحفظ القرآن كله وهو ابن أحد عشر عاماً، وصلى به التراويح إماماً، حافظ عليه وتعبد وعمل به إلى الممات وأوصى بذلك ولده وذويه وكل من قرأ عليه، أم المعهد الزيتوني، فارتوى من عذب زلاله وتغذى بلبان علومه، أخذ من كل علم أنفعه وأحسنه، وجد في طلبه وأتقنه، وأحرز فيه على الإجازات البهية والشهادات العلمية كشهادة التطويق سنة تسع وتسعين ومائتان وألف للهجرة، بتلقيه هناك سائر العلوم السنية المقررة في المعاهد الإسلامية على شيوخ نجباء<sup>1</sup> سنخض بعضهم بالذكر في العنصر الموالي.

## 2- شيوخه:

تتلمذ الإمام المارغني على شيوخ عدة في فنون مختلفة، وسأقتصر على ذكر بعضهم مما يحصل به المقصود من بيان علم الشيخ وفضله وعلو قدمه خاصة في فنّ القراءات، فمن الشيوخ الذين أخذ عنهم، عمر بن الشيخ<sup>2</sup> مفتي المالكية، إذ يعد أخص شيوخه وأكثرهم ملازمة له وقراءة عليه لاسيما في التفسير والحديث والمنطق، كما أخذ عن الشيخ سالم بوحاجب<sup>3</sup>

1 - ينظر بغية المريد لجوهرة التوحيد، المارغني، ص 6، ترجمة للمارغني كتبها محمد الشاذلي النيفر.

2 - أبو حفص عمر ابن الشيخ أحمد المعروف بابن الشيخ: من بلد رأس الجبل ولد في حدود 1237هـ، دخل الجامع الأعظم سنة 1259هـ وقرأ على أئمة أعلام منهم محمد بن الخوجة، ومن تتلمذ عنه وتخرج عليه حسين بن أحمد ومحمد النجار وغيرهما، وافته المنية عام 1329هـ، ينظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، (599، 598/1)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424 هـ / 2003 م.

3 - أبو النجاة سالم بن عمر بو حجاب النبيلي: نسبة لقرية قرب المنستير، ولد سنة 1243هـ وقيل 1244هـ، أخذ العلم عن شيوخ كثر منهم أبي الحسن العفيف ومحمد بيزم الرابع، ثم انتصب للتدريس فنجب على يديه كثير من الطلاب والعلماء منهم محمد الطاهر بن عاشور والشاذلي بن القاضي وأحمد بن الخوجة وغيرهم، له تأليف منها تقارير على شرح الأشموني =

ومحمود بن الخوجة<sup>1</sup> الحنفي رئيس الفتوى ومحمد النجار<sup>2</sup>، وغيرهم<sup>3</sup>.  
وأخذ القراءات والتجويد على شيخ الإقراء في زمانه العالم التقي المؤلف المدرس الشيخ محمد بن يالوشة<sup>4</sup>، والمدرس الشيخ إبراهيم نور الدين، والمدرس الشيخ الشاذلي الصدام، وغيرهم ولازم الأول، أعني الشيخ ابن يالوشة حتى تخرج عليه في القراءات السبعية والعشرية، وصاهره في ابنته ثم صار خليفته في علمه ومنصبه<sup>5</sup>.

### 3- تلاميذه:

بعد سيرورة الإمام المارغني العلمية وطلبه عن كثير من المشايخ الذين أسلفت ذكر بعضهم، حاز

---

=على الخلاصة الألفية لابن مالك، وافته المنية عن عمر يناهز المائة وذلك سنة 1342هـ. ينظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، (1/605-607)، وتراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (2/77-81).

1 - محمود بن الشيخ بن أحمد بن خوجة الفقيه الحنفي النحوي ولد بتونس سنة 1249هـ، أخذ العلم عن شيوخ كثير منهم والده ومحمد النيفر الأكبر، تولى التدريس بجامع الزيتونة وأسند إليه منصب مشيخة الإسلام، من مؤلفاته الحصن الحصين على التبيين، حاشية الزيلعي (فقه حنفي)، توفي عام 1329. ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (2/262-263)، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة، (2/195)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون سنة طبع.

2 - أبو عبد الله محمد بن عثمان النجار: الكريم النجار، ولد عام 1253هـ، أخذ عن أعلام مبرزين وأئمة مهتدين كمحمد النيفر الأكبر وأخيه صالح والشيخ عاشور ومحمد الطاهر بن عاشور، تصدى للتدريس، وتخرج عليه الكثير من فحول العلماء منهم ابنه بلحسن وأجازة وحمودة تاج ومحمد بن يوسف وإسماعيل الصفايحي، له مؤلفات كثيرة منها شمس الظهيرة في مناقب وفقه أبي هريرة رضي الله عنه، توفي في الخامس والعشرين من رمضان سنة 1331هـ. ينظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، (1/599-601)، ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (5/16-17)، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة، (10/286-287).

3 - تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (4/229).

4 - محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن يالوشة الشريف التونسي من علماء القراءات ومدرسيها بجامع الزيتونة، ينحدر من أصل أندلسي، أخذ العلم عن أعلام الزيتونة منهم عمر بن الشيخ ومحمد نيفر، كما أخذ التجويد والقراءات على الشيخ محمد البشير التواتي، تولى تدريس القراءات وغيرها بجامع الزيتونة، من تلاميذه صهره إبراهيم المارغني، له مؤلفات عدة منها تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام، توفي في آخر جمادي الثانية عام 1314هـ. ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (5/145-146).

5 - ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (4/229)، ينظر بغية المريد لجوهرة التوحيد، المارغني، ص 6، ترجمة للمارغني كتبها محمد الشاذلي نيفر.

على شهادة التطويع سنة 1299هـ، فدرّس بجامع الزيتونة كتب التوحيد<sup>1</sup> والقراءات والفقه والبلاغة والعربية والفرائض والميقات والعلوم الرياضية والأدب والتفسير والحديث والأصول، فكانت ثمرة جهده واجتهاده أن تخرج على يديه أئمة أعلام منهم محمد الطاهر بن عاشور<sup>2</sup> صاحب التحرير والتنوير ومحمد العزيز جعيط<sup>3</sup> ومحمد الصادق النّيفر<sup>4</sup>، وغيرهم<sup>5</sup>.

#### 4- مؤلفاته:

سار التأليف عند الإمام المارغني جنباً إلى جنب مع قيامه بالتدريس بجامع الزيتونة، وجاء متنوعاً تبعاً لتحصيله العلمي وبجته في كثير من العلوم، مما يدلّ على سعة علمه ونجاسة فكره، وفيما يلي جملة من مصنفاته، نقلتها عن بعض من ترجم له:

أ-بغية المريد بجوهرة التوحيد، طبع سنة 1344هـ بالمطبعة التونسية ثم أعيد طبعه سنة 1357هـ، حوى ترجمة للمؤلف وفهرس، وهو حاشية بمترلة الشرح مختصرة من حاشية الشيخ

1 - على عقيدة الأشاعرة، ينظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالي، ص 31، والصفحات من 37 إلى 40 وقد بين فيها صاحب التحقيق وفصل بعض المسائل التي خالف فيها الإمام المارغني -عفا الله عنه- مذهب أهل السنة في العقيدة.

2 - محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ولد عام 1296هـ، الإمام الضليع في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية، تولى التدريس بجامع الزيتونة وغيره، فخلف العديد من العلماء والدعاة المصلحين منهم الشيخ عبد الحميد بن باديس، له مصنفات عديدة أشهرها تفسيره الكبير الموسوم بالتحرير والتنوير، وإلى جانب اهتمامه بالتدريس والتصنيف تقلّد عدة مناصب في الدولة، توفي عن عمر قارب المائة وذلك سنة 1394هـ. ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (307-304/3)، والأعلام، الزركلي، (175-174/6).

3 - محمد العزيز جعيط، ولد سنة بتونس في آخر شعبان سنة 1303هـ، وأحرز على شهادة التطويع بعد سيرورة طلب سنة 1325هـ ودرّس بجامع الزيتونة فتخرج عليه طبقات عديدة من رجال التدريس والقضاء وسائر العلم، لقّب بشيخ الإسلام للمذهب المالكي. وتقلّد عدة مناصب ووظائف علمية، له عناية بالحديث، صنف (مجالس العرفان ومواهب الرحمن) الجزء الأول منه، شرح فيه بعض أحاديث البخاري ومسلم، توفي سنة 1389هـ، ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (41-37/2)، والأعلام، الزركلي، (268/6).

4 - محمد الصادق ابن الشيخ محمد الطاهر بن محمود ابن الشيخ أحمد النيفر، المحدث الفقيه، ولد لستة أيام خلت من جمادى الأولى، عام 1299هـ، وتعلم بالمعهد الزيتوني وبالمدرسة الخلدونية، أخذ عن أعلام الزيتونة وتولى التدريس بها خلفاً لأجيالا من طلاب العلم، من مؤلفاته ذيل الديباج المذهب لابن فرحون، توفي يوم الجمعة الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة 1356هـ ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (83-79/5)، والأعلام، الزركلي، (162-161/6)، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة، (78/10).

5 - ينظر تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (229/4).

إبراهيم البيجوري كما صرح به في الديباجة.

ب- حاشية على شرح ابن القاصح للشّاطبية، لم يكْمُل.

ت- تأليف في القراءات على نسق غيث النّفع أوجز منه وأوضح.

ث- الشذرات الذهبية على العقائد الشرنوبية<sup>1</sup>، طبع سنة 1341، وأُعيد طبعه كذلك بمطبعة المنار بتونس سنة 1372.

ج- شرح على رسالة الوضع.

ح- شرح على البيقونية. في مصطلح الحديث.

خ- شرح على المرشد المعين، لم يكْمُل. وهومتن ابن عاشر.

د- شرح النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في مقرئ نافع، طبع بتونس سنة 1322هـ وأُعيد طبعه سنة 1354هـ، ثم طبعته الطباعة الجديدة بالرباط سنة 1982م، وقد حقّقه الشيخ محمد بن سعد طالي تحقيقاً علمياً رصيناً في رسالته التي تُوجّج بها شهادة الدكتوراه، والاختيارات التي أودعها- أي المارغني- شرحه هذا، هي محل دراستي.

ذ- شرح دليل الحيران على مورد الضمّان في رسم القرآن، طبع بتونس سنة 1325هـ ومعه شرح لطيف يسمى تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الضمّان في رسم باقي السبعة الأعيان.

ر- شرح على العقيدة الوسطى للسّنوسي، لم يكْمُل.

ز- شرح في جهات العصوبة السبع، شرحه تلميذه محمد المكني.

س- طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى، طبع بتونس سنة 1342 و1348 و1357هـ.

ش- القول الأجلّ في كون البسملة من القرآن أولى<sup>2</sup>.

مما يلاحظ على هاته المؤلفات أنّ الغالب عليها شروح في علوم متنوّعة من عقيدة ومصطلح وقراءات وفرائض وغيرها، مما يوحي بتضلع الشيخ في كثير من العلوم التي من شأنها أن تكون ملكة لطالب العلم الشرعي، لذا ينبغي على الطّالب أن لا يحصر طلبه في ميدان دون آخر إذ العلوم

1 - نسبة إلى أحمد بن عثمان بن أحمد الشرنوبي المتوفى سنة 994 هـ، وهي عقيدة أشعرية، ينظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل البغدادي، (103/4)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بدون سنة طبع، ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 34.

2 - تراجع المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (230/4-231) بشيء من التصرف.



الشرعية خادمة لبعضها البعض، فطالب علوم القرآن مثلاً بحاجة ماسّة إلى علم المصطلح وأصول الفقه واللغة، وغيرها من علوم الآلة، فبتحصيلها يتمكن الطالب من الغوص في بحار العلوم الشرعية وبدونها يسقط ولا يحصل له منها إلا القليل المشوّب.

## 5- مترلته العلمفة وثناء العلماء عليه:

إنّ المتبّع لسيرة الشيخ العلمية بدءاً من حفظه القرآن في سن مبكرة ثم التحاقه بجامع الزيتونة وتلقّيه العلم في أبواب عديدة عن جلة من العلماء وما خلّف من تلامذة نجباء، فقهاء وقراء، وما ورّثه من تصانيف متنوعة؛ يوقن بأن للشيخ مكانة علمية عالية ودرجة سامية، وخير دليل على ذلك إحراره على شهادة التطويع وهو ابن ثمانف عشرة سنة ودرّس بجامع الزيتونة عدّة فنون، ثم تولفه منصب مدرس من الطبقة الثانية في التجويد والقراءات وهو في عزّ شبابه، كما سُمّي مدرّساً من المرتبة الأولى بالزيتونة؛ فنفّع الله بدروسه ونصائحه وفتاويه، وتلقاها الناس بالقبول، حتّى أنّ مشيخة الجامع الأعظم وفروعه قررت تدريس خمسة من مؤلفاته للطلاب، كشرح النجوم الطّوالع على الدرر اللوامع<sup>1</sup>، وشرح دليل الحيران على مورد الظمآن في رسم القرآن، ومعه شرح لطيف يسمى تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم باقي السبعة الأعيان، وغيرها. كما أنّه تقلد عدة مناصب كتقلّده خطة الإفتاء المالكي بالمحكمة الشرعية بالعاصمة التونسية؛ كلها تدل على المكانة والأهلية لدى الشيخ<sup>2</sup>، حتّى قال فيه الكتّاني: "شيخ القراء بتونس البرهان إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي صاحب المؤلفات العدة في القراءات"<sup>3</sup>، ووصفه محمد الشاذلي النيفر فقال: "العلامة التّحرير والأستاذ الشهير مفتي الديار التونسية..."<sup>4</sup>.

1 - كما أنّه مقررّ كذلك على طلاب الماستر تخصص علوم القرآن والتفسير بمعهد العلوم الإسلامية بجماعة الوادي وغيرها، فهو بحق من أمتع الشروح على متن الدرر وأسهلها وأوضحها فنسأل الله أن ينفع به الطلاب والأساتذة.

2 - ينظر بغية المريد لجوهرة التوحيد، المارغني، ص 7-9، ترجمة للمارغني كتبها محمد الشاذلي النيفر، وتراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (230/4) بشيء من التصرف.

3 - فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عبد الحيّ الكتّاني، تحقيق إحسان عباس، (674/2)، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 2، 1982م.

4 - بغية المريد لجوهرة التوحيد، المارغني، ص 5، ترجمة للمارغني كتبها محمد الشاذلي النيفر.

## المبحث الثالث: التعريف بكتاب "النجوم الطوالع على الدرر اللوامع"

إنّ الدّارس لمضمون كتاب أو ما تضمّن من قواعد أو اختيارات أو غيرها، لابدّ من بيانه وبيان اسمه ومنهج مؤلّفه فيه وحقيقة نسبته إليه، ليكون القارئ على بينة ممّا ستعرضه الدّراسة في جانب من جوانبه.

### المطلب الأول: اسمه الكامل، نسبته إليه وسبب تأليفه

#### 1- الاسم الكامل للكتاب:

اشتهرت تسمية هذا الكتاب بين طلاب العلم وغيرهم بالاختصار على الكلمتين الأوليين من اسمه الطويل فيدعونه "بالنجوم الطوالع" وذلك منهم إمّا لتميّزه بهذا الاسم، وإمّا من جهة المعهود اللفظي من هذا الإطلاق، وربّما جرّياً على ما رامه السلف والخلف من الاختصار والاختصار على ما يؤدي الحاجة في الفهم مثل تسميتهم تفسير الطبري<sup>1</sup>، أو صحيح البخاري<sup>2</sup>، وغيرهما، وأمّا اسمه الكامل فقد صرّح به صاحبه في مقدّمة الكتاب حين عرضه سبب تسميته فقال<sup>3</sup>: "ولأُملي حصول الاهتداء به لأهل كل عصر، كما يهتدى بالنجوم في ظلمات البر والبحر سمّيته بالنجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع"<sup>4</sup>.

#### 2- نسبة الكتاب إليه

لا شكّ في نسبة كتاب النجوم الطوالع إلى الإمام المارغني، فقد صرّح بنفسه بنسبة هذا العنوان إليه، وذلك في مقدّمته كما نقلتُ عنه في العنصر السّابق، إضافةً إلى أقوال كثيرٍ ممن ترجم له حيث ذكروا من بين تأليفه أنّ له كتاباً بهذا الاسم، إذّ نسبه محمد محفوظ إليه في كتابه تراجم المؤلفين التونسيين<sup>5</sup>، ومثله فعل إسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون<sup>6</sup>، وكذا نسبه إليه محمد

1 - اسمه الكامل: جامع البيان في تأويل القرآن.

2 - اسمه الكامل: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

3 - في كتابه النجوم الطوالع، المارغني، ص 4، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط 1415هـ/1995م.

4 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالي، ص 42.

5 - تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، (230/4).

6 - إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي، (628/4).

الشاذلي النيفر في ترجمته له، حيث قال فمنها - أي من تأليفه - في فني القراءة والرسم العثماني: شرح<sup>1</sup> النجوم الطوالع...<sup>2</sup>، وغيرهم.

### 3- سبب تأليفه الكتاب

جرت عادة كثير من المؤلفين في شتى العلوم أن يقدموا بين يدي مؤلفهم بمقدمة يبينوا فيها كثيراً من الأمور، هي بمثابة المفاتيح لفهم ما أودعوه في طيات الكتاب، كبسط منهجهم وطريقتهم في عرض المسائل وكيفية التعامل مع القول وغيرها، ومن بين تلك الأمور؛ ما اشتهر عنهم من ذكر الداعي إلى تأليف ما ألفوا وصنفوا تصريحاً أو تلميحاً، والامام المارغني ممن سلك هذا الطريق فقد صرح في مقدمة كتابه "النجوم الطوالع" بالسبب الذي دعاه إلى شرح الدرر اللوامع لابن بري قائلاً: "فدعاني رجاء ثواب من سعى في نفع المسلمين عند الله في الآخرة، وخدمة القرآن وأهله ذوي المناقب الفاخرة، مع الشفقة والحنو على المشتغلين بقراءة تلك الأرجوزة وحفظها، المتشوقين إلى فهم معانيها من لفظها، إلى أن شرحتها...<sup>3</sup>، فذكر رحمه الله سبباً عاماً وهو رجاء الأجر من الله ﷻ ونفع المسلمين، ثم سبباً خاصاً تمثل في خدمة القرآن وأهله، وأخص من ذلك ما نزع في قلبه من الشفقة والحنو على المشتغلين بأرجوزة ابن بري -عليه رحمة الله-.

### المطلب الثاني: منهج مؤلفه فيه

ابتدأ المؤلف - عليه رحمة الله - مؤلفه بمقدمة مستهلة ببراعة، ليبين فيها عن موضوع الكتاب وفنه، مذكراً خلالها بمدى احتياج طالب العلم لفنّ القراءات والتجويد، منبها على فوائد تعلمه ومفاسد الاعراض عنه وتجاهله، مستدلاً على ذلك باعتناء السلف به والخلف، معرجاً كعادة الكثير من المصنفين إلى ذكر سبب تأليفه الكتاب ثم درج على منوال ما نص في مقدمته بشرح المنظومة شرحاً لا مطولاً مملاً ولا مختصراً مخلاً، ضمّنه ما يحتاجه من حل ألفاظها ومعانيها، مع بيان اختياره وما جرى عليه العمل في قطره، ذاكرًا الوجه المقدم في الأداء من وجهي أو وجوه الخلاف المعول عليه، مستعيناً بتنبهات قيمة تشتمل على ما تتأكد حاجة الطالبين إليها معرضاً في شرحه عن القول الضعيفة تاركاً للإعراب البين محرراً لمسائل لم يسبق إلى تحريرها على نحو ما ذكره فيها،

1 - هكذا قال: شرح النجوم الطوالع ولعله يقصد أن الكتاب هو أصلاً شرح لمنظومة ابن بري، ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 44.

2 - بغية المريد لجوهرة التوحيد، المارغني، ص 8، ترجمة للمارغني كتبها محمد الشاذلي نيفر.

3 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 4.

فأينع منهجه شرحاً ميسراً؛ يستهله بعد ذكر بيت أو أكثر من منظومة ابن بري حسب تمام المسألة المنطوية تحته؛ بذكر ما اشتمل عليه من الأمور، ثم يتبعه بشرح للألفاظ المقفلات ويذيله بتفصيل للمسائل المدرجة تحته على طريقة اللّف والنّشر، ثم يتمّمه بذكر الأوجه الإعرابية التي تفيد في فهم المعنى وتوجه المقصود، كما أنه سلك في تقريره الفكرة من الطالب طريق طرح السؤال ثم الجواب عنه، وهذا من أنجع الأساليب التّعليمية لترسيخ الفكرة وتثبيتها لدى الطلاب، مع ما تتخلّل بعض الأبواب من تنبيهات مهمّة تقي الطالب من المطبّات وتجمع له شتات ما فلت عنه من مسائله الغائبات<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص مسلكه في النّقاط الآتية:

- كان - رحمه الله - يكثر من التّعاليل والتّوجيه لوجوه القراءات وفي بعضها تكلفٌ ظاهر.
- كثيراً ما يورد أقوال الدّاني وابن الجزري والشّاطبي وغيرهم من أهل العلم بهذا الفنّ.
- يميل كثيراً في اختياراته - كما سيّضح في الفصل الثّاني من هذا البحث -، إلى ما كان مقروءاً به عندهم في قطره، فيقول في كثير منها: "والمقروء به عندنا" أو "وبه نقرئ"... إلى آخره من العبارات التي تفيد ما اشتهر عندهم به من وجوه الإقراء.
- تقديمه للرّواية في كل اختياراته، وإن وجّه قولاً ما فإنّه يُقرر في تتمّته بأن العمدة على الرّواية والتّوجيه تبع لذلك.

هذه أهمّ النّقاط التي يُمكن أن يقف عليها القارئ لشرح المارغني على متن الدّرر لابن برّي - رحمهما الله تعالى - والله أعلم.

1 - ينظر المرجع السّابق، ص 3-4، والنجوم الطوالع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالي، ص 45-46-47.

# الفصل الثاني

وفيه:

- دراسة الاختيار عند العلامة المارغني -عليه رحمة الله-
- عرض اختيارات المارغني في النجوم الطوالع ودراستها وتحقيقها

## الفصل الثاني: الاختيار عند المارغني مع دراسة وتحقيق نماذج من اختياراته

هذا الفصل بمثابة صلب الموضوع الذي من أجله أُقيم هذا البحث، ولأجل دراسة اختيارات الإمام المارغني في "النجوم الطوالع" لا بدّ أن أقدم بين يدي هاته الدراسة مبحثاً يتناول حقيقة الاختيار عنده -أي المارغني-، متطرقاً إلى نقاط عدّة، التي من شأنها أن تجمع جوانب الموضوع وتبين فحواه.

### المبحث الأول: دراسة الاختيار عند العلامة المارغني

المقصود بالاختيار هنا، غير المشهور عند العلماء قديماً؛ الذي هو اختيار إمام من أئمة القراءة المعترين وجهاً من وجوه القراءة الموصولة إليه بسند، فيداوم عليه ويلزمه، قال في مختصر العبارات: "الاختيار: ملازمة إمام معتبر وجهاً أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد"<sup>1</sup>

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ المقصود بالاختيار هنا هو: التّرجيح بين أوجه القراءة الصّحيحة فيُقدّم المقرئ أو الإمام ما كان منها جارٍ على قواعده ومقاييسه في الاختيار، معبراً عن ذلك بصيغ وعبارات عدّة تفيد التّقديم والتّرجيح.

### المطلب الأول: منهج العلامة المارغني في الاختيار

لم يخرج الإمام المارغني في اختياراته عن منهج سابقه من علماء القراءات، بل اتّبع ما نهج المحققون منهم، وما دونوا ورسموا في كتبهم من مسالك الاختيارات، وهذا يلحظه من تتبع طرق اختياراته التي أودعها كتابه "الدّر اللوامع" في شرحه على منظومة ابن بري في قراءة الامام نافع، حيث اتسم منهجه العام في اتباع الرواية والأثر وعدم الحيد عنه في جميع اختياراته، إلى جانب تمسكه بالنصوص المروية عن المحققين من علماء القراءات، وعدم خرق اتفاقهم وإجماعهم على وجه معين، مع الارتكاز على ما كان أشهر وأقيس وأكثر رواية من الأوجه وتقديمه عمّا دونه من قلة الرواية والشهرة، أضف إلى ما كان يستحسنه ويقدمه من جهة الأداء مما قرأ به عن مشايخه وما

1 - مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم الدوسري، ص 15، دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1429 هـ - 2008 م

انتشر في قطره وعُمل به، فكثيراً ما كان الإمام المارغني يفصح عن سبب اختياره، فتجده مثلاً: "يختار لفظ التَعَوُّذ (أعوذ بالله من الشَّيْطَان الرَّجِيم) كونه ورد به اللفظ القرآني فيقدمه على من سواه من الألفاظ الأخرى وإن كان قد صرَّح بأنه يجوز للقارئ الاستعاذة بصيغٍ أخرى تبعاً للإطلاق القرآني"<sup>1</sup>.

وتارة يجتمع له كثيرٌ من علل التقديم والاختيار في الوجه فيذكرها بين يدي اختياره تعضيذاً له فتراه مثلاً: "يختار الوجهين لقولون في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي﴾ (فصلت: ٤٩)، الفتح والإسكان ويقدم الفتح لرواية الجمهور له وهو الأشهر عن قالون، والأقيس بمذهبه فيما مثله"<sup>2</sup>. كما أن من منهجه اتباع مَنْ سلفه من المحققين في هذا الفن كاللّاني، فلا تكاد ترى له اختياراً إلا وقد اختاره اللّاني من قبله أو اقتصر عليه في بعض كتبه ومن ذلكم: "اتباعه لاختيار اللّاني في لفظ ﴿الإِشْرَاقِ﴾ (ص: ١٧)، فذكر الخلاف في تفخيم رائه وترقيقها، ثم قال والوجهان صحيحان مقروءٌ بهما وقدّم التّفخيم تبعاً للّاني"<sup>3</sup>.

هذا ما تبين لي من منهج الإمام المارغني في اختياره لأوجه القراءات والتقديم بينها من حيث القوة سواء أكانت روائية أم أدائية، فيقدم دائماً ما كان قويّ الرواية أو منصوباً عليه أو مجمعا عليه مما يوحى بارتكانه إلى ما كان أغلب وأشهر لكلّ قارئ، كما أنه يستنصر لمشيخته وقطره على نسق أغلب علماء الأقطار من تقديم ما تلقّوه عن مشيختهم وما ذاع في بلدانهم وأوطانهم.

### المطلب الثاني: مقاييس وقواعد الاختيار عند المارغني

مما لا شك فيه أنّ الإمام المارغني قد درج على منوال من سبقه من أصحاب الاختيار في اعتماده قواعد ومقاييس جرى عليها في استحسانه لأوجه القراءة وتقديمها، لذا كانت اختياراته -وهذا تبعاً لمنهجها الذي سلك والقواعد التي استعملها والمقاييس التي طبقها- لم تكن بدعاً من القول ولا رأياً شاذاً تفرد به بل كانت في مجملها تابعة لاختيار المحققين من علماء القراءات موافقة لنصوصهم غير خارجة عن إجماعهم واتفاقهم، ويمكن تلخيص هاته المقاييس والقواعد في النقاط الآتية:

1 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالي، ص 135.

2 - ينظر المرجع نفسه، ص 403-404.

3 - ينظر المرجع نفسه، ص 340.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 51-52 من هذا البحث.

## 1- تقديم المأثور عما سواه من أوجه القراءات:

فإذا جاء الأثر وصح معضدا لوجه من الأوجه فلا يقدم بين يديه شيء، بل الاختصار عليه وتضعيف ما سواه حتى وإن وافق وجهها من الأوجه اللغوية واستوعبه الرسم العثماني، فالأثر هو الأصل الأصيل وعليه مدار قبول الاختيار وردّه، وعلى هذا جرى المارغني في اختياراته.

**مثال ذلك<sup>1</sup>:** ذكره الخلاف بين القراء في إثبات البسملة وحذفها، حيث قال: " فوجه الخلاف بين القراء في إثبات البسملة وحذفها أن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مرّات متكرّرة، فتزل في بعضها بزيادة وفي بعضها بحذف كقراءة ﴿مَالِكٌ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾ (الفاتحة: ٣) ... إلى أن قال، ونحو ذلك متواترة قطعية الإثبات وأنّ القراءة بحذف ذلك متواترة قطعية الحذف، إذ كلُّ منهما في السبع وكذلك القول في البسملة أنّها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي وحذفها قطعي، وكلُّ منهما متواتر وفي السبع...<sup>2</sup>.

لذا اختار الامام المارغني كلا الأمرين دون ترجيح أحدهما على الآخر اتّباعاً للأثر وصحة الرواية لكلّ منهما. بل ويردُّ الوجه الذي لم تثبت روايته أو كان ضعيفاً.

**مثال ذلك<sup>3</sup>:** ما ذكره من امتناع الإبدال لورش حال اجتماع ثلاث همزات في نحو

﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ (الأعراف: ١٢٢) و(طه: ٧٠) و(الشعراء: ٤٨)، و﴿ءَاْيَهْتَنَّا﴾ (الزّخرف: ٥٨) فقال: " وما

رواه بعضهم عن ورش من الإبدال في ذلك، وإن ذكره الداني في ايجاز البيان<sup>4</sup> وبعض شرّاح الشاطبية<sup>5</sup> وهو مقتضى عموم قول الناظم " لكنّ في المفتوحين أبدلت البيت، فضعيف روايةً وقياساً وليس من طريق الأزرق فلا يقرأ به"<sup>6</sup>.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 51-52 من هذا البحث.

2 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 141 .

3 - لم أتعرّض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

4 - نقله عنه الخراز، ينظر القصد النافع، بالخراز، ص 164.

5 - كشرح تلميذه السخاوي، المسمى فتح الصيد في شرح القصيد، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، وغيرهما.

6 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 217. وإن كان هذا التضعيف فيه نظراً، ينظر مفردة نافع، الداني، تحقيق حاتم صالح

الضّامن، ص 64، دار ابن الجوزي، ط 1: 1436هـ. وينظر النشر، ابن الجزري، (365/1)، وحكاية من انفرادات

الأدقوي.



## 2- ما كان منصوباً عليه من طرف علماء القراءات:

يُرَجَّحُ الإمام المارغني ويُقدِّم ما كان من أوجه القراءات منصوباً عليه، خاصةً إذا أتى النص من قبل الإمام الداني.

**مثال ذلك<sup>1</sup>:** تقديمه الإبدال أداءً على التسهيل في حال دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة في ثلاث كلمات من القرآن فقال: "وقد وقعت في القرآن في ثلاث كلمات في ستة مواضع: ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾ معا بـ (الأنعام: ١٤٤، ١٤٥)، و﴿الْحَسَّ﴾ معا بـ (يونس: ٩١، ٩٢) و﴿اللَّهُ﴾ بها أيضاً (يونس: ٥٩)، و﴿اللَّهُ﴾ بـ (النمل: ٦١)، فاتَّفَقَ القراء على إثبات همزة الوصل وعلى تليينها -أي تخفيفها- في المواضع الستة، واختلفوا في كيفية ذلك فقال كثير من الحذاق تُبدل ألفاً خالصةً مع المدِّ للسَّاكن اللازم، وقال آخرون تُسهَّل بين بين، والوجهان جيِّدان صحيحان مقروءٌ بهما نصٌّ عليهما غير واحدٍ من الأئمة كالدَّاني<sup>2</sup> والشَّاطِبي<sup>3</sup>، والإبدال مقدَّم في الأداء"<sup>4</sup>.

بل يردُّ ويُضعَّف ما لم يكن منصوباً عليه من قبل أهل التحقيق من القراء.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 84-85، من هذا البحث.

2 - عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني الإمام العلامة الحافظ، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، أخذ القراءات عرضاً عن خلف بن إبراهيم بن خاقان وأبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس بن أحمد وغيرهم، وبرز في الحديث والفقه والتفسير وسائر أنواع العلوم، قرأ عليه أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي وولده أحمد بن عثمان بن سعيد والحسين بن علي بن مبشر وأبو داود سليمان بن نجاح، وغيرهم، له مؤلفات كثيرة منها جامع البيان والتيسير وإيجاز البيان والمفردات وغيرها، تُوفِّي بدانية يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (503/1-504)، مكتبة ابن تيمية، ط: 1351هـ.

3 - القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الإمام أبو محمد وأبو القاسم الرعيبي الشاطبي المقرئ الضريع ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسائة للهجرة، أخذ القراءات على أبي الحسن بن هذيل وسمع الحديث منه، ومن أبي الحسن بن النعمة، وأبي عبد الله بن سعادة وأبي محمد بن عاشر وغيرهم، وكان إماماً علامة، ذكيا كثير الفنون منقطع القرنين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العلم، أخذ عنه جمع كثير منهم أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن سعد الشافعي، شيخنا أبي عبد الله الفاسي وأبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف القرطبي، والزين أبو عبد الله الكردي، وأبو الحسن علي بن محمد السخاوي، وغيرهم، وتوفي بمصر في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسائة للهجرة. ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، ص 312-313، دار الكتب العلمية، ط: 1417هـ/1997م.

4 - ينظر النجوم الطَّوَالع، المارغني، ص 230.

ومثال ذلك<sup>1</sup>: عدم اعتباره لوجود الكسر أو الياء بعد الرّاء لتفخيمها، فقال: " ووجهه-أي الترقيق في الكلمات الثلاث<sup>2</sup> - ما أشار إليه الناظم في البيت الثاني من أنّ سبب الترقيق وهو الكسرة والياء، إنّما يعتبر في هذا الباب إذا تقدم على الرّاء، وأمّا إذا تأخر كما في الألفاظ الثلاثة، فلا عبرة به وإن حُكي عن بعض العرب اعتباره، لكن لا يلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به من دون رواية، ولم توجد في ذلك رواية، ولا نصٌّ يوثق به كما ذكره<sup>3</sup> الحافظ أبو عمرو الداني.

### 3- ما اتفق أو أجمع عليه القراء

اتفاق القراء أو إجماعهم على وجه من الوجوه ملاذٌ أصيلٌ لكل صاحب اختيار، إذ كيف يحسن اختيار وجه آخر وتقديمه على ما اختاره جِلَّةٌ من القراء أو أجمعوا على تقديمه واختياره خاصة إذا صدر هذا الأمر من المتقدمين والمؤسسين لهاته القواعد والمقاييس، وعلى هذا التسق جرى الإمام المارغني؛ فلم يخرج عمّا اتفقوا أو أجمعوا عليه.

ومثال ذلك<sup>4</sup>: لما تعرض لذكر ميم الجمع، "صرح بأن رواية ورش أتت موافقةً لإحدى لغات العرب، فذكر ثلاث لغات في ذلك، ثم قال: والأصل من هذه اللغات اللغة الأولى<sup>5</sup>، بدليل اتفقهم<sup>6</sup> على الضمّ والصلّة بواو مع الضمير نحو ﴿أَنْلِزِمُكُمُوهَا﴾ (سورة هود: ٢٨)"<sup>7</sup>.

مثال آخر<sup>8</sup>: لما تعرض لذكر المدّ للسكون اللازم، قال: "ويسمى المدّ للسكون اللازم بأقسامه كلها مدًّا لازماً؛ إمّا للزوم سببه في الحالين أو لالتزام جميع القراء مدّه مقداراً واحداً من غير تفاوت فيه على ما عليه جمهور أهل الأداء، بل حكى كثير منهم الاتفاق عليه"<sup>9</sup>.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 116-117، من هذا البحث.

2 - الكلمات الثلاث هي: ﴿الْمَرْءُ﴾ - (الأفعل: ٢٤)، و﴿فَرِيَّةٌ﴾ و﴿مَرِيَمٌ﴾ كيف وقعاً.

3 - لم أجد هذا النصّ حرقياً، وإنّما ذكر نحوه في جامع البيان، ينظر جامع البيان، الداني، (784/2).

4 - لم أتعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

5 - وهي لغة: الضمّ والصلّة بواو مطلقاً.

6 - كالداني، ينظر مفردة نافع، الداني، ص 30، ونقل المهدوي هذا الاتفاق، ينظر شرح الهداية، المهدوي، تحقيق حازم سعيد حيدر، (23/1)، مكتبة الرشد-الرياض، ط: 1415هـ.

7 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 158.

8 - لم أتعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

9 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 178.

#### 4- كثرة الرواة للوجه المختار وشهرته:

إن كثرة الرواة لوجه من وجوه القراءة واستفاضته لديهم، يُلقى في النفس ارتياحاً وطمأنينة لقبوله والأخذ به، بل وتقديمه على ما كان أقلّ منه استفاضةً وروايةً، فقد استعمل الكثير من أصحاب الاختيار مبدأ الشهرة كمقياس لاختيار الوجه المقروء به؛ إذ هو - أي مبدأ الشهرة - فيما يظهر لي - والله أعلم - ناتج لكثرة الرواة وتناقلهم له، وهذا ما ارتضاه الإمام المارغني في اختياراته؛ إذ صرّح به في عدّة مواضع منها.

ومثالها<sup>1</sup>: "ذكره جواز الوجهين - الصلّة وتركها (القصر) - لقالون في هاء الضمير من قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مَوْنًا﴾ (طه: ٧٤)، مع تقديمه القصر وذلك لكثرة رواته عنه"<sup>2</sup>.

مثال آخر<sup>3</sup>: في باب الفتح والتقليل، "ذكر لورش الوجهان الفتح والتقليل في قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ (النساء: ٣٦)، وقدم التقليل في الأداء لشهرته من طريق الأزرق"<sup>4</sup>.

#### 5- ما كان من الوجوه مطردّاً وأقيس:

جرى علماء كل فن من الفنون على أن يجرّوا مفردات كل باب من الأبواب على ما اطّرد في ذلكم الباب وما كان أقيس، إلّا إذا أتى ما يدل على تخصيص فرد أو أكثر من تلكم العموم فيجرونه على ما أتى به الدليل من أثر أو نص، وعلى هذا المنوال سار الإمام المارغني في تقديمه للوجه المختار لديه.

مثال ذلك<sup>5</sup>: لما تعرض لهاء الكناية قال: "وللعرب فيها أربع لغات، فذكر اللغات الأربع، ثم قال: والأصل من هذه اللغات الضمّ والصلّة بواو مطلقاً، بدليل اطّراد ذلك فيها..."<sup>6</sup>.

مثال آخر<sup>7</sup>: تعرض في باب أحكام الهمز المزدوج في كلمتين، للهمزتين المفتوحتين فقال بعدما ذكر تفصيلاً فيها؛ "وإطلاق النّائِظِ المفتوحتين يتناول ما وقع فيه بعد الثانية غير الألف...، وما

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 62، من هذا البحث.

2 - ينظر النجوم الطّوابع، المارغني، ص 169.

3 - لم أتعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

4 - ينظر النجوم الطّوابع، المارغني، ص 317.

5 - لم أتعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

6 - النجوم الطّوابع، المارغني، ص 163.

7 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 79-80، من هذا البحث.

وقع فيه بعدها الألف وهو موضعان: ﴿جَاءَ .آل لُوطٍ﴾ (الحجر: ٦١)، و ﴿جَاءَ .آل فِرْعَوْنَ﴾ (القمر: ٤١)، ففي الثانية فيهما الوجهان - الإبدال والتسهيل - على التحقيق المقروء به...، لكن يقدم فيهما التسهيل لأنه الأشهر والأقيس<sup>1</sup>...<sup>2</sup>.

## 6- ما جرى عليه المحققون من علماء القراءات

علم القراءات من العلوم التي قدم لها المحققون جهداً كبيراً وصرفوا فيها أوقاتاً ثمينة ليميزوا بين أوجه القراءات، وردّ وتضعيف ما كان مخالفاً لما استقر عليه مقياس قبول القراءات، لذا كان حقيقاً على من أتى بعدهم أن يتبعوا ما اختاروا من الأوجه وأن لا يخرجوا عن بوتقة ما استحسنوا ورجّحوا، ولأجل هذا لم يعد الإمام المارغني دائرة اختيار سلفه في هذا الفن فكثيراً ما يوافق الإمام الداني خاصة والأئمة الشاطبي وابن الجزري وأبي شامة بوجه أقل.

مثال<sup>3</sup>: ما حكاه المارغني من الخلاف في ترقيق وتفخيم الراء لورش من لفظ ﴿الْإِشْرَاقِ﴾، حيث قال: "والوجهان مقروء بهما عندنا والمقدم في الأداء التفخيم، وهو مختار الداني"<sup>4</sup>.

## 7- ما كان موافقاً للرسم

الرسم العثماني أحد أركان القراءة الصحيحة المقبولة لدى أهل العلم بالقراءة، على ما استقر عليه أهل هذا الفن من لدن المحقق ابن مجاهد عليه رحمة الله، وبذا يكون الوجه الموافق له هو المقدم والمختار على سائر الأوجه وإن صحّت لغة، والمارغني تبع في هذا لمثل هؤلاء المحققين، فقد جرى على هذا المقياس في اختياراته.

مثال<sup>5</sup>: ذكر الإمام المارغني وجهين للهمزة التي قبل لام التعريف حال الابتداء بلفظ ﴿الْإِسْمِ﴾ من قوله تعالى: ﴿بِيسَ الْإِسْمِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ (الحجرات: ١١)؛ الإثبات والحذف... ثم قال: "إلا أن إثبات الهمزة أولى وعليه الرسم"<sup>6</sup>.

1 - الأقيس في مذهبه، بمعنى ما جرى عليه في نظائر هذا الحرف، فيلحق التطير غير المنصوص عليه بنظيره المنصوص عليه.

2 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 221.

3 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 114-115، من هذا البحث.

4 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 340.

5 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 89، من هذا البحث.

6 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 260.

## 8- ما جرى به العمل في بلده:

أعني به اختيار ما كان من أوجه القراءة مستوفٍ شروط القراءة الصحيحة وزاد على ذلك عُرفه في بلادٍ معيّنة وعُمل به، وهذا ديدن كثيرٍ من أصحاب الاختيار، حيث يقدم ويختار ما كان سائراً في بلده معروفاً عندهم وبه عملوا وأخذوا عن مشايخهم.

**مثال ذلك<sup>1</sup>:** حكى الإمام المارغني في ذوات الياء التي لم تتصل بها الراء ولم تكن رأس آية في السُّور الإحدى عشر؛ وجهين الفتح والتقليل، ثم قال "والوجهان مقروءٌ بهما... والفتح هو المقدم على ما جرى به عملنا..."<sup>2</sup>.

**تنبيه:** قد يجتمع في الاختيار الواحد له أكثر من مصوغ لتقديمه:

**مثال<sup>3</sup>:** بعدما حكى الإمام المارغني الخلاف بين أهل العلم في عدد مراتب المد المتصل قال: "وذهب أكثر المحققين إلى أنه مرتبتان: إشباعٌ لورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات (ست حركات)، وتوسط للباقيين مقدار ألفين (أربع حركات)، وبهذا كان الشاطبي<sup>4</sup> يأخذ ويُقرئ وهو المختار وعليه عملنا الآن"<sup>5</sup>.

### الخلاصة:

هذا ما ظهر لي من القواعد والمقاييس التي جرى عليها الإمام المارغني في اختياراته لوجوه القراءة والتي في جملتها لم يخرج عما قرّره من سبقه من أهل العلم؛ خاصة فيما تلقته الأمة بالقبول واشتهر عندهم بالصحة وتناقله المحققون وبه عملوا وعليه نافحوا ودافعوا، والله الموفق للصواب.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 99، من هذا البحث.

2 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 304.

3 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 65-66، من هذا البحث.

4 - نقله عنه تلميذه السخاوي، ينظر فتح الوصيد، السخاوي، (271/2).

5 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 181.

## المطلب الثالث: عبارات وصيغ الاختيار في كتابه النجوم الطوالع

لقد اعتاد علماء القراءات أن يُوردوا اختياراتهم وترجيحاتهم في مصنفاتهم ابتداءً، أو فيما قاموا به من شروح على تواليف غيرهم ممن سبقهم من نثر ونظم، على نسق المحققين في كل فن من ذكر أوجه المسائل والترجيح بينها، مع بيان الأدلة واختيار الوجه الموافق لما ظهر لهم عن طريق أساليب وصيغ معروفة مفهومة، وعلى مثل هذا مشى الإمام المارغني في كتابه النجوم الطوالع؛ فكثيراً ما يصرّح باختياراته، مستعملاً في ذلك صيغاً متعددة، منها ما هو صريح غير قابل للتأويل ولا التشكيك وهذا هو الأعم الأغلب، ومنها ما هو دون ذلك، وفي أقل الأحيان لا يصرّح بما اختار لكن يفهم ذلك من سياق الكلام واستعمال الذهن وتوظيف الفؤاد، وفيما يلي سأورد جملة ما تبين لي من صيغه وعباراته الاختيارية، ضارباً لكل صيغة منها مثلاً أو أكثر حسب ما يقتضيه المقام ويتّضح به المقال:

### 1- التّصريح بلفظ الاختيار أو نحوه:

ويندرج تحت هاته العبارة أو الصيغة ألفاظ قريبة منها كلفظي المقدّم أو المأخوذ به. مثال<sup>1</sup>: ذهب الإمام المارغني إلى جواز الاستعاذة بأيّ لفظ يفيد التعوذ من الشيطان الرجيم لإطلاق لفظ الآية<sup>2</sup>، واختار الموقوف من الآية لفظاً فقال: "ومع ذلك فالمختار أن يقال - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - لموافقة لفظ الآية"<sup>3</sup>.

مثال ثان<sup>4</sup>: ذكر الإمام المارغني في الهمزتين المفتوحتين من كلمة؛ وجهين لورش وهما التسهيل والإبدال ألفاً، ثم قال: "والوجهان مقروء بهما والمقدّم الإبدال"<sup>5</sup>.

مثال ثالث<sup>6</sup>: ذكر الإمام المارغني في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى إِيْتِنَا﴾ (الأنعام: ٧١)، وجهين محتملين لورش فقال: "يُحتمل كما نصّوا عليه أن تكون الألف الموجودة في اللفظ بعد الدال في

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 49-50، من هذا البحث.

2 - الآية هي قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (سورة النحل: ٩٨).

3 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 135.

4 - لم أتعرض له بالدراسة وهو من الاختيارات التي فانت الدكتور محمد طالي في عدّها ضمن اختيارات المارغني.

5 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 213.

6 - لم أتعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

نحو ﴿أَلْهَدَىٰ إِيَّتِنَا﴾ هي المبدلة من الهمزة في ﴿إِيَّتِنَا﴾ وألف ﴿أَلْهَدَىٰ﴾ حُذفت لالتقاء الساكنين وعليه فلا إمالة فيها...، ويُحتمل أن تكون هي أَلْفُ ﴿أَلْهَدَىٰ﴾ فُتْمال...، والصحيح المأخوذ به هو الأول<sup>1</sup>.

## 2- استعمال لفظ الصَّحيح ونحوه:

قد يصف الإمام المارغني الوجه المختار عنده بالصَّحَّة فيُطلق عليه لفظ الصَّحيح أو ما قاربه من الألفاظ، لكن عادة ما يردفه بصيغة أخرى من الصَّيغ سواء السالفة الذكر أم الآتية، وذلك منه لتوكيد صحته رواية أو قياساً أو غير ذلك، مع تقديمه بأحد الصَّيغ الماثورة عليه.

مثال<sup>2</sup>: قال المارغني: "واتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة مع الإدغام في الواو والياء غنة المدغم وهو النون والتَّوِين، ومع الإدغام في النون غنة المدغم فيه، واختلفوا فيها مع الإدغام في الميم، فالذي عليه الجمهور وهو الصَّحيح أنها غنة الميم..."<sup>3</sup>.

وتارة يستعمل نحو لفظ الصحيح فيقول والمعول عليه أو المأخوذ به كذا.

مثال آخر<sup>4</sup>: ذكر الإمام المارغني قولين في حذف الهمزة الأولى أم الثانية عند قالون من الهمزتين المفتوحتين الواقعتين في كلمتين؛ وقال: "وتظهر ثمرة الخلاف في المدّ:

° فعلى القول الأول: يجوز في حرف المدّ وجهان القصر والمدّ لوقوعه قبل همز مغير بالإسقاط...

° وعلى الثاني: يتعيّن المدّ، والمعول عليه القول الأول"<sup>5</sup>.

## 3- استعمال لفظ به قرأت و/أو به أقرئ، ونحوه:

تصريح الإمام المارغني بمثل هاته الألفاظ في الاختيار إنما يعني بذلك ما تحمّله من وجوه القراءة من أفواه مشايخه وبما أدّاه من الوجوه التي تلقّاها إلى تلامذته، ليبيّن بذلك عن اختياره وإن كانت بمنطوقها صيغة غير صريحة مقارنة بالصَّيغ السابقة إلا أنه لا يُعقل أن يختار ما سواها من الأوجه التي لم يقرأ بها أو التي يُقرئ بها.

1 - ينظر النجوم الطّوابع، المارغني، ص 328.

2 - لم أتعرض له بالدراسة وهو من الاختيارات التي فانت الدكتور محمد طالي في عدّها ضمن اختيارات المارغني.

3 - ينظر النجوم الطّوابع، المارغني، ص 287.

4 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 77-78-79، من هذا البحث.

5 - ينظر النجوم الطّوابع، المارغني، ص 220.

مثال<sup>1</sup>: ذكر المارغني اختلاف الرواة عن قالون في وصل وقصر الهاء من لفظ ﴿يَايَه﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَّايَه مُمِنًا﴾ (طه: ٧٤)، حيث قال: "فبعضهم روى عنه قصره...، وبعضهم روى عنه وصله...، إلى أن قال: وبهما -أي الوجهين- مع تقديم القصر في الأداء إفرادًا وجمعًا<sup>2</sup> قرأتُ على شيخنا<sup>3</sup>...<sup>4</sup>."

مثال آخر<sup>5</sup>: حكى الإمام المارغني اختلاف الرواة عن قالون في المدّ المنفصل حيث قال: "فروى عنه أنّه كالمُتَّصل وروى عنه قصره والذي استقرّ عليه عملنا القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل القصر والمدّ مع تقديم القصر إفرادًا وجمعًا، وبذلك قرأتُ على شيخنا -رحمه الله- وبه أقرئ<sup>6</sup>."

#### 4- استعمال قاعدة عامّة:

أقصد بالقاعدة العامّة ما كان فيه متبعًا لمن سلفه كأن يقول: "عليه الجمهور" أو "عامّة أهل الأداء عليه" أو "أكثر الرواة عليه" من الألفاظ التي توحى بانتشار ذلكم الوجه وذيوعه بين القراء وأهل الأداء.

مثال<sup>7</sup>: ذكر المارغني في حرف المدّ الذي يقع بعده سكون عارض للادغام في نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٧٣)، و﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ (البقرة: ١٩٩)، في قراءة إدغام اللام في مثلها وفي الراء، قال: "فيحوز في حرف المدّ قبله الأوجه الثلاثة... على ما عليه الجمهور وبه العمل"<sup>8</sup>.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 62، من هذا البحث.

2 - الإفراد: هو القراءة برواية واحدة دون أن يجمع إليها رواية أخرى في الختمة الواحدة، والجمع: هو القراءة بأكثر من رواية في ختمة واحدة، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، الدوسري، ص 29 و53، دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1429 هـ / 2008 م.

3 - يعني شيخه ابن يالوشه، وقد سبقت ترجمته بالصفحة رقم: 24 من هذا البحث.

4 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 169.

5 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 63-64، من هذا البحث.

6 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 180.

7 - لم أتعرض له بالدراسة وهو من الاختيارات التي فانت الدكتور محمد طالبي في عدّها ضمن اختيارات المارغني.

8 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 185.



مثال آخر<sup>1</sup>: ذكر المارغي في الموصول والمفصول رسماً لفظ ﴿فِي مَا﴾ بـ(الشعراء: ١٤٦)، وغيرها من المواضع العشر الباقية، فقال: "موضع الشعراء مقطوع باتِّفاق، والعشرة الباقية مُختلف فيها والأكثر على الفصل"<sup>2</sup>.

## 5- العمل به عندنا أو نحوه:

ويقصد بهاته العبارة أو الصيغة ما كان من أوجه القراءة مشهوراً عندهم في قطرهم (تونس)، والذي اعتادوا تلاوة القرآن عليه.

مثال<sup>3</sup>: ذكر المارغي ثلاثة أوجه لورش في البسملة بين السورتين عدى براءة وهي:

° الأول: السكت.

° الثاني: الوصل.

وكلاهما على ترك البسملة.

° الثالث: البسملة.

ثم قال: "وكلُّ من الثلاثة مقروء به، والعمل عندنا على تقديم السكت في الأداء لأرجحيته..."<sup>4</sup>. وقد يجمع بين صيغتين أو أكثر في الاختيار الواحد حسب ما توفّر لديه من مرجّحات الوجه المعنيّ.

مثال آخر<sup>5</sup>: أشار الإمام المارغي إلى وجود خلاف بين العلماء في ترقيق وتغليظ لام رؤوس الآي الواقع فيها اللّام، فقال: "التّحقيق فيها التّريق دون التّغليظ، بناء على ما قدّمه -يعني الناظم وهو ابن برّي- في باب الإمالة من أنّ رؤوس الآي دون هاء تُمال لا غير، وهو المختار والمعمول به"<sup>6</sup>.

1 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 141-142، من هذا البحث.

2 - ينظر النجوم الطّوالع، المارغي، ص 396.

3 - لم أتعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

4 - ينظر النجوم الطّوالع، المارغي، ص 143.

5 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 122-123، من هذا البحث.

6 - ينظر النجوم الطّوالع، المارغي، ص 364.

## 6- استعمال لفظ الأصل في ذلك:

يريد المارغني من استعمال هذا اللفظ، ردّ الوجه المختلف فيه إلى مصدره الأوّل الذي عليه العمدة فيما تفرّع عنه من اشتقاق وغيره، ورغم أنّ هذا الاطلاق في وجه من وجوه القراءة لا يُجزم قطعاً بأنّه الوجه المختار ولكن مع احتفائه بالقرائن السياقية، نستطيع الحكم عليه ونُسند الاختيار إليه.

**مثال<sup>1</sup>:** ذكر الإمام المارغني أنّ رواية ورش أتت موافقة لإحدى لغات العرب في ميم الجمع الواقعة قبل متحرّك، وقال: "وهي ثلاث لغات: فذكر اللّغات الثلاث وأعقبها بقوله: "والأصل من هذه اللّغات: اللّغة الأولى-يعني بذلك لغة الضّمّ والصلّة بواو مطلقاً- بدليل اتّفاقهم على الضّمّ والصلّة بواو مع الضّمير نحو ﴿أَنْلِزْ مَكْمُوها﴾ (هود: ٢٨)"<sup>2</sup>.

## 7- استخدام صيغ التفضيل على وزن (أفعل):

هذه الصيغ تفيد الأفضلية عند المقارنة والمقابلة بين شيئين أو أكثر، ممّا تدلّ على الاختيار والتقديم للوجه الذي قرّن بها.

**مثال<sup>3</sup>:** نبّه الإمام المارغني إلى من ترك البسملة في أوائل الأجزاء، وكان في أوّل الجزء اسم من أسمائه تعالى أو ضميره نحو ﴿اللّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (البقرة: ٢٥٣)،... ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ﴾ (فصلت: ٤٦)، ثمّ قال: "فالأولى أن تقف على الاستعاذة وتبتدئ بالجزء، ولا تصلهما لما في ذلك من البشاعة عند وصل "الرجيم" بـ "اسم الله" أو ضميره، وبعض من لم يُسمل يرى استعمال البسملة فيما ذكر لدفع البشاعة المذكورة، واختار بعضهم أن يرجع القارئ إلى ما قبل ذلك فيبتدئ به، ولا يبتدئ بالجزء، والأولى في ذلك كلّ ما ذكرناه أولاً"<sup>4</sup>.

**مثال ثان<sup>5</sup>:** بعد أن حكى المارغني وجهين لجميع القراء في قوله تعالى: ﴿مَالِيَّةٌ﴾ هَلَكَ (الحاقة: ٢٨، ٢٩)؛ وهما إدغام هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾، في هاء هَلَكَ وإظهار هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾، قال:

1 - لم أنعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

2 - ينظر النجوم الطوّاع، المارغني، ص 157، 158.

3 - لم أنعرض لهذا الاختيار بالدراسة في هذا البحث.

4 - ينظر النجوم الطوّاع، المارغني، ص 151-152.

5 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 86-87، من هذا البحث.

"ومعنى الإظهار هنا كما نصّ عليه العلّامتان أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الدّاني والمحقّق أبو شامة<sup>1</sup> أن يوقف على ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وقفةً لطيفةً في حال الوصل من غير قطع...، إلى أن قال: وبهذا تعلم أن من قال: "إنّما يعنون بترك الإدغام في هذا اللفظ حذف هاء السّكت في الوصل، فما أظنّ أحدًا يخالف في ادغامها؛ لأنّهما متمثالان سكن أولهما"<sup>2</sup> اهـ. لم يصب، واختار السّخاوي الوقف على ﴿مَالِيَّةٌ﴾، قال: "لأنّ الهاء إنّما اجْتُلبت للوقف"<sup>3</sup> اهـ. وهو الأحسن عندي"<sup>4</sup>.

وربّما قرن -أعني المارغني- بين صيغة التّفصيل مع التّصريح بلفظ المختار توكيدًا. مثال<sup>5</sup>: ذكر المارغني في قوله تعالى ﴿كِتَابِيهِ﴾ (١٨، ١٩)، خلافًا عن ورش فقال: "روى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك نقل حركة الهمزة من ﴿إِنِّي﴾ إليها وهو الأصح المختار...، وروى آخرون النّقل إليها كسائر الباب..."<sup>6</sup>.

### الخلاصة:

تنوّعت عبارات وصيغ الاختيار عند الإمام المارغني في كتابه النّجوم الطّوالع، فتارة يكتفي بذكر عبارة واحدة ليوضّح بها عن الوجه المُختار عنده، وتارة أخرى يُقرن بين العبارتين لزيادة الدّلالة على الوجه المُقدّم لديه، ويتّضح هذا في المبحث الموالي إن شاء الله.

1 - أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، العلامة ذو الفنون، شهاب الدين أبو القاسم المقدسي، ثمّ الدمشقي الشافعي المقرئ، النحوي الأصولي، صاحب التصانيف، ولد في أحد الربيعين سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وقرأ القرآن صغيراً، وأكمل القراءات على شيخه السخاوي، وسمع صحيح البخاري، من داود بن ملاعب، وكتب الكثير من العلم، وصنف شرحاً للشّاطبية، وهو المسمى "إبراز المعاني"، وولي مشيخة القراءة بتربة الملك الأشرف، ومشيخة دار الحديث، أخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسين الكفري، والشيخ أحمد اللبان وآخرون، وتوفي في تاسع عشر رمضان من سنة خمس وستين وستمائة، وكان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، فلهذا قيل له أبو شامة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 361-362.

2 - ينظر القصد النّافع، الخراز، ص 204، ونسبه إلى أبي محمد مكّي بن أبي طالب.

3 - فتح الوصيد، السخاوي، (390/2).

4 - ينظر النّجوم الطّوالع، المارغني، ص 246-247.

5 - ينظر دراسة هذا الاختيار صفحة رقم 85-86، من هذا البحث.

6 - ينظر النّجوم الطّوالع، المارغني، ص 246.

## المبحث الثاني: عرض اختيارات الإمام المارغني في "النجوم الطوالع" مع دراستها وتحقيقها

تمهيد:

تواطأ علماء القراءات سلفاً وخلفاً في تصنيفاتهم نشرًا كان أو نظمًا على الابتداء بذكر الأصول أولًا؛ إذ هي بمثابة الكليات المطردة والقواعد العامة الشاملة لكثير من الفروع، المشتركة في الحكم الواحد، ليسهل على طالب العلم معرفتها والإمام بها في أوجز عبارة وأبين دلالة، ثم تذييلها بما تبقى من المسائل الفرعية المنفردة في أحكامها دون مثيلاتها وأسموها بفرش الحروف مرتبة حسب الترتيب المصحفي لسور القرآن الكريم، ليتم لطالب العلم الجمع بين أصول المسائل وفروعها<sup>1</sup>، وفي ذلك قال ابن برّي -عليه رحمة الله- في البيت السادس عشر من منظومته الدرر اللوامع<sup>2</sup>:

فجئتُ منه بالذي يطردُ ❀ ثم فرشتُ بعد ما ينفردُ

وتمسكًا بغرز السلف درجتُ في عرض اختيارات الإمام المارغني على منوالهم التصنيفي مُوردًا اختياراته في باب الأصول ثم أتبعها بذكر ما كان له من اختيارات في باب فرش الحروف مع دراستها والتعليق عليها، فأقول وبالله وحده أستعين.

### المطلب الأول: دراسة وتحقيق اختيارات المارغني في أبواب الأصول

#### (مرتبة حسب منظومة الدرر اللوامع لابن برّي)

قبل البداية في عرض اختيارات المارغني في أبواب الأصول، لابد أن أُبين ما المقصود بهذا الاصطلاح. جاء في كتاب مقدّمات في علم القراءات ما نصّه: "الأصول، أي: أصول القراءات، أو أصول القراءة، وهي تعني القواعد المطردة التي تنطبق على كل جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها، وتطرّد، ويدخل في حكم الواحد منها الجميع... وإنما سُمّيت الأصول أصولاً لأنها يكثر دورها ويطرد حكمها على جزئياتها"<sup>3</sup>.

1 - ينظر اختيارات أبي عمرو الداني في القراءات - جمعا ودراسة -، كامل بن سعود العتري، ص 178، جامعة أم القرى - مكة، رسالة دكتوراه مخطوطة.

2 - متن الدرر اللوامع، ابن برّي، ص 38، ضبط سليم محمد ربيع، مخطوط.

3 - مقدّمات في علم القراءات، محمد مفلح وآخرون، ص 77، دار عمار - عمان - الأردن، ط 1: 1422هـ/2001م.

بعد بيان معنى أبواب الأصول كما أسماها علماء هذا الفن -والمقصود به-، آن الأوان للشروع في عرض اختيارات المارغني المختصة بهذا الباب:

### أولاً: ما يتعلق بالقراءات والتجويد:

الاختيار الأول: العمل بالتجويد فرض على الأمة<sup>1</sup>.

الدراسة: المقصود بالتجويد كما عرفه ابن الجزري -عليه رحمة الله- فقال: "فالتجويد مصدر من جوّد تجويداً والاسم منه الجودة ضدّ الرّداءة، يقال: جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيّداً فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مُجوّدة بالألفاظ بريئة من الرّداءة في التّطرق ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ التّهاية في التحسين"<sup>2</sup>.

إذن فالتجويد هو أداء ألفاظ القرآن على الوجه الذي أنزلت عليه من غير لحن ولا تحريف، ولا ريب أنّ مثل هاته الأمور لا تجوز؛ إذ تغيير حرف من الحروف يفسد المعنى الذي أراده ربّنا من كلامه، ولهذا أتبع ابن الجزري كلامه السابق بقوله: "ولا شكّ أنّ الأمة كما هم مُتعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده مُتعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصّفة المُتلقّاة من أئمة القراءة المُتصلة بالحضرة النبويّة الأفضحيّة العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها"<sup>3</sup>.

بل حكى الاجماع العلامة محمّد مكّي نصر<sup>4</sup> فقال: فقد اجتمعت الأمة المعصومة من الخطأ على وجوب التّجويد من زمن النبيّ ﷺ إلى زماننا، ولم يختلف فيه أحد منهم، وهذا من أقوى الحجج<sup>5</sup>.

الخلاصة: وبهذا نعلم أنّ المارغني اتّبع في اختيار وجوب العمل بالتجويد في أداء ألفاظ القرآن الكريم اجماع الأمة ولم يخرج عنه، وهذا من أقوى الحجج على صحّة ما اختار كما قال محمد مكّي نصر.

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 60.

2 - النشر، ابن الجزري، (210/1).

3 - المصدر نفسه، (210/1).

4 - محمد مكّي نصر الجريسي الشافعي، مقرئ ومجود للقرآن، من آثاره القول المفيد في علم التجويد. ينظر معجم المؤلفين، عمر كحالة، (50/12).

5 - نقله الدكتور محمد طالي عن محمد مكّي نصر، ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 98.

لكن ثمة مسألة ينبغي التنبيه إليها وهي التفريق بين العمل بالتجويد وبين تعلّم علم التجويد؛ فالعمل بالتجويد واجب عينيّ على كلّ من تلا القرآن بل مجمع على وجوبه كما أسلفت، لكن تعلّمه واجب على الكفاية، قال أحمد الحفيان في الوافي: "وحكم علم التجويد الوجوب الكفائي تعلّمًا وتعليمًا ومن الواجب على كل من يحفظ أو يقرأ بعضه العمل به"<sup>1</sup>.

**الاختيار الثاني:** تعلّم القراءات وتعليمها فرض كفاية<sup>2</sup>.

**الدّراسة:** القراءات كما عرفها ابن الجزري: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة"<sup>3</sup>.

ومن التعريف يُستمدّ حكم تعلّمها وتعليمها، فالعلم بكيفية أداء الكلمات القرآنية واختلافها مع عزو كل وجه من الوجوه لناقله لا يجب على كلّ قارئ للقرآن؛ لوقوع الحرج في تحصيله لعامة الناس، وربّنا عز وجل يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٦)، فيكفي لحفظه وإدراك الوجوه التي نزل بها وقرأ بها الرّسول ﷺ والصّحابة رضي الله عنهم أن يتعلّمه البعض ليسقط الإثم عن الباقيين، قال ابن الجزري: "تعلّم القراءة فرض كفاية، فإن لم يكن من يصلح له إلا واحد تعيّن عليه، وإن كان جماعة يحصل المقصود ببعضهم، فإن امتنعوا كلّهم أثموا، وإن قام به بعضهم سقط الحرج عن الباقيين، وإن طلب من أحدهم وامتنع فأظهر الوجهين عندنا أنّه لا يَأْثِمُ لكن يُكره له ذلك إن لم يكن له عذر"<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** اختيار المارغني جرى على قول السّلف من علماء القراءات، سواء في تعلّم هذا العلم ليُعمل به أم في تعليمه للنّشء، ليحفظوه ويؤدّونه لمن بعدهم؛ لتبقى حروف كتاب الله ﷻ مُقامة على ما أرادها سبحانه وتعالى أن تُقام وتُتلى، فقيام جماعة من العلماء بذلك يسقط التّكليف عن جماهير المسلمين، قال في الوافي<sup>5</sup>: "وحكم علم التجويد الوجوب الكفائي تعلّمًا وتعليمًا ومن

1 - الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود عبد السميع الحفيان، ص 6، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1:

1421 هـ / 2000 م. وينظر القول السديد في علم التجويد، على الله بن علي أبو الوفا، ص 36، دار الوفاء - المنصورة،

ط3: 1424 هـ / 2003 م

2 - التّجوم الطوالع، المارغني، ص 60.

3 - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص 9، دار الكتب العلمية، ط 1: 1420 هـ / 1999 م

4 - المصدر نفسه، ص 16-17.

5 - الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد الحفيان، ص 6.

الواجب على كل من يحفظ أو يقرأ بعضه العمل به".

وما أظنّ أحدًا من العلماء يُوجب تعلّم القراءات وتعليمها إيجابًا عينيًا لما فيه من الكلفة والخرج، ثمّ هو علم لا يقوم به أصل دين المرء، فيكفي قارئ القرآن أن يتحمّل القراءة من الشيخ شفهيًا من دون أن يُتقن علم القراءات، لذا فالعلماء ومن بينهم المارغني لما أطلقوا حكمه بالواجب الكفائي؛ إنّما ذلك منهم -رحمهم الله- لضبط مسائل القراءة توافقًا واختلافًا بين القراء والرواة.

وعليه فإنّ علم القراءات يظهر حكمه -والله أعلم- كما نحى له المارغني ومن قبله ابن الجزري وغيره من العلماء، وهو الصّواب إن شاء الله.

ثانيا: ما يتعلّق باب الاستعاذة:

الاستعاذة: معناها الالتجاء والاعتصام والاستجارة، وتسمى بـ (التعوذ)، وهي دعاء بلفظ الخبر، ولها صيغ عديدة<sup>1</sup>.

الاختيار: الأولى الاستعاذة بلفظ "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" ويجوز غيره لإطلاق الآية وضعف الحديث<sup>2</sup>.

الدّراسة: تقديم باب الاستعاذة على البسملة وما يتبعها من باقي الأبواب، جارٍ على ترتيبها في القراءة بالنسبة للقارئ؛ فإذا أراد أحد القراءة من كتاب الله ﷻ لابدّ له من تقديم التعوذ بين يدي تلاوته على الصّحيح الرّاجح من قولي أهل العلم، لقول ربّنا سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿بِإِذَا فَرَأْتَ أَلْفُزَّةً أَنْ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: ٩٨)، واختيار هذا اللفظ للتعوذ جاء تبعاً للفظ الآية، وإن كان يجوز بغيره من الألفاظ التي يحصل بها معنى الاستعاذة وذلك لإطلاق لفظ الآية ﴿فَاسْتَعِذْ﴾، ولشّوت ذلك عن النبي ﷺ تعوّذه بصيغة أخرى، فقد علّق الألباني على الحديث الذي صرّح المارغني بضعفه، ولفظه: «أنّ النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"» فقال: "صحيح، لكن بزيادتين يأتي ذكرهما، وأمّا بدونهما فلا أعلم له أصلاً"،

1 - مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم الدوسري، ص 22.

2 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 61، وسأذكر الحديث أثناء كلامي في المتن.

والزيادتان هما: زيادة لفظ: السميع العليم " بعد لفظ " أعوذ بالله " وزيادة من همزه ونفخه ونفته في آخر الحديث<sup>1</sup>. ومع ثبوت هاتاه الصيغة عن النبي ﷺ إلا أن القراء اتفقوا على اختيار لفظ الآية. قال النووي<sup>2</sup> في شرحه على الطيبة: " والمختار لجميع القراء: " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم "<sup>3</sup>. وقال الإمام الداني: " اعلم أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظها أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره وذلك لموافقة الكتاب والسنة فأما الكتاب فقول الله ﷻ لنبيه عليه السلام ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (النحل: ٩٨)، وأما السنة فما رواه<sup>4</sup> نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه وبذلك قرأتُ وبه أخذ<sup>5</sup>.

**الخلاصة:** اختيار المارغني جاء تبعاً لما عليه القراء من استحسانهم لهذا اللفظ المستمد من إطلاق الآية، وإلا فالحديث كما صرح المارغني، وجاء عن الشيخ الألباني تضعيفه إلا بالزيادتين كما مرّ التنبيه عليها، وعليه فيجوز التّعوذ بأيّ صيغة من الصيغ لدخولها في الإطلاق المذكور للآية، والأولى أن يكون موافقاً لهدي النبي ﷺ وما كان يتعوذ به من إضافة الزيادتين المذكورتين كما قال الشيخ الألباني عليه رحمة الله -، فتكون الصيغة المختارة: « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفته » والله تعالى أعلى وأعلم.

1 - ينظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، (53/2)، المكتب الإسلامي - ط2: 1405 هـ / 1985 م.

2 - أبو القاسم محمد النووي، ولد في رجب سنة إحدى وثمانمائة، تلا بالعشر على غير واحد أجلمهم ابن الجزري، برع في كثير من العلوم كالفقهاء والنحو والصرف والقراءات وغيرها، له تصانيف، منها (الغياث) منظومة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع، و (شرحها) و (شرح طيبة النشر في القراءات العشر) وهي لشيخه ابن الجزري. مات بمكة ضحى يوم الاثنين الرابع من جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وثمانمائة هجري، ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، (246/9-248)، دار مكتبة الحياة - بيروت، بدون سنة طبع. وينظر الأعلام، الزركلي، (47/7-48).

3 - شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد التّوّيري، تحقيق مجدي محمد سرور سعد باسلوم، (1/280)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1424 هـ / 2003 م.

4 - يشير إلى الحديث الذي نقل المارغني تضعيفه عن الأئمة، ونقلت كلام العلامة الألباني في تخريجه قبل.

5 - التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق اوتو تريزل، ص 16-17، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2: 1404 هـ / 1984 م.



### ثالثاً: ما يتعلق بباب البسملة:

الاختيار الأول: إثبات البسملة قطعي، وحذفها قطعي، كـ بعض الأحرف، وعلاقتها بالقراءات لا بالمذاهب الفقهية<sup>1</sup>.

الدّراسة: البسملة مثل ما قال ابن الجزري: "مصدر بسمّل إذا قال: «بسم الله الرحمن الرحيم» كما يقال هلّل وهيلّل: إذا قال لا إله إلا الله"<sup>2</sup>.

لقد أطل علماء القراءات الحديث في هاته المسألة وحصروا مفرداتها في أقسام ذكروها وبيّنوا أحكامها، فقد جاء عن أبي معشر الطّبري<sup>3</sup> في التلخيص قوله: "اعلم أنّ التسمية جاء فيها فضائل كثيرة، وهي ثابتة على كلّ سورة إلاّ سورة التوبة، وقد أجمع الناس إثباتها خطأ، واختلفوا في إثباتها قراءة، ولم يختلف - أعني من ذكرت<sup>4</sup> - في الإتيان بها قراءةً على رأس فاتحة الكتاب، ولا في تركها ممّا بين القريتين، وهما الأنفال والتوبة. والاختيار أن يؤتى بها في كلّ موضع هي ثابتة فيه في المصحف موافقةً للسّواد"<sup>5</sup>.

إذن فالخلاف المذكور في كلام أبي معشر مرده إلى توجيه ورودها في رسم المصحف، الذي أثبت فيه عثمان رضي الله عنه البسملة في أوّل كلّ سورة عدا براءة، مع الرواية لكلّ قارئ عن شيخه. وقد حكى فيها ابن الجزري خمسة أقوال في نشره فقال: "اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

° (أحدها) أنّها آية من الفاتحة فقط، وهذا مذهب أهل مكة والكوفة، ومن وافقهم...

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 61.

2 - شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، ضبط وتعليق أنس مهرة، ص 46، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 2: 1420 هـ / 2000 م.

3 - هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد أبو معشر الطبري القطان الشافعي شيخ أهل مكة، قرأ على أبي القاسم الزيدي والحسن بن محمد الأصفهاني وغيرهما، روى القراءات الكثيرة بالإجازة عن أبي علي الأهوازي، وقرأ عليه الحسن بن بليمة مؤلف تلخيص العبارات وإبراهيم بن عبد الملك القزويني، له تصانيف عديدة منها كتابه التلخيص في القراءات الثمان، وكتاب الدرر في التفسير، وكتاب الرّشاد في شرح القراءات الشّاذة وغيرها، توفي بمكة سنة ثمان وسبعين وأربعمئة. ينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (401/1)، وينظر شذرات الذهب شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي أبو الفلاح العكري، تحقيق محمود الأرناؤوط، (338/5)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط 1: 1406 هـ / 1986 م.

4 - يعني بهم العلماء من القراء والفقهاء.

5 - التلخيص في القراءات الثمان، أبو معشر الطّبري، تحقيق محمد حسن عقيل، ص 134، مؤسسة الخيرية، بدون دار نشر ولا سنة طبع.

° (الثاني) أنها آية من أول الفاتحة، ومن أول [كل] <sup>1</sup> سورة...

° (الثالث) أنها آية من أول الفاتحة، بعض آية من غيرها ...

° (الرابع) أنها آية مستقلة في أول كل سورة لا منها...، وإنما كُتبت للتيمن والتبرك...

وأجمعوا كلهم على أنها بعض آية من سورة النمل <sup>2</sup>.

**الخلاصة:** كل هاته الأقوال راجعة لما تحمّل كل قارئ من القراء عن شيخه، وكل ذلك ثابت بثبوت القراءات العشر، فبأيها قرأ القارئ أجزأه، ولعلها من تيسير الله لهاته الأمة والله أعلم.

**الاختيار الثاني:** في الأربع الزهر صرح بأن ترك البسملة لورش بعلّة القبح غير مسلم به، لأنه يزول إذا استوفى القارئ الكلام الثاني وتممه، ومع ذلك اختار العمل بعمل المقرئين في عصره وخلاصته: ° السّاكت يجري على أصله.

° الواصل له السّكت فقط.

° المبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السّورة <sup>3</sup>.

**الدّراسة:** المقصود بالأربع الزّهر: سورة القيامة، وسورة المطففين، وسورة البلد، وسورة الهمزة <sup>4</sup>.

والقبح المذكور الذي من أجله خصّت هاته الأربع بحكم منفرد عن باقي السّور؛ هو ما ذكره علماء القراءات من وصل آخر كل سورة واقعة قبل السّور المذكورة بها على الترتيب المصحفي، قال الخراز: " وذلك - أي كراهية القبح المذكور - عند اتّصال المغفرة بلا في قوله تعالى: ﴿ أَهْلُ التَّنْفُوتِ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ (المدثر: ٥٥)، و﴿ لَا ﴾ (القيامة: ١)، فكأنّ التّالي لها، نفى المغفرة الثّابتة لله تعالى بقوله ﴿ لَا ﴾ لاّتّصالها بالمغفرة...، وكذلك إذا قال: ﴿ بَادِئُ خَلْقٍ وَعِيدٍ وَادْخُلِ الْجَنَّةَ ﴾ (الفجر: ٣٢)، ﴿ لَا ﴾ (البلد: ١)، فكأنّه نفى ما ثبت من دخول الجنّة في الآية، وكذلك إذا قال: ﴿ وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ (الانفطار: ١٩)، ﴿ وَيَلِّ ﴾ (المطففين: ١)، وكذلك إذا قال: ﴿ وَتَوَّاصُوا بِالصَّبْرِ ﴾

1 - هذا اللفظ سقط من العبارة ويقتضيه السياق.

2 - ينظر النشر، ابن الجزري، (270/1-271).

3 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 61.

4 - ينظر سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح، راجعه الضباع، ص 29، مطبعة مصطفى البابي الحلبي

- مصر، ط3: 1373 هـ / 1954 م.

(العصر: ٣)، ﴿وَيْلٌ﴾ (الهمزة: ١)، قرن الويل باسم الله تعالى، وبالصبر الذي هو من صفة المؤمنين فكرهوا ذلك<sup>1</sup>.

قال الداني: "وقد كان بعض شيوخنا يفصل بالتسمية في مذهب أبي عمرو وابن عامر وورش عن نافع من طريق الأزرق بين أربع سور، بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة ويسكت بينهما سكتة من غير فصل في مذهب حمزة، وليس ذلك عن أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب واختيار من أهل الأداء، ولكراهة الإتيان بالجدد بعد المغفرة ... وبالويل بعد اسم الله تعالى ...، فاختاروا كذلك الفصل بين هذه السور. وليس اعتلاهم لاستحبابهم ذلك بالكراهة والبشاعة بشيء؛ لأنهما موجودتان بأنفسهما بعد أسماء الله عز وجل وصفاته في قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، فلا فرق إذا بين التسمية وغيرها<sup>2</sup>.

**الخلاصة:** تبعاً للداني نفى المارغني القبح المذكور، وهو كذلك كما بين، وإنما اختار الأوجه الثلاثة المذكورة، جرياً على ما اشتهر عند علماء عصره، قال في غيث النفع: "فالحاصل أن هذه التفرقة -يعني بين الأربع الزهر وغيرها من السور- ضعيفة نقلاً ونظراً وإذا قلنا بما تبعاً للجماعة القائمين بها لثبوت البشاعة مع تركها فلا نحتاج في دفعها إلى ما ذكره بل الساكت يجري على أصله والواصل له السكت والمبسل يسقط له من أوجه البسمة وصلها بأول السورة والذي استقر عليه أمرنا في الإقراء والأخذ بهذا وبعدم التفرقة والله أعلم<sup>3</sup>.

**الاختيار الثالث:** لم تكتب البسمة في أول براءة لأنها نزلت بالسيف<sup>4</sup>.

**الدراسة:** اختلف علماء القراءات في سبب عدم كتابة البسمة أول براءة على أقوال عدة ترجع إلى ثلاثة معانٍ كما قال المارغني في شرحه على الدرر اللوامع<sup>5</sup>:

أ- إمّا لتروها بالسيف.

ب- وإمّا لاحتمال أنها من الأنفال.

1 - القصد التافع، الخراز، ص 85-86.

2 - جامع البيان في القراءات السبع، الداني، (401/1)، جامعة الشارقة - الإمارات، ط1: 1428 هـ / 2007 م.

3 - غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد الصفاقسي، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ص 609، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1425 هـ / 2004 م.

4 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 61.

5 - ينظر المرجع نفسه، ص 147-148، وقد فصل في ذلك ثم اختار القول الأول.

ج- وإمّا لنسخ أولها.

قال الثوري: "قال<sup>1</sup> المهدي<sup>2</sup>: فأما براءة فالقراء مجتمعون على ترك الفصل بينها وبين الأنفال بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أولها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في أوساط السور، فإنه يجوز أن يتدبّر بها من أول براءة عند من جعلها هي والأنفال سورة واحدة، ولا يتدبّر بها عند من جعل العلة السيف"، وقال أبو الفتح بن شيطا<sup>3</sup>: "ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة: فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالبسملة متبركاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج - إن شاء الله تعالى - كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض السورة أن يفعل ذلك، وإمّا المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع ومخالف للمصحف". قال الثوري: "فهذان النصان قد تواردا على جوازها حالة الابتداء؛ اعتداداً بالتعليل بعدم القطع بأنها سورة مستقلة، وهو إمّا يدل على جوازها حالة الابتداء لا حالة الوصل؛ لأنه لا يجوز الفصل بها بين الأجزاء حالة الوصل. وأمّا التعليل بالسيف فيعم حالة الابتداء والوصل، إلا أن الخلاف إمّا هو في الابتداء فقط"<sup>4</sup>.

1 - نقل المهدي الإجماع فقط في شرح الهداية، ينظر شرح الهداية، المهدي، (13/1).

2 - أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدي نسبته إلى المهدية بالمغرب أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم وأبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة، وأخذ عن أبي الحسن القاسبي، وقرأ بالروايات على أبي عبد الله محمد بن سفيان، وأبي بكر أحمد بن محمد البرائي، وكان رأساً في القراءات والعربية، صنف كتباً مفيدة. منها التفسير المشهور والهداية في القراءات السبع، قرأ عليه غانم بن الوليد وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطرقي وموسى بن سليمان اللخمي وغيرهم، توفي سنة أربعين وأربعمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، (222/1)، وغاية النهاية = ابن الجزري، (92/1)، ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (351/1)، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، بدون سنة طبع، وينظر الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال، ص 87-88، مكتبة الخانجي، ط2: 1374 هـ / 1955م.

3 - أبو الفتح بن شيطا هو المقرئ الأستاذ، عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا البغدادي، مصنف كتاب التذكار في القراءات العشر، ولد سنة سبعين وثلاثمائة، وقرأ بالروايات على أبي الحسن علي بن يوسف بن العلاف، وأبي الحسن بن الحمّامي، وسمع من أبي بكر محمد بن إسماعيل الوراق، والقاضي ابن معروف، وعيسى بن علي الوزير وجماعة، قرأ على أحمد بن عبد الله السوسنجردي، وعبد السلام بن الحسين، وكان من كبار أئمة الإقراء، وأخذ عليه أبو الفضل محمد بن محمد بن الصباغ شيخ سبط الخياط، توفي في صفر سنة خمسين وأربعمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، (231/1)، وينظر شذرات الذهب، السيوطي، (217/5).

4 - شرح طيبة النشر، الثوري، (296/1).

**الخلاصة:** التعليل بالسَّيف كما ذهب إليه المارغني تبعاً للجمهور<sup>1</sup> هو عين ما علّل به الشاطبي في حزره<sup>2</sup> فقال في البيت الخامس بعد المائة:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً ❁ لَتَنْزِيلُهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبْسِماً

ويبقى كونه تعليل لوجه حذف البسمة من أوّل براءة، وإن كان ما اختاره المارغني ومن قبله الشاطبي هو الأقرب، لكن الأصل هي الرواية والرّسم العثماني، والتوجيه والتعليل تبع لذلك.

**الاختيار الرابع:** إذا وصلت سورة التوبة بسورة أخرى كالأنفال، جاز لك ثلاثة أوجه بهذا الترتيب: الوقف ثم السكت ثم الوصل<sup>3</sup>.

**الدّراسة:** سبق بيان أنّ البدء بسورة التوبة يتعيّن على القارئ ترك البسمة تبعاً لمرسوم المصحف وما جرى عليه جمهور العلماء، وفي حال وصلها بأيّ سورة فيجري فيها على ترك البسمة أوجه ثلاثة: الوقف والسكت والوصل.

قال ابن الجزري: "يجوز بين الأنفال وبراءة إذا لم يقطع على آخر الأنفال كل من الوصل والسكت والوقف لجميع القراء. أما الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزاً مع وجود البسمة، فجوازه مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون<sup>4</sup> في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من يصل أظهر، وأمّا السكت فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأمّا عن غيرهم من الفاصلين والواصلين فمن نصّ عليه لهم ولسائر القراء أبو محمد مكي<sup>5</sup> في تبصرته،

1 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 149.

2 - حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزعبي، ص 9، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4: 1426هـ/2005م.

3 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 62.

4 - طاهر بن عبد المنعم بن عبيد بن غلبون، أبو الحسن الحلبي المقرئ، أحد الخذاق المحققين، ومصنف التذكرة في القراءات، أخذ القراءات عن والده، وقرأ على محمد بن يوسف بن نهار، وعلى ابن محمد بن خشنا المالكى بالبصرة، وغيرهما، من تلامذته أبو عمرو الداني، وأحمد بن بابشاذ الجوهري، وأبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني، وغيرهم، توفي بمصر لعشر مضيّن من شوال سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، (1/207)، وغاية النهاية، ابن الجزري، (1/339).

5 - مكي بن أبي طالب أبو محمد القيسي المغربي، القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، العلامة المقرئ، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة بالقيروان، وحج وسمع بمكة من أحمد بن فراس، وأبي القاسم عبيد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن أبي زيد، والقاسبي، وقرأ القراءات على أبي الطيب بن غلبون، وابنه طاهر وغيرهما، له تأليف كثيرة منها التبصرة والرعاية وغيرهما، قرأ عليه جماعة كثيرة، منهم محمد بن أحمد بن مطرف الكناي، توفي في ثاني المحرم، سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، (1/220-221)، وغاية النهاية، ابن الجزري، (2/309-310).

فقال: "وأجمعوا على ترك الفصل بين الأنفال وبراءة لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما. فأما السكت

بينهما فقد قرأت به لجماعتهم، وليس هو منصوصاً"<sup>1</sup>، وحكى أبو علي البغدادي<sup>2</sup> في روضته<sup>3</sup>، عن

أبي الحسن الحمامي أنه كان يأخذ بسكتة بينهما لحمزة وحده، فقال: "وكان حمزة وخلف والأعمش يصلون السّورة إلا ما ذكره الحمامي، عن حمزة أنه سكت بين الأنفال والتوبة، وعليه أعول". انتهى، وإذا أخذ بالسكت عن حمزة فالأخذ عن غيره أخرى"<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** الأوجه الثلاثة (الوقف والسكت والوصل) جائزة في وصل قراءة سورة التوبة بغيرها كالأنفال لما نقل ابن الجزري عن القراء جواز ذلك، ولعلّ اختيار المارغني هذا الترتيب للأوجه حال الأداء بتقديم وجه الوقف تبعاً لاختيار ابن الجزري له لجميع القراء، قال في النشر: "وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع"<sup>5</sup>، ثمّ السكت كونه أشبه بالوقف ثمّ الوصل، والله أعلم.

**الاختيار الخامس:** إذا ابتدأ القارئ القراءة من أواسط السّور أو الأجزاء، فهو مخير بين أن يأتي بالبسملة، فيحصل على ثواب المندوب، وبين أن يتركها مع عدم الكراهة وتبع في هذا الدّاني والشّاطي والنّاظم، ولا فرق عنده في ذلك بين براءة وغيرها من السّور.

**الدّراسة:** المراد بأواسط السّور أو الأجزاء: هو ما كان بعد أوّل السّورة ولو بكلمة، ولا خلاف

1 - ينظر التبصرة في القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محمد غوث التّدوي، ص 248، الدّار السّلفية - الهند، ط 2: 1402هـ/1982م.

2 - الحسن بن محمد بن إبراهيم أبو علي البغدادي، المقرئ المالكي، مصنف كتاب الروضة في القراءات، قرأ على أبي أحمد الفرضي، وأحمد بن عبد الله السوسنجردي وأبي الحسن بن الحمامي، وغيرهم، وأخذ عنه أبو القاسم الهذلي وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخياط، وابن شريح صاحب الكافي، توفي في رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، (221/1)، وينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (230/1).

3 - الروضة في القراءات الإحدى عشرة، أبو علي البغدادي، تحقيق نبيل بن محمد إبراهيم آل اسماعيل، ص 663، جامعة الإمام محمد بن سعود، مخطوط.

4 - النشر، ابن الجزري، (269/1).

5 - المصدر نفسه، (269/1).

بين القراء في جواز الإتيان بالبسملة وعدم الإتيان بها في الابتداء بأواسط السور وإنما اختلفوا في المختار<sup>1</sup>.

قال ابن الجزري: "يجوز في الابتداء بأواسط السور مطلقاً سوى براءة البسملة وعدمها لكل من القراء تخييراً، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة وأهل الأندلس، قال ابن شيطا على أنني قرأت على جميع شيوخنا في كل القراءات عن جميع الأئمة الفاضلين بالتسمية بين السورتين...، وقال ابن فارس في "الجامع": وبغير تسمية ابتدأت رءوس الأجزاء على شيوخه الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من البسملة"<sup>2</sup>.

وقال مكّي في تبصرته: "فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء...، وترك التسمية في غير أوائل السور قرأت"<sup>3</sup>.

قال ابن الجزري: "وقال ابن الفحام<sup>4</sup>: قرأت على أبي العباس -يعني ابن نفيس- أول حزبي من وسط سورة، فبسملت، فلم ينكر علي وأتبع ذلك: هل آخذ ذلك عنه على طريق الرواية، فقال: إنما أردت التبرك، ثم منعي بعد ذلك، وقال: أخاف أن تقول رواية، قال: وقرأت بذلك على غيره، فقال: ما أمنع، وأما قرأت بهذا فلا.

قال ابن الجزري: "وهو صريح في منعه رواية"<sup>5</sup>.

وقال الداني: "وبغير تسمية ابتدأت رءوس الأجزاء على شيوخه الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار ولا أمنع من التسمية"<sup>6</sup>.

1 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 150.

2 - النشر، ابن الجزري، (1/265).

3 - ينظر التبصرة مكّي، ص 249.

4 - عبد الرحمن بن عتيق بن خلف أبو القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحام الصقلي الأستاذ الثقة المحقق مؤلف كتاب التحرير شيخ الإسكندرية، ولد سنة إثنان وعشرين وأربعمائة وقيل خمس وعشرين، قرأ الروايات على إبراهيم بن إسماعيل المالكي وأحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس وغيرهم، تلا عليه بالروايات أبو العباس أحمد بن الخطية وأبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الحافظ وأبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن عزيمة وغيرهم، توفي في ذي القعدة سنة ست عشر وخمسمائة. ينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (1/374-375)، والأعلام، الزركلي، (3/316).

5 - ينظر النشر، ابن الجزري، (1/265).

6 - جامع البيان، الداني، (1/406).

قال الشاطبي في البيت السادس بعد المائة من حرزه<sup>1</sup>:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً ❦ سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرَ مَنْ تَلَا

**الخلاصة:** إطلاق الدّاني والشاطبي التّخيير للقارئ في البسملة وتركها في ابتداء الأجزاء يقتضي حملة على الكلّ سواء كانت هاته الأجزاء من براءة أم من غيرها وهو اختيار المارغني، والظاهر أنّ الاتيان بالبسملة أفضل لتحصيل ثوابها تبعاً للناظم إذ يقول في البيت الرابع والأربعين من منظومته<sup>2</sup>:

وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولَى الْأَدَاءِ ❦ لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ

**الاختيار السادس:** أوجه البسملة بين السّورتين على سبيل التّخيير، لا على وجه ذكر الخلاف، لكن إذا قصد القارئ أخذها من المقرئ لتصحّ له الرواية، فإنّه يجمعها على هذا التّرتيب:

أ- الوقف على آخر السّورة الأولى، وعلى البسملة.

ب- الوقف على آخر السّورة الأولى، ووصل البسملة بأول السّورة الثانية.

ج- وصل آخر السّورة بالبسملة، ووصل البسملة بأول السّورة الثانية<sup>3</sup>.

**الدّراسة:** القرّاء على فريقين، منهم من ييسمل بين السورتين عدا براءة ومنهم من لا ييسمل في جميعها<sup>4</sup>، والميسمل بين السّورتين له أربعة أوجه ثلاثة منها جائزة وتقرأ حال الأخذ عن المشايخ لمن أراد جمع الرواية على التّرتيب الذي ذكرناه، والذي اختاره المارغني، وواحد منها ممنوع وهو أن يصل القارئ آخر السّورة الأولى بالبسملة ويقف عليها، والعلة في ذلك أنّ البسملة لأوائل السّور لا لأواخرها<sup>5</sup>.

قال الدّاني في جامعه: "واختياري أيضاً في مذهب من فصل أن يقف القارئ على آخر السورة ويقطع على ذلك، ثم يتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى، وغير جائز عند أهل الأداء السكوت والقطع على التسمية إذا وصلت بآخر السورة؛ لأنها إنما رسمت في أوائل السور إعلاما بابتدائهنّ وانقضاء ما قبلهنّ، ولم ترسم في أواخرهنّ، فإن لم توصل بأواخر السور جاز القطع

1 - حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 9.

2 - متن الدّرر اللّوامع، ابن بري، ص 43.

3 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 62.

4 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 17-18.

5 - النّجوم الطّوالع، المارغني، ص 152-153.



والسكت عليها، وكان تماماً<sup>1</sup>...، وكذا لا خلاف بين أهل الأداء في التسمية في أوائل السور إذا قطع على أواخر ما قبلهن ثم ابتدأ بهن من غير أن يوصلهن بما قبلهن في مذهب من فصل ومن لم يفصل ما خلا براءة فإن التسمية ممتعة في أولها<sup>2</sup>.

الخلاصة: اختيار الإمام المارغني هذا الترتيب للأوجه لمن أراد تحصيل الرواية من المشايخ القراء إنما راعى الوقف الأتم، فقدّم الوقف على آخر السورة وعلى البسملة، ثم الثاني لاختيار الإمام الداني له، ثم الثالث والله أعلم.

رابعاً: ما يتعلق باب ميم الجمع:

الاختيار: يُمنع الوقف على ميم الجمع بالرّوم أو بالإشمام تبعاً للدّاني<sup>3</sup>.

الدّراسة: الرّوم: هو الإتيان ببعض الحركة في الوقف، وهو مختصّ بالرفع والضم والجر والكسر دون الفتح والنصب<sup>4</sup>.

الإشمام: هو ضمّ الشفتين بُعيد سكون الحرف من غير صوت، أي تجعل الشفتين على صورتها إذا لفظت بالضمة<sup>5</sup>.

خلاف بين العلماء على الوقف بالرّوم والاشمام في ميم الجمع، ومردّه إلى قياس ميم الجمع على ذال ﴿يَوْمِيذٍ﴾ وعليه الدّاني<sup>6</sup>، أو قياساً على هاء الضمير كما قال مكّي<sup>7</sup>، وهذا كلّ على قراءة من ضمّها قبل متحرك في الوصل، وأمّا على قراءة من أسكنها وصلاً فلا خلاف في ذلك، وكذلك الأمر إذا وقعت قبل ساكن<sup>8</sup>.

قال مكّي بعد ذكره ما يجري فيه الرّوم والاشمام: "ومن ذلك ميم الجميع...، ومّا يقوّي جواز ذلك فيها نصّه على هاء الكناية فيما ذكرنا بالرّوم والاشمام فهي مثل الهاء"<sup>1</sup>.

1 - يعني الوقف التام.

2 - جامع البيان، الدّاني، (404/1-405)، وكتر المعاني في شرح حرز الأمان، شعله، تحقيق محمد إبراهيم المشهداني، (349/1-350). دار البركة، بدون سنة طبع.

3 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 62.

4 - مختصر العبارات، الدوسري، ص 66.

5 - ينظر المرجع نفسه، ص 25.

6 - نقلها عنه المارغني، ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 161.

7 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 341-342.

8 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 161-162.

لقد خالف الدّانيُّ مكياً فيما ذهب إليه من قياس ميم الجميع على هاء الكناية فأجرى فيها الروم والإشمام حال الوقف فقال في جامع البيان: "وأما ميم الجمع الموصولة بواو، فنحو قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٦)....، و﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ (المائدة: ١٠٧)....، وما أشبهه، لم يجر الإشارة (إلى)<sup>2</sup> هذه الميم من قبل أن الواو التي يوصل بها يلزمها الحذف في الوقف لزيادتها، والضمة قبلها جيء بها ليتوصل بها إلى تلك الواو، فلما ذهبت الواو ذهبت الضمة بذهابها، فبقيت الميم ساكنة والساكن كما قلنا لا يشم ولا يرام، وقد اختلف أهل الأداء في الإشارة إلى هاء الكناية إذا انكسرت وانكسر ما قبلها وكان ياء أو انضمت وانضم ما قبلها أو كان واواً، نحو قوله: ﴿بِرَبِّهِ﴾ (الجن: ١٣)....، و﴿فِيهِ﴾ (البقرة: ٢)....، و﴿يُخْلِطُهُ﴾ (سبأ: ٣٩)....، و﴿بَاجْتَنِبُوهُ﴾ (المائدة: ٩٢)، وكان بعضهم لا يرى الإشارة إلى هذه الهاء عند الوقف استثقالا لتوالي الكسرات والضمات، وكان آخرون يرون الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره، وذلك أقيس، وإنما خالفت ميم الجمع في الإشارة هاء الضمير من حيث كانت الميم قبل أن تلحق الواو ساكنة، وكانت الهاء قبل أن توصل متحركة، ولذلك لم يشر إلى الميم، كما أُشير إلى الهاء بناء على أصل كل واحد منهما قبل الزيادة من السكون والحركة"<sup>3</sup>.

فالدّانيُّ فرّق بين ميم الجمع وهاه الضمير من حيث أصليهما فعامل كلاً على أصله الذي كان عليه، فأجاز الإشارة في هاء الكناية حال الوقف دون ميم الجميع، واستنصر للدّاني ابن الجزري فشذّ مكياً في قياسه ميم الجمع على هاء الكناية، حيث قال في النشر<sup>4</sup>: "وشذّ مكياً فأجاز الروم، والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياساً على هاء الضمير وانتصر لذلك وقواه. وهو قياس غير صحيح؛ لأنّ هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين".

1 - ينظر التبصرة، مكى، ص 341.

2 - هكذا كُتبت، والصحيح أنّها "في" لأنّ السياق يقتضيها، والله أعلم.

3 - جامع البيان، الدّاني، (833/2-834).

4 - النشر، ابن الجزري، (122/2).

**الخلاصة:** على اختيار الدّاني وابن الجزري، سار المارغني وهو الصّواب إن شاء الله وعليه الجِلّة من المحقّقين، والله أعلم.

**خامساً: ما يتعلّق بباب هاء الكناية:**

**الاختيار الأوّل:** مشى على اصطلاح البصريّين في تسميتها بهاء الضّمير تبعاً للنّظام، بدلاً من هاء الكناية<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** جرى المصنّفون في القراءات على تعريف هاء الضمير بالهاء الزائدة التي يُكنى بها على المفرد المذكّر الغائب<sup>2</sup>، ولكن يرد إشكال على هذا التعريف وذلك حال تكون فيه هاء الضمير هاته راجعة على لفظ الجلالة أو اسم من أسماء الله تعالى، فكيف يليق بوصف قِيوم السماوات والأرض بالغائب المذكّر-تعالى الله عن هذا الوصف علوّاً كبيراً-، ولهذا تعقّب الدكتور محمد طالي، في تحقيقه كتاب النجوم الطوالع هذا التعريف وذكر فيه من نقص في وصف الله ﷻ بوصف لا يليق به وأدلى بتعريف جامع مانع ولا يتنافى مع ما ذكرنا من وصف ربّنا ﷻ بنقص أو عيب فقال: "هي الهاء الزائدة التي يُكنى بها عن الواحد أو المفرد"<sup>3</sup>.

لقد درج العلماء في تسميتها بهاء الضمير أو هاء الكناية حسب ما انتشر في كل قطر، واستمداد اسمها من حدّها الذي ذكرته آنفاً.

قال النويريُّ في معرض حديثه عن هاء الكناية: "ويسمّيها البصريّون: ضميراً، والكوفيون: كناية"<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** جرى الإمام المارغني في تسميتها بهاء الضّمير على اصطلاح البصريّين وذلك كونها ضميراً تعود على اسم معلوم لدى السامع أو القارئ، وتسميتها بهاء الكناية؛ كونها يكنى بها عن اسم معلوم. والله أعلم.

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 62.

2 - النشر، ابن الجزري، (304/1). والهادي شرح طبية النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، (159/1)، دار الجليل - بيروت، ط 1: 1417 هـ / 1997 م.

3 - ينظر هامش النجوم الطوالع، المارغني، ص 162.

4 - شرح طبية النشر، النّويزي، (358/1).

الاختيار الثاني: يجوز لقالون الوجهان مع تقديم القصر في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ طه: ٧٤<sup>1</sup>.

الدراسة: الوجهان يعني بهما: الصلة فيمدّ للهاء من ﴿يَأْتِيَهُ﴾ مقدار حركتين، والقصر على ترك الصلة فيثبت إلا أصل الحرف من غير زيادة عليه.

قال الداني: "قالون بخلاف عنه ﴿وَمَنْ يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ باختلاس<sup>2</sup> كسرة الهاء في الوصل"<sup>3</sup>.

نصّ الحافظ على الوجهين في قوله بخلاف عنه، ثم ذكر إلا وجه القصر، ولذلك قال المالقي<sup>4</sup> في الدرّ النثير: "قال الحافظ - رحمه الله -: قالون بخلاف عنه ﴿وَمَنْ يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ باختلاس كسرة الهاء، يعني وبإشباعها"<sup>5</sup>.

وقال الشاطبي في البيتين الثاني والثالث والستين بعد المائة من حرزه<sup>6</sup> ناصاً على الوجهين:

وَقُلْ بِسْكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ \* وَيَأْتِيَهُ لَدَى طه بِالْأَسْكَانِ يُجْتَلَا  
وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ \* بَخْلَفٍ وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا

الخلاصة: نصوص الأئمة هاته كلها على الوجهين لقالون من دون تقديم، وإنما كان تقديم المارغني لوجه القصر على الاشباع على ما قرأ به عن شيخه ابن يالوشة كما صرح بنفسه في التّجوم الطّوالع<sup>7</sup>.

1 - التّجوم الطّوالع، المارغني، ص 63.

2 - الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهو يدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، ويُقدّر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف لـ (الإخفاء) و (الاختطاف). مختصر العبارات، الدوسري، ص 14.

3 - التيسير، الداني، ص 152

4 - عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي الأندلسي، عالم بالقراءات، قرأ على أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير وغيره، وروى التيسير عن يوسف بن إبراهيم بن أبي ريحانة وقاسم بن أحمد بن حسن، قرأ عليه محمد بن يحيى بن بكر الصعيدي وأبو بكر محمد بن أبي جعفر وأبو بكر محمد بن عبيد الله بن محمد بن منظور، له كتب في الفقه وغيره، منها الدرّ النثير والعذب النّمبر، توفي سنة خمس وسبعمائة. ينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (477/1)، والأعلام، الزركلي، (177/4).

5 - الدرّ النثير والعذب النّمبر، عبد الواحد المالقي، تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقرئ، (262/4)، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة، ط: 1411 هـ / 1990 م.

6 - حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 14.

7 - ينظر التّجوم الطّوالع، المارغني، ص 169.

## سادسا: ما يتعلق بباب المدود:

الاختيار الأول: القصر هو الأصل من أقسام المدّ الثلاثة، لعدم احتياجه إلى سبب، والطّول والتّوسّط فرعان عنه لاحتياجهما إلى سبب<sup>1</sup>.

الدّراسة: المراد بالمدّ: الزيادة على ما في حروف المدّ الطّبيعي التي لا تقوم ذاتها إلّا به والمراد بالقصر: ترك تلك الزيادة<sup>2</sup>؛ لهذا كان القصر هو الأصل إذ أنّه لا يحتاج إلى سبب ليظهر بل ظهوره تابعٌ لذات الحرف، أمّا المدّ المتوسط والطّويل فيحتاجان لسبب ليظهرا فإن غاب السبب غابا. قال الصّفاقسي في تنبيه الغافلين: " والقصر هو الأصل ولذلك لا يحتاج إلى سبب والمدّ فرع ولذلك لا يكون إلّا لسبب"<sup>3</sup>، ونحوه قال المرصفي في هداية القارئ<sup>4</sup>، إلّا أنّه جعل سبب أصليّة القصر هو عدم احتياجه إلى سبب كالمارغني، والصفاقسي جعل عدم الاحتياج إلى السبب نتيجة لأصليّة القصر، وكلامهما وإن اختلفا في التعبير على ذلك، مؤداه واحد.

الخلاصة: لما سبق ما أظنّ أحداً يخالف ما نحى إليه المارغني في اختياره، وإن كان فيه نوع تقرير لما عليه الأئمة. والله أعلم.

## الاختيار الثاني: المدّ المنفصل عند قالون يُمدّ بالتّوسط والقصر، مع تقديم القصر، إفراداً وجمعاً<sup>5</sup>.

الدّراسة: المدّ المنفصل هو الذي يكون فيه سبب المدّ وشرطه منفصلان في كلمتين، قال ابن الجزري: "المنفصل، ويقال له أيضا: مدّ البسط لأنّه يبسط بين كلمتين، ويُقال: مدّ الفصل لأنّه يفصل بين الكلمتين، ويقال له: الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويُقال: مدّ حرف لحرف، أي: مدّ كلمة لكلمة، يقال: المدّ الجائز من أجل الخلاف في مدّه وقصره"<sup>6</sup>.

قال الإمام المارغني: " اختلف عن قالون في المنفصل، فرُوي عنه أنّه كالمُتّصل ورُوي عنه قصره"<sup>7</sup>. يفهم من كلام المارغني -عليه رحمة الله- أنّ قالوناً له وجه واحد في المتّصل وهو الاشباع، أمّا

1 - المرجع السابق، ص 63.

2 - تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، أبو الحسن الصفاقسي، ص 108، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، بدون سنة طبع.

3 - المصدر نفسه، ص 108.

4 - هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ، المرصفي، (266/1)، مكتبة طيبة - المدينة، ط 2، بدون سنة طبع.

5 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 63.

6 - النشر، ابن الجزري، (319/1).

7 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 180.

المنفصل فقد ذكر له الوجهان الإشباع والقصر، كما قال الحرّاز: "وأما قالون ففرّق بينهما-يعني بين المتّصل والمنفصل- فمدّ المتّصل كورش سواء، واختُلف عنه في المنفصل"<sup>1</sup>.  
 قطع له بالخلاف الدّاني في التيسير<sup>2</sup>، وابن الجزري في النشر<sup>3</sup>، وابن جزي في المختصر البارع<sup>4</sup>، واختار التوسط، وابن الباذش<sup>5</sup> في الإقناع<sup>6</sup>، واختار القصر، وبالقصر قال وابن المرباط في التقريب والحرش<sup>7</sup>، وابن عزيمة في منح الفريدة الحمصية<sup>8</sup>، ومكي في التبصرة<sup>9</sup>، و " المهدوي في شرح الهداية<sup>10</sup>، وابن غلبون في التذكرة<sup>11</sup>، وخالف فقطع بالتوسط أبو بكر بن مجاهد في السبعة<sup>12</sup>.  
**الخلاصة:** الوجهان صحيحان؛ لنصّ الأئمة عليهما، ويُقدّم وجه القصر منهما لما عليه أكثر أهل الأداء وهو اختيار الإمام المارغني لما سبق، ولما جرى عليه قراءة وإقراء<sup>13</sup>، والله أعلم.

1 - القصد الثّافع، الحرّاز، ص 121.

2 - ينظر التيسير، الداني، ص 30.

3 - ينظر النشر، ابن الجزري، ص 30.

4 - ينظر المختصر البارع في قراءة نافع، ابن جزي، تحقيق محمد الطبراني، ص 43، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط3: 1430هـ/2009م.

5 - أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي، إمام محقق محدث ثقة، ولد سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، قرأ على أبيه وعبد الله بن أحمد المهداني وشرّح بن محمد وأبي القاسم خلف بن إبراهيم، ألف كتاب الإقناع في السبع، وقرأ عليه أحمد بن علي بن حكيم الغرناطي وأبو محمد بن عبيد الله الحجري، توفي في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسائة وقبل سنة ثنتين وأربعين وهو كهل. ينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (83/1)، وشجرة النور الزكية، محمد مخلوف، (132/1).

6 - ينظر الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطامش، (463/1)، دار الفكر دمشق، ط1: 1403هـ.

7 - ينظر التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، ابن المرباط، تحقيق حسن حميتو، ص 262، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث - الرابطة المحمدية للعلماء، ط1: 1431هـ/2010م.

8 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، تحقيق توفيق العبقري، ص 272-273، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط1: 1429هـ/2008م.

9 - ينظر التبصرة، مكي، ص 264.

10 - ينظر شرح الهداية، المهدوي، (35/1).

11 - ينظر التذكرة في القراءات السبع، ابن غلبون، تحقيق سعيد صالح زعيمة، ص 67، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1466هـ / 2001م.

12 - ينظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ص 134، دار المعارف - مصر، ط2: 1400هـ.

13 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 180.

**الاختيار الثالث:** المدّ المتّصل له مرتبتان: إشباع بمقدار ثلاث ألفات، وتوسّط بمقدار ألفين: الأول لورش، والثاني لقالون<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** سُمّي المدّ المتّصل متّصلاً لاجتماع شرطه وسببه في كلمة، ويسمّى واجباً لإيجاب جميع القراء له، ثمّ اختلفوا في مراتبه، فقال الدّاني وابن الباذش وغيرهما هو أربع مراتب. قال الدّاني في معرض كلامه على التّوعين المتّصل والمنفصل: "وأطولهم مدّاً في الضّربين جميعاً ورش وحمزة ودونهما عاصم ودونه ابن عامر والكسائي ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه"<sup>2</sup>، ونحوه قال ابن الباذش في الاقتناع<sup>3</sup>، وقد نقل ابن الجزري عنهم ذلك فقال: "واختلفوا -في المتّصل- على كم مرتبة هو؟ فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون<sup>4</sup>، والحافظ أبو عمرو الداني وأبو علي الحسن بن بليمة<sup>5</sup> وأبو جعفر بن الباذش، وغيرهم إلى أنّها أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه"<sup>6</sup>.

وقال آخرون هو مرتبتان طولى لورش وحمزة ودونهما للباقيين، وممن ذهب إلى هذا الصفاقسي فقال في غيته: "وبعضهم لم يذكر سوى مرتبتين طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين، ويجري ذلك في المتّصل والمنفصل وهو الذي كان الشّاطبي رحمه الله تعالى يأخذ به، ولذا لم يذكر في قصيدته<sup>7</sup> بين الضّربين تفاوتاً ولا نبه عليه وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به للأمن وعدم الضّبط وهو الذي أقرأ

1 - المرجع السّابق، ص 63.

2 - التيسير، الدّاني، ص 30-31.

3 - ينظر الاقتناع، ابن الباذش، (1/469-470).

4 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 69.

5 - الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة، الأستاذ أبو علي القيرواني، المقرئ نزيل الإسكندرية، ولد سنة سبع أو ثمان وعشرين وأربعمائة، وعني بالقراءات، وتقدم فيها، فقرأ بالقيروان، على أبي بكر القصري، والحسن بن علي الجلولي وأبي العالية البندوني، وغيرهم، وقرأ بمصر على محمد بن أحمد بن علي القزويني، وأحمد بن نفيس، وعبد الباقي بن فارس، له كتاب تلخيص العبارات في القراءات، وتصدر للإقراء مدة؛ فقرأ عليه أبو العباس أحمد بن الخطيئة، وعبد الرحمن بن خلف الله بن عطية، وأبو الحسن بن عزيمة وغيرهم، توفي بالإسكندرية، في ثالث عشر من رجب سنة أربع عشرة وخمسمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، (1/261-262)، وشذرات الذهب، العكري، (6/68).

6 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (1/316).

7 - ينظر البيتين رقم: 168 و169 من متن حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 14.

وأقرئ به غالباً<sup>1</sup>. وابن جزري في المختصر البارع<sup>2</sup>، قال في النشر: "فأسقطوا الدّنيا وما فوق الوسطى"<sup>3</sup>.

وقد وافق الإمام المارغني تبعاً لشيخه ابن يالوشة<sup>4</sup>، الشّاطبيّ فيما ذهب إليه في عدّ المراتب مرتبتين دون تقديرها بالألفات، قال السّخاوي نقلاً عن الشّاطبي: "وكان شيخنا رحمه الله -يعني الشّاطبي- يرى في هذا الضّرْب بمَدَّتَيْن: طولى لورش وحمزة، ووسطى لمن بقي، ويقول: هذه الرّتب في المدّ لا تتحقق؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى ما لا يجوز من الطّول أو القصّر؛ ولأنّ المدّ لكل فريق ممّن ذكر، لا يعلم عينه وحده، فيأتي به القارئ لمن نسب إليه في كلّ مرّة من غير زيادة ولا نقصان"<sup>5</sup>.  
الخلاصة: الذي يظهر والله أعلم أنّ الصّحيح ما ذهب إليه الشاطبي في عدم ضبط تقدير المراتب إذ هو مرتبط بمقدار الألف.

الاختيار الرَّابع: المدّ إذا تغير سببه بإسقاط أو تسهيل ففيه تفصيل وهو:

° إذا ذهب أثر الهمز يُقدّم القصّر، مثاله إسقاط الهمزة الأولى من المتفتّتين بالفتح عند قالون.  
° إذا بقي أثر الهمز يُقدّم المدّ ترجيحاً للموجود على المعلوم، مثاله تسهيل الهمزة الأولى من المتفتّتين بالكسر أو بالضّم عند قالون<sup>6</sup>.

الدّراسة: اختلف أهل الأداء في المدّ بسبب الهمز المتّصل، المتغيّر بنقل أو بتسهيل بين بين أو إبدال أو إسقاط، فمنهم من أخذ بالإشباع مراعاة للأصل ومنهم من أخذ بالقصر اعتداداً بالعارض<sup>7</sup>.  
ذهب ابن شريح<sup>8</sup> وغيره إلى الإشباع فقال في الكافي: "ومّا اتفقوا على مدّه حرف المدّ واللّين إذا جاءت بعده الهمزة في كلمة نحو: ﴿وَلَيْكَ﴾...، و﴿السَّمَاءِ﴾...، وشبهه إلّا أن يسهل الهمزة

1 - غيث النفع، الصفاقسي، ص 49.

2 - المختصر البارع، ابن جزري، ص 42-43.

3 - التّشر، ابن الجزري، (317/1).

4 - الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، ابن يالوشة، ص 45، المطبعة التونسية، ط 4: 1357هـ / 1931م.

5 - كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد، السّخاوي، تحقيق مولاي محمد الادريسي الطّاهري، (271/2)، مكتبة الرّشد ناشرون، بدون سنة طبع.

6 - التّجوم الطوالع، المارغني، ص 63.

7 - ينظر المرجع نفسه، ص 183.

8 - محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيّني، أبو عبد الله الإشبيلي المقرئ الأستاذ، ولد سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة له كتاب الكافي في القراءات السبع، وكتاب التذكير، وكان من جلة قراء الأندلس، أجاز له مكّي بن أبي طالب، وأخذ=



كقراءة هشام وحمزة في الوقف، فإن ذلك اختلف فيه فقل يُمدّ حرف المدّ واللّين وإن سهّلت  
الهمزة أو حذفت، وقيل لا يُمدّ إذا ذهب الموجب للمدّ، والمدّ أقيس إذ التسهيل في الوقف عارض  
والوجه الثاني حسن<sup>1</sup>.

وقال ابن الجزري: "يجوز المدّ وعدمه إذا غيّر السبب عن صفته التي من أجلها كان المدّ، سواء  
كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان تغيير الهمز بين بين، أو بالإبدال، أو بالنقل، أو بالحذف  
... فالمدّ لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ واستصحاب حاله فيما كان أوّلاً وتزليل  
السبب المُغيّر كالثابت، والمعدوم كالمفوظ، والقصر اعتداداً بما عرض له من التّغير والاعتبار بما  
صار إليه اللفظ. والمذهبان قويّان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصّاً وأداءً، قرأت  
بهما جميعاً، والأوّل أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني<sup>2</sup>، وابن شريح ...، والشاطبي<sup>3</sup>،  
وغيرهم، وحتّهم أنّ من مدّ عامل الأصل، ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس،  
وهذا اختيار الجعبري<sup>4</sup>، والتحقيق في ذلك أن يقال فيما ذهب بالتّغير اعتباطاً: هو الثاني، وفيما  
بقي له أثر يدلّ عليه: هو الأوّل؛ ترجيحاً للموجود على المعدوم<sup>5</sup>.

=عنه وعن غيره، وقرأ بالروايات على ابن نفيس، وأحمد القنطري، أخذ عنه ابنه الخطيب أبو الحسن شريح وغيره، توفي في  
رابع شوال، سنة ست وسبعين وأربعمئة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 243، وغاية النهاية، ابن الجزري،  
(153/2).

1 - الكافي في القراءات السبع، ابن شريح، تحقيق أحمد محمود عبد السميع، ص 41، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1:  
1421هـ / 2000م.

2 - التيسير، الدّاني، ص 33.

3 - قاله في البيت رقم 208: وَإِنْ حَرَفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُّغَيَّرٍ ۖ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا، ينظر حرز الأماني ووجه  
التهاني، الشاطبي، ص 17.

4 - إبراهيم بن عمر بن إبراهيم برهان الدين، أبو إسحاق الجعبري، ولد سنة أربعين وستمائة، قرأ للسبعة على أبي الحسن  
علي الوجوهي، وللعشرة على المنتجب حسين بن حسن التكريتي، وروى القراءات بالإجازة عن الشريف الداعي، وروى  
الشاطبية بالإجازة عن عبد الله بن إبراهيم بن محمود الجزري، له شرح كبير للشاطبية المسمى كثر المعاني، وشرح للرائية،  
وقصيدة لامية في القراءات العشر، قرأ عليه القراءات العشر أبو بكر بن الجندي، توفي سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة في شهر  
رمضان ببلد الخليل. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 397، وغاية النهاية، ابن الجزري، (21/1)، والأعلام، الزركلي،  
(56-55/1).

5 - النّشر، ابن الجزري، (355-354/1).

**الخلاصة:** والإمام المارغني استقرّ على ما فصلّ ابن الجزري وحقّق فيه، وهو أنّ التّرجيح بين الوجهين مداره على تقديم الموجود على المعلوم<sup>1</sup>.

**الاختيار الخامس:** عند تغْيُر الهمز بالتّقل لورش في نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ يجوز له الأوجه الثلاثة في البدل، وهذا حال الابتداء بهمزة الوصل، وأمّا عند الابتداء باللام فليس له إلّا القصر<sup>2</sup>.

**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء في إشباع وقصر مدّ البدل في نحو ﴿الْآخِرَةُ﴾ فروى المدّ في ذلك جمع من أهل العلم، منهم مكّي في التبصرة<sup>3</sup> وابن شريح في الكافي<sup>4</sup>، واختلفوا في قدره فمنهم من أشبعه بإفراط كالهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحدّادي وذهب جمهورهم إلى الإشباع من غير إفراط، وذهب الدّاني وغيره إلى التوسّط، وذكر أبو شامة أنّ مكّيّا ذكر كلاً من الإشباع والتوسّط. وذهب إلى القصر ابن غلبون<sup>5</sup> وبذلك قرأ الداني عليه، وهو اختيار الشّاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن السّخاوي<sup>6</sup> عنه، قال أبو شامة وما قال به ابن غلبون هو الحقّ. وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصّفراوي في إعلانه والشّاطبي في قصيدته<sup>7</sup>، وضعّف المدّ الطّويل، وألحق في ذلك أنّه شاع وذاع وتلقّته الأمّة بالقبول، فلا وجه لردّه، وإن كان غيره أولى منه<sup>8</sup>. وهذا الذي ذكر في حال الابتداء بهمزة الوصل، أمّا في حالة الابتداء بلام التعريف فيكون إلّا وجهها واحداً كما كان اختيار الامام المارغني.

قال في النشر: "إجراء الوجهين من المدّ وضدّه من المعْيَر بالتّقل، إنّما يتأتّى حالة الوصل. أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف فإن لم يعتد بالعارض، فالوجهان في نحو ﴿الْآخِرَةُ﴾،

1 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 184.

2 - المرجع نفسه، ص 63-64.

3 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 259.

4 - الكافي، ابن شريح، ص 40.

5 - التذكرة، ابن غلبون، ص 70.

6 - ينظر فتح الوصيد، السخاوي، ص 273.

7 - البيت رقم 171، وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُعْيَرٍ ۖ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لَوَرْشٌ مُطَوَّلًا، ينظر حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 14.

8 - ينظر النشر، ابن الجزري، (1/339-340).

﴿الَايَمَنْ﴾، ﴿الأولبى﴾<sup>1</sup>، جاريان، وإن اعتدّ بالعارض فالقصر ليس إلا نحو ﴿الآخِرَةُ﴾، ﴿الَايَمَنْ﴾، ﴿الأولبى﴾، لقوة الاعتداد بالعارض في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا<sup>2</sup>.

قال: "إجراء الطّول والتوسّط في المغير بالنقل إنما ذلك في حالة الوصل. أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، ولم يعتدّ بالعارض وهو تحريك اللّام، وأبتدئ بالهمزة فالوجهان جائزان، فإن أعتدّ بالعارض وأبتدئ باللّام فالقصر فقط؛ لقوة الاعتداد في ذلك نصّ عليه المحقّقون"<sup>3</sup>.

**الخلاصة:** على هذا جرى الإمام المارغني في اختياره، من التفصيل الذي ذكرناه للأئمة، بين حالة الابتداء بهمز الوصل وحالة الابتداء بلام التعريف وحذف همز الوصل.

**الاختيار السادس:** المدّ العارض يجوز فيه الوقف بالأوجه الثلاثة، مع تقديم التّوسّط، سواء وقف بالسّكون أم بالإشمام في المواضع التي يجوز فيها<sup>4</sup>.

**الدّراسة:** المدّ العارض: هو المدّ الذي يكون سببه سكون عارض للوقف، وقد يكون هذا السكون محضاً إذا كان الحرف الموقوف عليه في الوصل مُحَرَّكاً بغير الضّمّ، وقد يكون مع إشمام فيما يدخله الإشمام<sup>5</sup>.

ذهب المارغني إلى جواز المدّ بالأوجه الثلاثة وهي الطويل والتوسّط والقصر مع تقديم التّوسّط وهذا في كلا الحالتين سواء كان الوقف محضاً من غير إشمام، أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام. قال الدّاني في جامع البيان: "فمنهم من يزيد في تمكينه وإشباعه - أي المدّ العارض للسكون -؛ ليتبين بذلك ويخرج به عن التقاء الساكنين، وهم الآخذون بالتحقيق من أصحاب عاصم وحمزة وورش، وبذلك كنت أقف على الخاقاني<sup>6</sup>، ومنهم من يزيد في تمكينه يسيراً ولا يبالغ في إشباعه:

1 - كتب "المولى" في النشر، هاته والتي بعدها، والصّحيح ما أثبتّه في المتن، ينظر المصدر السّابق، (339/1-340).

2 - المصدر نفسه، (343/1).

3 - اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا، (1/164)، تحقيق أنس مهرة، ص 451، دار الكتب العلمية - لبنان، ط 3: 1427هـ / 2006م.

4 - التّجويد الطّوالع، المارغني، ص 64.

5 - المرجع نفسه، ص 185.

6 - خلف بن إبراهيم أبو القاسم المصري الخاقاني الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وأحمد بن محمد بن أبي الرجاء ومحمد بن عبد الله المعافري وغيرهم، وروى القراءة عن محمد بن عبد الله بن أشته وأحمد بن محمد بن أحمد المكي وغيرهما، وسمع من عبد الله بن جعفر بن الورد، وأحمد بن الحسن الرازي، من تلامذته الحافظ أبو=

وهم الآخذون بالتوسط وتدوير القراءة<sup>1</sup>، من أصحاب نافع من غير المصريين، وأصحاب ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، والكسائي، وبذلك كنت أقف على أبي القاسم، وأبي الفتح<sup>2</sup> وأبي الحسن، وبه حدثني الحسن بن شاكر، عن أحمد بن نصر، وهو اختياري، وعلى ذلك ابن مجاهد، وعامة أصحابه، ومنهم من لا يزيد في تمكينه على الصيغة؛ لكون سكون ما بعده عارضاً؛ إذ هو الوقف، وإذ الوقف مخصوص بالتقاء الساكنين، وهم الآخذون في مذهب المتقدمين بالحد<sup>3</sup> والتخفيف، وكذلك كنت أرى أبا علي شيخنا يأخذ في مذهبهم<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** المارغني - عليه رحمة الله - كما صرح بنفسه أنه مشى على ما كان عليه الجمهور من تقديم المتوسط إذ أن الحافظ الداني ذكر في الثقل السابق أن العامة عليه<sup>5</sup>.

**الاختيار السابع:** جواز الأوجه الثلاثة في مدّ البدل، مع تقديم القصر فالتوسط فالطول<sup>6</sup>.

**الدّراسة:** مدّ البدل: هو الذي يكون فيه السبب وهو الهمز هنا، متقدّم عن الشرط<sup>7</sup>.

أجمع القراء على قصره إلا ورشاً من طريق الزرق فإنه يمدّه على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك، فذهب جماعة منهم إلى قصره، وعلّلوا بأنّ حرف المدّ زيد فيه ليتمكّن من النطق بالهمزة بعده؛ لبعده مخرجها، ولما سبقت الهمزة حرف المدّ لم يُحتج إلى الزيادة في حرف المدّ ولذلك قصره، وذهب آخرون إلى مدّه مشبعاً، وسوّوا بين ما تقدّم فيه الهمز عن حرف المدّ وبين ما تأخّر

=عمرو الداني وعليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير وغيره وقال عنه كان ضابطاً لقراءة ورش =متقنا لها مجوداً مشهوراً بالفضل والنسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه، مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة وهو في عشر الثمانين. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 204، وغاية النهاية، ابن الجزري، (271/1).

1 - التدوير: هو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحد، ينظر النشر، ابن الجزري، (207/1).

2 - فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي، المقرئ الضريع، وأحد الخذاق بهذا الشأن، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلثمائة، قرأ على أبي أحمد السامري، وعبد الباقي بن الحسن بن السقا، ومحمد بن الحسن الأنطاكي، وغيرهم، له كتاب المنشأ في القراءات الثمان، وقرأ عليه جماعة منهم ولده عبد الباقي بن فارس، وأبو عمرو الداني، وقال: لم ألق مثله في حفظه وضبطه، توفي سنة إحدى وأربعمائة بمصر، وهو المذكور في باب التكبير في حرز الأمان. ينظر معرفة القراء الكبار، ص 212، وغاية النهاية، ابن الجزري، (2/5-6).

3 - الحد: وهو القراءة بسرعة، مع مراعاة الأحكام. الوافي في كيفية ترتيل القرآن، أحمد الحفيان، (17/1).

4 - جامع البيان في القراءات السبع، الداني، (501/2).

5 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 185.

6 - المرجع نفسه، ص 64.

7 - ينظر المرجع نفسه، ص 187.

لأنّ مجاورة حرف المدّ للهمز حاصلة في القسمين، وتوسّط آخرون بين المذهبين فقالوا بالتوسّط وعلّلوا بأنّ الهمز المتقدّم دون المتأخر عن حرف المدّ في إيجاب المدّ، فأعطي حكماً وسطاً<sup>1</sup>.  
ومّن ذهب إلى القصر الحافظ الدّاني في جامع البيان<sup>2</sup>، وابن غلبون في التذكرة<sup>3</sup>، ومّن مدّ مشبّعاً ابن الباذش في الإقناع حيث قال: "والظاهر أنّ زيادة المدّ الثابت عن أهل مصر على خلاف ما سواهم عليه، من ترك الزيادة، والذي اختاره الزيادة في مدّ ذلك وإشباعه من غير إفراط"<sup>4</sup> ومّن قال بالتوسط الدّاني في التيسير<sup>5</sup>. وصرّح الإمام الشاطبي بالثلاثة في حرزه فقال في البيتين الحادي والثاني والسبعين بعد المائة<sup>6</sup>:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُعَيَّرٍ \* فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لِرِوَشٍ مُطَوَّلًا  
وَوَسْطُهُ قَوْمٌ ..... \*

الخلاصة: المارغني تبع الشاطبي في الأوجه الثلاثة وقدم القصر على ما أخذ من شيخه أداء<sup>7</sup>.  
الاختيار الثامن: خلاصة مستثنيات مدّ البدل سبعة<sup>8</sup> وهي إجمالاً:

° أصلان مطردان وكلمة باتفاق.

° أصل مطرد وثلاث كلمات باختلاف.

وبالتفصيل هي كالآتي:

° الأصلان المتفق عليهما:

الأول: كلّ حرف مدّ وقع قبله همز، وقبل الهمز ساكن صحيح متّصل.

1 - ينظر المرجع السابق، ص 187-188.

2 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (2/479-480)

3 - التذكرة، ابن غلبون، ص 70.

4 - الإقناع، ابن الباذش، (1/475).

5 - التيسير، الدّاني، ص 31.

6 - حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 14.

7 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 188.

8 - وقد تعقب محقق النجوم الطوالع الدكتور محمد طالي، الإمام المارغني فزاد أصلاً متّفقاً عليه؛ ليصبح عدد المستثنيات ثمانية، والأصل هو حال الابتداء بلام التعريف في نحو ﴿الْآخِرَةُ﴾، فلا يجوز في البدل إلاّ القصر وجهاً واحداً، ينظر ص 190 من النجوم الطوالع، المارغني.

9 - المرجع نفسه، ص 64-65.

الثاني: كلّ ألف مبدلة من التّنين وقَفًا، واقعة بعد همز.

- والكلمة المتّفق عليها هي: ﴿يُؤَاخِذُ﴾، كيفما وقعت.

- وأمّا الأصل المختلف فيه، فهو كلّ حرف مدّ وقع بعد همز الوصل في الابتداء.

- والكلمات المختلف فيها هي:

° ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ حيث وقعت.

° ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ (النجم: ٤٩)

° ﴿ءَالَسَ﴾ (موضعي يونس: ٩١، ٥١).

الدراسة: تطرّقت فيما سبق إلى مدّ البدل وخلاف القراء فيه بين مدّه وقصره، واستثنوا من ذلك مواضع من القرآن تمثّلت في ثلاثة أصول مطّردة وأربع كلمات، وزاد محقق النجوم الطّوالع أصلاً رابعاً كما أشرت إليه في هامش الصفحة السّابقة، لتصبح ثلاثة أصول مطّردة متّفقا عليها ورابع مختلفاً فيه، وثلاث كلمات مختلفاً فيها ورابعة متّفقا عليها.

أ- المستثنى الأوّل وهو: كلّ حرف مدّ وقع قبله همز، وقبل الهمز ساكن صحيح متّصل، نحو ﴿أَلْفُرَّاءَنَ﴾، متّفق على قصره<sup>1</sup>، قال ابن شريح في الكافي: " فإذا سكن ما قبل الهمزة التي بعدها حرف مدّ ولين وكان الساكن غير حرف مدّ ولين فليس أحد من القراء يمدّه"<sup>2</sup>.

ب- المستثنى الثاني وهو: كلّ ألف مبدلة من التّنين وقَفًا، واقعة بعد همز، نحو ﴿هَزُورًا﴾، متّفق على قصره<sup>3</sup> أيضاً، قال في الكافي: " وأتّفقوا على تمكين -أي قصر- الألف المبدلة من التّنين إذا جاءت بعد همزة...، لأنّ الألف عارضة في الوقف عوض من التّنين ولا يعتدّ بها"<sup>4</sup>.

ج- المستثنى الثالث وهو: كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾، كيفما وقعت، متّفق على قصره، وإنّ ذكر ابن برّي بأنّه مُختلف فيه اتّباعاً للشّاطي القائل في البيت الرّابع والسبعين بعد المائة من حرزه: وَمَا بَعْدَ هَمَزِ الْوَصْلِ إِيْتِ \* وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

1- ينظر التبصرة، مكّي، ص 258. وينظر القصد النافع، الخراز، ص 132، وينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 121.

وينظر جامع البيان، الداني، (480/2).

2 - الكافي، ابن شريح، ص 40.

3 - ينظر جامع البيان، الداني، (481/2)، وينظر الإقناع، ابن الباذش، (473/1).

4 - الكافي، ابن شريح، ص 40.

فهو مُعْتَرَضٌ كما قال الإمام المارغني<sup>1</sup>؛ لنصوص الأئمة على قصره لأهل الأداء، قال الخراز: "وأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فذكر فيه أبو عمرو في إيجاز البيان القصر، وذكر أنه إجماع من أهل الأداء، وإليه ذهب شريح ومكي<sup>2</sup> - رحمهما الله -"<sup>3</sup>.

د- المستثنى الرابع وهو: كل حرف مدّ وقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو ﴿لِفَاءَنَا إِيَّتِ﴾ (يونس: ١٥)، وهذا أصل مطّرد مختلف فيه، ففي جامع البيان قال: " وإن كانت الهمزة مجتلية للابتداء، نحو: ﴿إِوْتِمِسَ﴾ (البقرة: ٢٨٢) ...، وما أشبهه...، لم يُزد في تمكين حرف المدّ في ذلك؛ لأنّ همزة الوصل لا توجد إلا في حال الابتداء خاصة"<sup>4</sup>، ومّن قال بقصره كذلك السملالي<sup>5</sup> في تحصيل المنافع<sup>6</sup>، وذكر الوجهين الخراز في القصد النافع<sup>7</sup>، وابن شريح في الكافي فقال: " واختلف عنه -أي ورش- في ﴿إِوْتِمِسَ﴾ ...، ونحوه عند الابتداء بها فبعض المصريين يمدّ حرف المدّ واللين فيها، وبعضهم يمكنه يجعله كغيره من القرآن"<sup>8</sup>.

هـ- المستثنى الخامس وهو: كلمة ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾، حيث وقعت، وهذه من الكلمات المختلف في مدّ وقصر يائها، فاستثناها الدّاني وذكر قصرها فقال في جامع البيان: " وكذا لم يزد في تمكين الياء من قوله: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ في جميع القرآن نقض -أي ورش- أصله في ذلك، أو اكتفى فيه لكثرة دوره بتمكين الألف عن تمكين الياء، وقال ورش عن نافع: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ يمدّ أوله ويقصر آخره. وروى ابن شنبوذ وغيره عن النّحاس، عن أبي يعقوب، عن ورش أنّه حذف الياء من ذلك حيث

1 - ينظر النجوم الطوابع، المارغني، ص 193.

2 - ينظر التبصرة، مكي، ص 259.

3 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 140، وينظر الكافي، ابن شريح، ص 40.

4 - جامع البيان، الدّاني، (481/2)، ينظر حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، البيت رقم 174 وفيه قال:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيَّتِ ..... ص 14.

5 - يحيى بن سعيد بن سليمان الكرامى السملالي: فقيه، من المالكية، له اشتغال بالتأريخ، من أهل سوس، بالمغرب الأقصى، من كتبه تحصيل المنافع في شرح الدرر اللوامع، ومنظوم الأخبار، وهو رجز في التاريخ وسلوة الواعظ، توفي سنة تسعمائة. ينظر الأعلام، الزركلي، (147/8-148)، ينظر سوس العالمة، محمد المختار السوسي، ص 178، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر -بنميد 5 زنقة مستغانم- الدار البيضاء- المغرب، ط2: 1404هـ / 1984م.

6 - ينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 124.

7 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 137-138.

8 - الكافي، ابن شريح، ص 40.

وقع، كـ ﴿وَمِكَائِيلَ﴾ (البقرة: ٩٧)، سواء. وقال النحاس...: كان أبو يعقوب يقرأ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ بغير ياء، وكان عبد الصمد يمدّها ويهمزها<sup>1</sup>، وذكر في الإقناع الوجهين فقال: " قال أي الداني- وكان شيخانا أبو القاسم وأبو الفتح لا يعيان التمكن في ذلك إلاّ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ فلا خلاف أنّه مقصور. وذكر الأهوازي عن ورش في ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ المدّ، وهو مذهب أبي محمد مكي، لأنّه لم يستثنه<sup>2</sup>، وأجراها على أصل ورش.

و-المستثنى السادس وهو: كلمة ﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾ (النجم: ٤٩)، وهذه أيضا من المختلف في مدّ وقصر الألف من ﴿أَلْأُولَى﴾، فقد استثناه الداني في جامع البيان فقال: "﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾، لم يزد- أي ورش- في تمكين المدّ في هذه...<sup>3</sup>، اعتدادا بحركة اللام المنقولة وصارت كاللازمة من أجل إدغام التنوين من ﴿عَادَاً﴾ فيها، فكأنّه لا همز في الكلمة لا ظاهرا ولا مقدرا<sup>4</sup>. ولم يستثنه كذلك الداني في التيسير فأجراه على أصل ورش<sup>5</sup>.

ي-المستثنى السابع وهو: ﴿عَالَسَ﴾ (موضعي يونس: ٥١، ٩١)، مختلف فيه بين القراء بين مدّه وقصره، فمن الذين ذهبوا إلى استثنائها وقالوا بالقصر فيها، الإمام الداني في جامعه<sup>6</sup>، لاستئصال الجمع بين المدّتين من هذا النوع المختص بورش<sup>7</sup> ونقل في القصد النافع عن الحافظ الداني الخلاف فيها<sup>8</sup>، ومن لم يستثنها أجراها على أصل ورش في مدّ البدل، والله أعلم.

الخلاصة: اتبع المارغني في المستثنيات الثلاث الأول ما كان متفقا عليه من القراء، ووافق الداني في البقية إلاّ السادس فقد جرى على قول الحافظ الداني في جامعه دون التيسير، والله أعلم.

1 - جامع البيان، الداني، (480/2).

2 - الإقناع، ابن الباذش، (472/1).

3 - جامع البيان، الداني، (480/2).

4 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 194.

5 - التيسير، الداني، ص 205.

6 - جامع البيان، الداني، (480/2).

7 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 194.

8 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 139.



الاختيار التاسع: يجوز في العين من فاتحة "مريم" و "الشورى" الوجهان: الطول والتوسط مع تقديم الطول حال الإقراء<sup>1</sup>.

الدراسة: يجوز في العين: أي في مدّ العين من قوله: ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾ (مريم: ١)، و ﴿عَسَّوْ﴾ (الشورى: ١)،

واختلف العلماء بين مدّها طولاً وبين مدّها توسطاً واختار كلاهما جماعة<sup>2</sup>، فممن ذهب إلى مدّها إشباعاً ابن برّي في البيت الثالث والثمانين من منظومته فقال<sup>3</sup>:

وَمُدَّ لِلْسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ ❀ وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ

والشاطبي في حزره<sup>4</sup> حيث قال في البيت السابع والسبعين بعد المائة:

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعاً ❀ وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلاً

قال ابن القاصح<sup>5</sup> في شرحه هذا البيت من حرز الأماي: "وفي قوله الوجهان إشارة إلى إشباع المدّ وهو المراد بالطول وإلى عدم الإشباع وهو التوسط ثم قال والطول فضلاً يعني الإشباع أفضل من التوسط وهذان الوجهان لجميع القراء"<sup>6</sup>.

وممن ذهب إلى التوسط ابن غلبون وغيره، فقد ذكر ابن الجزري الآخذين بالتوسط في نشره وزاد وجهاً ثالثاً وهو القصر فقال: "ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل، ورعاية للجمع بين الساكنين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي ...، وغيرهم، ... وهو الأقيس لغيره والأظهر...، ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصّحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط وأبي العلاء الهمداني...، واختيار متأخري العراقيين قاطبة"<sup>7</sup>.

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 65.

2 - المرجع نفسه، ص 203.

3 - متن الدرر اللوامع، ابن برّي، ص 17.

4 - حرز الأماي ووجه التّهاني، الشاطبي، ص 15.

5 - علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح بالقاف العذري المصري الشافعي ناقل مصدر، قرأ العشر وغيرها على أبي بكر بن الجندي وإسماعيل الكفتي وألف وجمع، ومن بين تواليفه سراج القارئ المبتدئ، توفي سنة أربعة عشر وثمانمائة، وقيل غير ذلك. ينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (1/555).

6 - سراج القارئ، ابن القاصح، ص 60.

7 - النشر، ابن الجزري، (1/348-349).

الخلاصة: تقديم الإمام المارغني للإشباع حال الإقراء، راجع لما أخذ عن شيخه كما صرح<sup>1</sup>، ثم هو المقدم عند المحققين كالشاطبي وغيره، والله أعلم.

### سابعاً ما يتعلق بباب الهمز:

الاختيار الأول: لا يجوز نطق الهمزة هاء حال التسهيل<sup>2</sup>.

الدراسة: عدم الجواز الذي اختاره المارغني هنا حكمي وليس صناعي، فتسهيل الهمزة إلى أن يصل النطق بها هاء يعتبر من تغيير كلام الله ﷻ، وهذا مما عمت به البلوى في أوساط كثير من أئمة المساجد والمبتدئين من الطلبة، ولعل ذلك مرده لما نسب بعض من كتب في هذا الفن إلى الحافظ أبي عمرو الداني من تجويزه النطق بالهمزة هاء حال التسهيل، حتى أن بعضهم نصّ على اختلاف العلماء في كيفية النطق بها، قال السملالي: "وقد اختلف العلماء رضوان الله عليهم في كيفية النطق بالتسهيل هل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء عند النطق بالتسهيل مطلقاً، وكيف ما تحركت الهمزة وبه قال أبو عمرو الداني، أو لا يجوز أن يسمع صوت الهاء مطلقاً... والقول الثالث لابن حدادة قال: يجوز أن يكون فيه صوت الهاء في تسهيل المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة، فمن اعتبر ما في التسهيل من الهمزة قال يجوز أن يكون فيه صوت الهاء وقد سُمع عن العرب إبدال الهمزة هاء نحو "هرقت الماء" في "أرقت الماء"..."<sup>3</sup>، ولكنها دعوى لم يقم عليها دليل يبين لذلك قال عبد الهادي حميتو: "وقد تبعت ذلك في ما وقفت عليه في كتب الداني أو وقفت على النقل عنه... فلم أجد لما نسب إليه أبو وكيل أثراً، كما وجدت الذين نسبوا ذلك إليه ممن جاء بعد أبي وكيل الفخار اكتفوا بهذه النسبة دون تسمية كتاب من كتبه أو ذكر لرواية من روى عنه أصحابه وتلاميذه"<sup>4</sup>. بل أنكر جماعة من أهل العلم تقريب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء فضلاً على أن ينطقها هاء صرّفة، قال أبو شامة في إبراز المعاني ما نصّه: "وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك وليس بشيء والله أعلم"<sup>5</sup>.

1 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 204.

2 - المرجع نفسه، ص 66.

3 - تحصيل المنافع، السملالي، ص 141.

4 - قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، (176/5).

5 - إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، ص 147.

ولعلّ قائلًا يقول قد نقل عن العرب إبدال الهمزة هاء في كلامهم مثل إبدال الهمزة من "أرقت الماء" فينطقونها "هرقت الماء"، كما ذكر السّمالي في النقل السابق، فالجواب: وإن كان صدر من العرب ذلك رومًا للتخفيف في كلامهم، فلا يجوز إجراء ذلك على كلام الله ﷻ.

قال الشنقيطي في الأضواء: "اعلم - وفقني الله وإياك - أن ما جرى في الأقطار الإفريقية من إبدال الأخيرة من هذه الهمزة المذكورة وأمثالها في القرآن هاء خالصة من أشنع المنكر وأعظم الباطل، وهو انتهاك حرمة القرآن العظيم، وتعدّ لحدود الله، ولا يعذر فيه إلّا الجاهل الذي لا يدري، الذي يظنّ أنّ القراءة بالهاء الخالصة صحيحة، وإنّما قلنا هذا لأنّ إبدال الهمزة فيما ذكر هاء خالصة لم يروه أحد عن رسول الله ﷺ ولم يتزل عليه به جبريل ﷺ البتّة، ولم يرو عن صحابي ولم يقرأ به أحد من القرّاء، ولا يجوز بحال من الأحوال، فالتجرؤ على الله بزيادة حرف في كتابه، وهو هذه الهاء التي لم يتزل بها الملك من السماء البتّة، هو كما ترى. وكون اللّغة العربية قد سُمع فيها إبدال الهمزة هاء لا يسوغ التجرؤ على الله بإدخال حرف في كتابه لم يأذن بإدخاله الله ﷻ ولا رسوله ﷺ، ودعوى أن العمل جرى بالقراءة بالهاء لا يعول عليها، لأن جريان العمل بالباطل باطل، ولا أسوة في الباطل بإجماع المسلمين، وإنّما الأسوة في الحقّ، والقراءة سنّة متّبعة مروية عن رسول الله ﷺ وهذا لا خلاف فيه"<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** وعلى ما تقدّم يتبيّن صحّة ما اختار الإمام المارغني من عدم جواز نطق الهمزة هاء حال التسهيل؛ إذ هو بمثابة إبدال حرف بآخر في كلام الله ﷻ، لم تثبت روايته وإن سُمع عن بعض العرب ذلك فلا يكفي لإجراء كلام الله جل وعلا على ما سمع وإنّما يقبل ذلك بتوفّر شروط القراءة الصحيحة وهي الرواية والرّسم وموافقة وجه من وجوه العربية، والله أعلم.

**الاختيار الثاني:** يجوز حال اجتماع الهمز المزدوج المفتوح من كلمتين لقالون إسقاط الأولى أو الثانية، والمعوّل عليه إسقاط الأولى<sup>2</sup>.

**الدّراسة:** المقصود من الهمز المزدوج من كلمتين، أن تقع الهمزة الأولى آخر الكلمة الأولى وتكون الهمزة الثانية في أوّل الكلمة الثانية، وهي على أنواع والذي يهمنّا هنا نوع الهمزتين المفتوحتين عند

1 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، (525/7)، دار الفكر بيروت - لبنان، ط: 1415 هـ - 1995 م.

2 - التّجويد الطّوالع، المارغني، ص 67.

قالون، فقد ذكر له أهل العلم بالقراءات مذهبين: إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، أو تحقيق الأولى وإسقاط الثانية<sup>1</sup>.

ممن حكى الخلاف الداني في الجامع<sup>2</sup> واختار إسقاط الأولى، فقال: "وعلى ذلك أكثر أهل الأداء" وابن الجزري في النشر<sup>3</sup> مرجحاً الإسقاط يكون في الأولى من الهمزتين فقال: "وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى. وهو الذي قطع به غير واحد، وهو القياس في المثلين"، وهو مذهب ابن غلبون في التذكرة<sup>4</sup>، ومكي في التبصرة<sup>5</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>6</sup>، وابن المرباط في التقريب والحرش<sup>7</sup>، وابن جزري في المختصر البارع<sup>8</sup>، وابن عزيمة في منح الفريدة الحمصية<sup>9</sup>. وذهب أبو الطيب بن غلبون فيما نقله ابن الجزري في النشر<sup>10</sup> حكاية عن صاحب التحرير إلى أن الإسقاط يجري في الثانية.

وذكر الداني<sup>11</sup> وجهاً آخر لقالون من طريق الحلواني، وهو تسهيل الهمزة الثانية، وقال: "والروايتان عنه صحيحتان" يعني بذلك - رحمه الله -، رواية إسقاط الأولى ورواية تسهيل الثانية. وعليه فيكون لقالون ثلاثة أوجه في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين:

- إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وهو المقدم لكثرة رواته ووفرة نصوص الأئمة عليه.
- تحقيق الأولى وإسقاط الثانية.
- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

وتظهر ثمرة اختلافهم، في مقدار المدّ، فمن قال بإسقاط الأولى كان المدّ عنده من قبيل المنفصل

1 - ينظر المرجع السابق، ص 219.

2 - ينظر جامع البيان، الداني، (526/2).

3 - النشر، ابن الجزري، (389/1).

4 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 78.

5 - ينظر التبصرة، مكي، ص 288.

6 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (370/1).

7 - ينظر التقريب والحرش، ابن المرباط، ص 239.

8 - ينظر المختصر البارع، ابن جزري، ص 51.

9 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 314.

10 - النشر، ابن الجزري، (389/1).

11 - ينظر مفردة نافع، الداني، ص 41.

فيجري فيه الوجهان الإشباع والقصر، ومن قال بإسقاط الثانية أو سهّلها، كان المدّ عنده من قبيل المتّصل فيجري فيه إلّا الطول فقط<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** درج الإمام المارغني في اختياره اسقاط الهمزة الأولى -من الهمزتين المجتمعين من كلمتين لقالون- تبعاً لابن الجزري على مذهب سائر أهل الأداء، وهو الوجه الذي اقتصر عليه الدّاني في التّيسير<sup>2</sup>، ويضاف إليهما - أي الوجهين (إسقاط الأولى أو الثانية) - وجه ثالث فات المارغني وقد حكاه الدّاني لقالون في المفردة كما مرّ، والوجه هو تسهيل الثانية؛ وبذلك يحصل ثلاثة أوجه لقالون والمقدّم هو اسقاط الأولى لما عليه سائر أهل الأداء والله اعلم .

**الاختيار الثالث:** يجوز لورش في: ﴿جَاءَ .أَلْ لُوطٍ﴾ (الحجر: ٦١) و﴿جَاءَ .أَلْ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر: ٤١) الوجهان وهما: التّسهيل والإبدال، والتّسهيل مقدّم لأنّه الأشهر والأقيس، ولا يجوز حال الإبدال إلّا القصر والطّول، وخلاصة الأوجه فيهما كالآتي<sup>3</sup>:

- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين مع القصر في مدّ البدل.
- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين مع التّوسّط في مدّ البدل.
- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين مع الطّول في مدّ البدل.
- تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفاً مدّية قصرًا.
- تحقيق الأولى وإبدال الثانية طولاً.

**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء بين تسهيل وإبدال الهمزة الثانية في الموضعين، فمنهم من أجرى الوجهين فيهما ومنهم من عيّن التسهيل في الموضعين فقط<sup>4</sup>.

قال الدّاني في جامعہ: " اختلف أصحابنا في ذلك فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفاً، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذّر، فوجب لذلك أن يكون بين بين لا غير<sup>5</sup>؛ لأن همزة بين بين في زنة المتحركة. وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثمّ فيها بعد البدل وجهان: أحدهما: أن

1 - ينظر التّشر، ابن الجزري، (389/1)، والنجوم الطوالع، المارغني، ص 219.

2 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 33.

3 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 67.

4 - المرجع نفسه، ص 221.

5 - وهو ظاهر كلام مكّي ابن أبي طالب في التّبصرة وقد ذكر فيها ثلاثة أوجه القصر والتّوسّط والطّول، ينظر التّبصرة، مكّي، ص 288.

تحذف للساكنين...، والثاني: أن لا تحذف ويُزاد في المدّ فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما "1، وتابعه على ذلك السّملاي في تحصيل المنافع وزاد "لأنّ المشهور في ﴿جَاءَ أَل﴾ عند ورش تسهيل الثانية وفي غيره - أي غير هذين الموضعين - من المفتوحتين إبدالها"2، وكذا الخراز في القصد النافع3.

**الخلاصة:** تحصل من كلام الدّاني السّابق وجهان لورش على الإبدال "القصر" في حذف الألف المبدلة لدرء التقاء الساكنين، والطّول في زيادة المدّ للفصل بين الألف المبدلة والتي بعدها لسكوفهما، وزاد ابن الجزري في نشره وجهًا ثالثًا على الإبدال وضعّفه، فقال بعد نقله كلام الدّاني السابق: "وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المدّ على مذهب من روى المدّ عن الأزرق لوقوع حرف المدّ بعد همز ثابت، فحكى فيه المدّ والتّوسّط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى، والله أعلم"4.

والمقدّم من الوجهين كما رجّح الإمام المارغني تبعاً للحافظ الدّاني من إيجابه التسهيل، والله أعلم. **الاختيار الرّابع:** يجوز لورش في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (البقرة: ٣٠)، وقوله ﴿عَلَى أَلْبَعَاءِ إِنْ آرَدْنَ﴾ (التور: ٣٣)، إضافة إلى التسهيل والإبدال، إبدالها ياء خفيفة الكسر، وأمّا إبدالها ياء مشبعة الكسر فليس مقروءاً به من طريقه، وترتيب هذه الأوجه كالآتي5:

- الإبدال ياء مدّية.
- التسهيل بين بين.
- إبدالها ياء خفيفة الكسر.

**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء عن ورش بخصوص هذين الموضعين إلى ثلاثة أقوال، استوعبها الحافظ الدّاني في كتابه جامع البيان فقال: "قرأ نافع في رواية المسيبي (قالون)... في الباب كلّه بتلين همزة الأولى على نحو حركتها، فتكون في اللفظ كالياء المكسورة المختلصة الكسر، وهي في الحقيقة بين همزة والياء الساكنة، وقرأ نافع في رواية ورش من غير رواية أبي يعقوب، وفي رواية

1 - جامع البيان، الدّاني، (530/2).  
 2 - تحصيل المنافع، السملالي، ص 148.  
 3 - القصد النافع، الخراز، ص 169-170.  
 4 - النشر، ابن الجزري، (390/1).  
 5 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 67.

ابن جبير عن أصحابه، ... بتحقيق الهمزة الأولى وتلين الثانية، فتكون في اللفظ كأنها ساكنة وهي في القياس بين الهمزة والياء الساكنة، وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزداد في تمكينها لكونها حرف مدّ وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس<sup>1</sup>.

وقد وافق الخراز الإمام الدّاني في ذكره الأوجه الثلاثة، ثمّ قال بعد ذكره وجه إبدال الهمزة الثانية من المكسورتين ياء خفيفة الكسر ما نصّه: "خفيف الكسر يعني بكسرة غير مشبعة، وقد اختلف في ذلك فقليل مشبعة وقليل غير مشبعة، قال أبو عمرو وقال أبو القاسم خلف بن إبراهيم، وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر، وكان الجلة منهم لا يُشبعونها"<sup>2</sup>. قلت وقد ذكر الدّاني هذا الوجه الأخير وهو القول بإبدالها ياء مشبعة، في جامعه فقال: "واستثنى لنا الخاقاني، وأبو الفتح، وأبو الحسن، في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين، فذكرهما، ثمّ قال: فرووهما عن قراءتهم ...، بتحقيق الهمزة الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة محضة الكسرة"<sup>3</sup>. وذكر في التيسير أخذه على ابن خاقان لورش في الموضعين فقط، بإبدال الهمزة الثانية ياء مكسورة وصرّح بأنّه المشهور عن ورش في الأداء دون التّص<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** والعمل على ما في التّيسير عند المارغني وهو كذلك، قال ابن الجزري: "والعمل على غير هذا أي إبدال الهمزة الثانية ياء مشبعة—عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار؛ ولذلك لم يذكره في "التيسير" مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان"<sup>5</sup>. والله أعلم.

**الاختيار الخامس:** يجوز لورش حال اجتماع الهمز المزدوج من كلمتين بأنواعه الثلاث ومن كلمة في المفتوحتين، وجهان: التّسهيل بين بين والإبدال، والإبدال مقدّم<sup>6</sup>.

**الدّراسة:** ضمّ هذا الاختيار عدّة مسائل: وهي التّسهيل بين بين لورش للهمزة الثانية في كلّ من المفتوحتين والمكسورتين والمضمومتين الواقعة في كلمتين، والإبدال في ذلك كلّ، والتّسهيل

1 - جامع البيان، الدّاني، (530/2-531).

2 - تحصيل المنافع، الخراز، ص 171.

3 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (531/1).

4 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 33.

5 - النشر، ابن الجزري، (385/1).

6 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 68.

والإبدال في الهمزة الثانية من المفتوحتين في كلمة واحدة.

- التسهيل بين بين والإبدال للهمزة الثانية من المفتوحتين الواقعتين في كلمتين:

قال الداني في جامع البيان: "قرأ... نافع من رواية ورش، ومن رواية ابن جبير عن أصحابه عنه...، بتحقيق الهمزة الأولى وتلين الثانية، فتكون كالمدة في اللفظ، وهي في الحقيقة بين الهمزة والألف...، فأما على رواية أصحاب أبي يعقوب عنه، فإنها تشعب؛ لأنهم رَوَوْا عنه عن ورش أداءً إبدالها حرفاً خالصاً، فهو ألف محضة<sup>1</sup>.

- تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها من المكسورتين الواقعتين في كلمتين:

حكى أبو عمرو عند تعرضه للمكسورتين في الجامع تسهيل الثانية لورش فقال: "قرأ نافع في رواية ورش من غير رواية أبي يعقوب، وفي رواية ابن جبير عن أصحابه...، بتحقيق الهمزة الأولى وتلين الثانية<sup>2</sup>، فتكون في اللفظ كأنها ساكنة وهي في القياس بين الهمزة والياء الساكنة، وروى المصريون

أداءً عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزداد في تمكينها لكونها حرف مدّ وسكون ما بعدها، والبديل على غير قياس<sup>3</sup>.

- تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها من المضمومتين الواقعتين في كلمتين:

حكى كذلك أبو عمرو الوجهين في الهمزة الثانية من المضمومتين فقال: "قرأ نافع في رواية ورش من طريق أبي الأزهر وداود وأحمد بن صالح، ويونس، والأصبهاني، وفي رواية ابن جبير عن أصحابه عنه...، بتحقيق الهمزة الأولى وتلين الثانية، فتكون بين الهمزة والواو الساكنة والقراء يقولون كالمدة في اللفظ، وروى المصريون عن أبي يعقوب، عن ورش أداءً إبدالها واوًا ساكنة، وذلك على غير قياس<sup>4</sup>.

- تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها من المفتوحتين الواقعتين في كلمة واحدة:

اختلف أهل الأداء لورش في الهمزة المفتوحة بعد أخرى مفتوحة في نفس الكلمة فقال جماعة بتسهيلها بين بين، وذهب آخرون إلى إبدالها حرف مدّ من جنس حركتها، وقد أشار ابن الباذش

1 - جامع البيان، الدّاني، (525/2-526)

2 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 170.

3 - جامع البيان، الدّاني، (531/2).

4 - المصدر نفسه، (538/2).



في إقناعه إلى اختلاف الذين أخذوا بتخفيفها فقال: " وهم في التسهيل<sup>1</sup> مختلفون، فورش يُبدلها ألفاً، هكذا رواية المصريّين عنه، والقياس أن يكون بين بين، وبه يأخذ له أبي -رضي الله عنه-، في هذا الفصل، وبه قرأتُ عليه"<sup>2</sup>. واقتصر ابن غلبون في التذكرة على التسهيل بين بين<sup>3</sup>، وذكر في العقد التّضيد الوجهين ونوّه بتقديم الإبدال فقال: " إنَّ الهمزة المفتوحة تُبدل ألفاً محضة لورش في رواية المصريّين عنه، وهذا ممّا خالف فيه أصله...، وقد حكى أنّها لغة لبعض العرب، وقيل إنّما أبدلها ألفاً محضة لأنّ بقاءها همزة ثقیلاً، وتسهيلها بين بين عسرٌ جدّاً، فأبدلها بحرف يخفُّ اللفظ به من غير عُسر، ولكنّه على غير قياس"<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان مقروء بهما لنصوص الأئمة عليهما، إلّا أنّه يقَدّم التسهيل لتقديم الدّاني له وهو أقيس بمذهب ورش خلافاً للمارغني بتقديمه وجه الإبدال وهو على غير قياس كما صرّح به الدّاني في اجتماع الهمزتين المكسورتين من كلمتين وكذا المضمومتين، وبه صرّح ابن الباذش كما مرّ في الهمزتين المفتوحتين من كلمة، والأولى أن يُجرى الباب كلّه على قياس واحد والله اعلم.

**الاختيار السادس:** يجوز لنافع حال اجتماع الهمز المزدوج من كلمتين، إذا كانت الأولى مضمومة والثّانية مكسورة، الوجهان: الإبدال واواً مكسورة والتسهيل بين بين والإبدال هو المُقدّم<sup>5</sup>

**الدّراسة:** في هاته المسألة خلاف بين أكثر القراء والنّحويّين، والخلاف دائر بين تسهيل الهمزة الثّانية بين بين، وبين إبدالها ياء<sup>6</sup>.

ذهب الخليل وسيبويه وبعض القراء إلى تخفيف الهمزة المكسورة بين بين، أي بين الهمزة والياء، وآثر أكثر أهل الأداء إبدالها واواً مكسورة وعزوه إلى الأخفش، وفصّل ابن الباذش في هذا العزو

1 - يعني بالتسهيل مطلق التّغيير وهو هنا دائر بين التسهيل بين بين، والإبدال.

2 - الإقناع، ابن الباذش، (361/1).

3 - التذكرة، ابن غلبون، ص 72.

4 - العقد التّضيد في شرح القصيد، السمين الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد، (724/2)، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع -جدة، ط 1: 1422هـ/2001م، بشيء من التصرف.

5 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 68.

6 - ينظر المرجع نفسه، ص 228.

نقلًا عن أبيه بأن ما حُكي عن الأخفش<sup>1</sup> إبدال الهمزة المكسورة واوًا بعد المضمومة يكون في المتصل نحو "سُئِلَ"، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل، كقول الخليل وسيبويه سواء، كقول القائل: "هذا مرتعُ إِبْلِكَ".<sup>2</sup>

فمن أبدلها واوًا راعى حركة ما قبلها وهو الضمّ، إذ الضمّ أثقل من الكسر، فكانت واوًا مكسورة، ومن سهّلها بينها وبين الياء، راعى حركتها، إذ لا مانع من تسهيلها بين بين على الأصل<sup>3</sup>، واقتصر مكّي في الكشف على وجه البديل وردّ القول بالتسهيل بين بين فقال: "وعلة ذلك - أي الإبدال - أنها لما لم يكن إلقاء حركتها على ما قبلها، إذ هو متحرك ولا تلقى حركة على متحرك، ولم يمكن فيها أن تُجعل بين بين، لأنها لو جعلت بين بين...، لجعلت بين الهمزة والياء الساكنة، لم يتمكن ذلك، إذ ليس في كلام العرب<sup>4</sup> ياء ساكنة قبلها ضمة...، فلم يكن بُدُّ فيها من البديل"

وذكر الحافظ أبو عمرو الوجهين وقدم التسهيل؛ كونه أثر في النقل، فقال: "وبذلك - أي بالإبدال - قرأت أنا على أكثر شيوخي، وقد قرأت بالمذهب الأول - أي بالتسهيل بين بين - على فارس بن أحمد في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو وهو أوجه في القياس، والثاني أثر في النقل".<sup>5</sup>

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان مقروء بهما لما مرّ من نقول الأئمة إلاّ أنّه يقدّم الإبدال كونه أثر في النقل ويصحّ وجه التسهيل كونه على القياس، والله أعلم.

**الاختيار السابع:** يجوز حال دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة وذلك في ثلاث كلمات: ﴿ءَالله﴾ في موضعي (يونس: ٥٩) و(النمل: ٦٢)، و﴿ءَالس﴾ في موضعي (يونس: ٥١، ٥٩)، و﴿آلذَكَرَيَيْنِ﴾ في موضعي (الأنعام: ١٤٤، ١٤٥) الوجهان: الإبدال والتسهيل والإبدال هو المقدم<sup>6</sup>.

**الدراسة:** اختلف القراء في كيفية تليين همزة الوصل الدّاخلية عليها همزة الاستفهام في المواضع الستة

1 - سمي بذلك لقلّة نظره بالنّهار دون اللّيل، ينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 157.

2 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (1384-385)، وينظر القصد النافع، الخراز، ص 179-180.

3 - ينظر المرجع نفسه، ص 180.

4 - الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب، (104/1-105)، مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ طبع.

5 - جامع البيان، الدّاني، (544/2).

6 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 68.

المذكورة بين إبدالها ألفاً وتسهيلها بينها وبين الألف، بعدما أجمعوا على إثباتها؛ لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر في حال ذهابها<sup>1</sup>.

حكى الداني هذا الاختلاف في تليين همزة الوصل الداخلة عليها همزة الاستفهام في المواضع الستة بعدما قرّر إثباتها ونقل الإجماع على تليينها ولم يرجح بين الوجهين فقال: " قال بعضهم: تُبدل ألفاً خالصة، وجعلوا ذلك لازماً لها. هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداءً عن ورش عن نافع، وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف -أي تسهيلها- لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهي كاهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحرّكات بالفتح إذا وليتهنّ همزة الاستفهام والقولان جيّدان"<sup>2</sup>.

وقد أشار الشاطبي في البيتين الثاني والتسعين والذي يليه من حرزه على الوجهين ونوّه بتقديم وجه الإبدال فقال<sup>3</sup>:

وإنْ هَمْزٌ وَصَلْ يَبْنَ لَامٌ مُسَكَّنٌ \* وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَاْمَدُّهُ مُبْدِلًا  
فَلِلْكَلِّ ذَا أَوَّلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي \* يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانَ مَثَلًا

الخلاصة: لعلّ المارغني قد تبع الشاطبي في تقديمه الإبدال على التسهيل بعد تقريره الوجهين، والله أعلم.

الاختيار الثامن: يجوز في ﴿كِتَابِي﴾ (إِنِّي) (الحاقة: ١٨، ١٩)، لورش الوجهان: ترك النّقل بإسكان الهاء، والنّقل، وترك النّقل هو المقدم<sup>4</sup>.

الدّراسة: اختلف القراء عن ورش في نقل حركة الهمز من ﴿إِنِّي﴾ إلى الهاء من ﴿كِتَابِي﴾، وترك النّقل مع إسكان الهاء، وسبب الخلاف كون الهاء المشار إليها هاء سكت لا تثبت إلّا في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوف عليه، وإنّما ثبتت في الوصل لثبوتها في الرّسم بنية الوقف<sup>5</sup>.

قال مكّي بن أبي طالب في الكشف: " اختلفوا في ذلك، فمنهم من يُلقي حركة الهمزة على الهاء، وعلّته في ذلك أنّه أجراه مجرى كل ساكن، يقع قبل الهمزة، غير حروف المدّ واللّين، فألقى

1 - ينظر جامع البيان، الداني، (524/2)، والنجوم الطوالع، المارغني، ص 230.

2 - جامع البيان، الداني، (524/2)، والاقناع، ابن الباذش، (359/1).

3 - حرز الاماني ووجه التهاني، الشاطبي، ص 16.

4 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 68.

5 - المرجع نفسه، ص 246.

على الهاء الحركة لسكونها، كما يفعل كل ساكن أتى بعده همز، غير حروف المدّ واللّين، ومنهم من لا يُلقِي على الهاء الحركة، لأنّ الوقف على الهاء لازم، ولذلك جيء بها، فإذا كان الوقف على الهاء هو الأصل فهي غير متّصلة بالهمزة، والهمزة مُبتدأ بها، فلا يحسن في هذا التقدير إلقاء الحركة لأنّ الحركة إنّما تُلقَى على ساكن متّصل لفظه بالهمزة، وهذه ليس لفظها متّصلاً بالهمزة لأنّ حكمها وأصلها الوقف عليها، لأنّه إنّما جيء بها زائدة ليتيسر بها حركة ياء الإضافة في الوقف، ومن ألقى عليها الحركة فقد وصلها بما بعدها، وترك الوقف الذي من أجله جيء بها، ولولا الحاجة إليها في الوقف عليها لتظهر حركة الياء بها ما احتيج إليها، فهي حرف زائد للوقف. فمن ألقى عليها الحركة فقد جعلها كالأصل، وأثبتها في الوصل. وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها"<sup>1</sup>.

وإلى هذا الاختيار قد أشار ابن غلبون من قبله في التذكرة حيث استثنى هذا الموضع من باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وعلّل فقال: "لأنّه ينوي بها الوقف وانقطاع الهمزة عنها"<sup>2</sup>، وصرّح الدّاني في تيسيره بمثل ما جاء عن ابن غلبون فقال: "وبذلك قرأتُ على مشيخة المصريين وبه آخذ"<sup>3</sup>، واستحسن هذا الوجه ابن شريح في الكافي<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان، والمقدّم منهما وجه ترك الثقل وإسكان الهاء على ما اختار جمع من الأئمة كما بيّنتُ وإليه ذهب المارغني في شرحه على الدرر اللّوامع<sup>5</sup>.

**الاختيار التاسع:** يجوز في ﴿مَالِيَّةٌ﴾ هَلَكَةً (الحاقة: ٢٩، ٢٨)، لجميع القراء الوجهان: الإدغام والإظهار والإظهار هو المقدّم<sup>6</sup>.

**الدّراسة:** هذه المسألة متفرّعة عن السّابقة، وسبب الخلاف هنا أتى على مثل الذي مضى ولهذا قال ابن برّي في البيت الثامن عشر بعد المائة من منظومته الدرر اللّوامع<sup>7</sup>:

1 - الكشف، مكّي، (93/1-94).

2 - التذكرة، ابن غلبون، ص 84.

3 - التيسير، الدّاني، ص 36.

4 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 54.

5 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 246.

6 - المرجع نفسه، ص 68.

7 - متن الدرر اللّوامع، ابن برّي، ص 55.

أَوْ لَمْ تَعْرِيفٍ وَفِي كِتَابِيَّةٍ ❖ خُلْفٌ وَيَجْرِي فِي ادِّغَامٍ مَالِيَّةٍ

أي ويجري خلاف القراء في إظهار هاء السكت وادغامها في التي بعدها، والخلاف هنا جاء لجميع القراء، قال ابن الجزري في النشر في هذا الموضع: " فقد حكي فيه الإظهار من أجل كونه هاء سكت، كما حكي عدم النّقل في ﴿ كِتَابِيَّةٍ ﴾ إِنِّي ﴿، وقال مكّي في تبصرته<sup>1</sup>: يلزم من ألقى الحركة في ﴿ كِتَابِيَّةٍ ﴾ إِنِّي ﴿ أن يدغم ﴿ مَالِيَّةٍ ﴾ هَلَكَ ﴿؛ لأنّه قد أجراها مجرى الأصل حين ألقى الحركة، وقدّر ثبوّتها في الوصل. قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب - إن شاء الله -<sup>2</sup>.

فمن ترك النّقل في ﴿ كِتَابِيَّةٍ ﴾ إِنِّي ﴿، أظهر في الموضع الذي بعدها من قوله تعالى ﴿ مَالِيَّةٍ ﴾ هَلَكَ ﴿ (الحاقة: ٢٨، ٢٩)، ومن اختار النّقل في الموضع الأوّل، أدغم في الثاني اعتباراً باللفظ<sup>3</sup>. والإظهار هنا معناه كما قال أبو شامة: "أن يقف على ﴿ مَالِيَّةٍ ﴾ هَلَكَ ﴿ وقفّة لطيفة، وأمّا إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التّحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل"<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** هذا الاختيار للمارغني تبع للاختيار السابق فلمّا اختار ترك النّقل وإسكان الهاء هناك فقد اختار<sup>5</sup> الإظهار هنا وقدّمه تبعاً لمكّي بن أبي طالب القيسي في قوله الآنف الذكر، والسخاوي<sup>6</sup> في إيجابه الوقف على هاء السكت، والله أعلم.

1 - التبصرة، مكّي، ص 310.

2 - النشر، ابن الجزري، (21/2).

3 - ينظر العقد النضيد، السّمين الحلبي، (932/2).

4 - إبراز المعاني، أبو شامة، ص 194.

5 - النجوم الطّوالع، المارغني، ص 246.

6 - ينظر فتح الوصيد، السخاوي، (343/2).

الاختيار العاشر: يجوز لورش عند الابتداء بالكلمات نحو ﴿الْأُولَى﴾ و﴿الْآخِرَةَ﴾ وجهان على التخيير<sup>1</sup>:

° الابتداء بهمزة الوصل وبعده لام التعريف متحرّكة.

° الابتداء بلام التعريف متحرّكة اعتداداً بحركة النقل.

الدّراسة: من المعلوم أنّ همزة الوصل من أداة التعريف جيء بها ليُتوصل إلى النّطق بالسّاكن بعدها حال الابتداء؛ لهذا تسقط في الدّرج<sup>2</sup>، فمتى تحرّكت اللّام بالنقل استغني عنها بحركة النقل<sup>3</sup>.  
اختلف القراء عن ورش في نحو هذين الموضعين المذكورين حال الابتداء عند من ينقلون حركة الهمز إلى السّاكن قبلها كورش، نصّ على ذلك الدّاني في جامعه مع اختيار الابتداء بهمزة الوصل لعدم اعتداده بحركة النقل، فقال: "واعلم أنّ في الابتداء بلام المعرفة، إذا أُلقي عليها حركة الهمزة وجهين: أحدهما: أن يتدّى ﴿الْآخِرَةَ﴾، ﴿الْأُولَى﴾...، وما أشبهه فيثبت همزة الوصل مع تحريك اللّام؛ لأنّ تلك الحركة عارضة...، والثاني: أن يتدّى ﴿لَاخِرَةَ﴾، ﴿لَاوَلَى﴾...، وما أشبهه، فتُحذف همزة الوصل قبلها استغناء عنها بحركة اللّام. والوجه الأول أوجه، وأقيس، وعليه العمل"<sup>4</sup>.

كما نصّ الشاطبي على ذلك من دون اختيار وجه من الوجهين في حرزه فقال في البيت الثالث والثلاثين بعد المائة:

وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي الثَّقَلِ كُلِّهِ \* وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

الخلاصة: من اعتدّ بحركة اللّام المنقولة إليها من الهمزة بعدها، حذف همزة الوصل وابتدأ بلام التعريف مباشرة مثل ﴿لَاخِرَةَ﴾، ﴿لَاوَلَى﴾، ومن لم يعتد بحركة النقل أبقي همزة الوصل وابتدأ بها نحو ﴿الْآخِرَةَ﴾، ﴿الْأُولَى﴾، ولم يقدّم الإمام المارغني وجهاً من الوجهين، وإنّما أجراهما على الخيار بخلاف الحافظ الدّاني في اختياره الوجه الأوّل وتجويد ابن غلبون له<sup>5</sup>.

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 69.

2 - ينظر النشر، ابن الجزري، (415/1).

3 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 248.

4 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (616/2).

5 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 86.

الاختيار الحادي عشر: اتفق القراء على أن همزة "اسم" من قوله تعالى ﴿يَسْأَلُ الْإِسْمَ الْفُسُوقُ﴾ (الحجرات: ١١)، محذوفة حال الوصل، ولهم حال الابتداء وجهان<sup>1</sup>:

- الأول: إثبات همزة الوصل، وبعدها لام مكسورة، ثم سين ساكنة.

- الثاني: حذف همزة الوصل والابتداء بلام مكسورة ثم سين ساكنة، والأول هو المقدم.

الدراسة: وجهان لجميع القراء حال الابتداء بـ﴿الْإِسْمَ﴾ من قوله تعالى ﴿يَسْأَلُ الْإِسْمَ الْفُسُوقُ﴾، إثبات همزة الوصل من أداة التعريف؛ لعدم الاعتداد بالعارض، وحذفها على الاعتداد به<sup>2</sup>.

نقل ابن الجزري في نشره كلاماً للجعبري مفاده أن همزة الوصل قبل لام التعريف يجري فيها الوجهان الحذف والإثبات ورجح الحذف من جهة تقديمه الاعتداد بالعارض الدائم وهو تحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين على الاعتداد بالعارض المفارق وهو سكونها ثم قال -أي الجعبري- "ولكنني سألت بعض شيوخه فقال: الابتداء بالهمز وعليه الرسم". قال ابن الجزري متعباً الجعبري بعد نقله كلامه: "الوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على التعريف -أي على الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به-، والأولى الهمز في الوصل والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية وهي بالأصل الأصل، وكذلك رسمت"<sup>3</sup>.

الخلاصة: الوجهان صحيحان لكن المقدم الوجه الأول كونه موافقاً للرسم وهو اختيار المارغني في النجوم الطوالع، تبعاً لابن الجزري، والله أعلم.

ثامناً: ما يتعلق باباب الإظهار والإدغام:

الاختيار الأول: الإظهار أصل والإدغام فرعه<sup>4</sup>.

الدراسة: الإظهار: هو أن تقطع الأول من الثاني -أي الحرف الأول من الحرف الثاني- قطعاً فُتِينُهُ عنه من غير أن تسكت عليه<sup>5</sup>.

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 69-70.

2 - المرجع نفسه، ص 260.

3 - النشر، ابن الجزري، (416/1).

4 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 70.

5 - القصد النافع، الخراز، ص 213.

**الإدغام:** هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرّك من غير أن يُفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران بتداخلهما كحرف واحد<sup>1</sup>. وقيل هو اللَّفْظ بساكن فمتحرّك بلا فصل من مخرج واحد<sup>2</sup>. قال ابن الجزري في النشر: "وأما أحكام الإدغام، فإنّ له شرطاً وسيباً ومانعاً. فشرطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطأ لا لفظاً...، وسببه التّمائل والتّجانس والتّقارب...، وموانعه المتّفق عليها ثلاثة: كَوْن الأوّل تاء ضمير، أو مشدّداً، أو منوّناً...، فإنّ وُجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الإدغام"<sup>3</sup>.

منطوق كلام ابن الجزري أنّ الإدغام متى توفّرت شروطه وتحقّقت أسبابه وانتفت موانعه جاز للقارئ الإدغام، ومفهومه متى تعذّرت شروطه وانتفت أسبابه وتحقّقت موانعه لم يُحقّق للقارئ الإدغام بخلاف الإظهار فلم يذكروا له أسباباً، وهو قسيم الإدغام، فمتى حلّ الإظهار غاب الإدغام. **الخلاصة:** بناء على ما سبق يمكن أن أقول بأنّ الإظهار هو الأصل في الحروف، والإدغام فرع عنه لتوقّفه على شروط وأسباب وانتفاء موانع، وبعد استنباطي لهذا من كلام ابن الجزري، رأيت أنه قد نصّ على ذلك في كتاب التمهيد فقال: " وإنّما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار، الذي هو الأصل"<sup>4</sup>. والله أعلم.

**الاختيار الثاني:** يجوز في ﴿إِزْكَبْ مَعَنَا﴾ (هود: ٤٢)، و﴿يَلْهَثْ ذَٰلِكَ﴾ (الأعراف: ١٧٦)، لقالون وجهان: الإدغام والإظهار، والمُقدّم هو الإدغام<sup>5</sup>.

**الدّراسة:** خلاف بين العلماء عن قالون بخصوص هذين الموضعين، فقد روى الأكثرون عنه الإدغام فيهما، ورؤي عنه الإظهار.

حكى الداني الخلاف في هذين الموضعين عن قالون في التيسير ولم يذكر ترجيحاً بينهما<sup>6</sup>، وتبعه

1 - الإدغام الكبير، الدّاني، تحقيق عبدالرحمن العارف، ص 92، عالم الكتب - القاهرة، ط1: 1424 هـ / 2003 م.

2 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 262.

3 - ينظر النشر، ابن الجزري، (1/278-279)، وقد فصلّ فيه ابن الجزري تفصيلاً جيّداً واقتصرت منه على المهمّ في هذه المسألة.

4 - التمهيد في علم التّجويد، ابن الجزري، تحقيق علي حسن البواب، ص 154، مكتبة المعارف - الرياض، ط1: 1405هـ/1985م.

5 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 70.

6 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 44-45، وكذا أورده في الجامع، ينظر جامع البيان، الدّاني، (2/654-655، 657).



ابن الباذش على ذلك في الإقناع وزاد في موضع ﴿يَلْهَتْ ذَالِكَ﴾، فقال: "فروى ابن بويان<sup>1</sup> الإدغام، وروى غيره الإظهار"<sup>2</sup>، واقتصر مكّي بن أبي طالب في تبصرته<sup>3</sup> على وجه الإظهار في ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾، وعلى وجه الإدغام في ﴿يَلْهَتْ ذَالِكَ﴾، وذكر ابن شريح في الكافي<sup>4</sup> الإدغام وجهًا واحدًا عن قالون في الموضعين.

قال الخراز في القصد النافع: "وما علمت أن أبا عمرو رجح وجهًا منهما في كتاب من كتبه، غير أنه ذكر من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد الإظهار، ومن قراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون الإدغام، ثم قال: نعم أبو محمد مكّي وأبو عبد الله بن شريح ذهبا على الإدغام، فبالنظر إلى ما رواه أبو عمرو في إحدى روايته وما ذهب إليه هذان الإمامان، يرجح الإدغام"<sup>5</sup> أما كون مكّي بن أبي طالب ذهب إلى الإدغام في الموضعين فلا يسلم به؛ إذ رأيت في التبصرة ذكر الإظهار واقتصر عليه في موضع ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾، وقد تابع محقق النجوم الطوالع الخراز في هذا فذكر لمكّي الإدغام في الموضعين وجهًا واحدًا ولا يخفى خطؤهما، والله أعلم.

الخلاصة: على كل فترجيح الإمام المارغني لوجه الإدغام تبعًا لابن برّي في قوله<sup>6</sup>:  
وارْكَبْ وَيَلْهَتْ وَالْخِلَافُ فِيهِمَا ❀ عَنِ ابْنِ مِينَا وَالْكَثِيرُ أَذْغَمَا

الاختيار الثالث: يجوز في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ (القلم: ١)، لورش حال الوصل وجهان: الإظهار والإدغام، والإظهار هو المقدم<sup>7</sup>.

الدّراسة: ذكر أهل هذا الفن وجهين لورش في هذا الموضع حال الوصل: إدغام التّون من قوله "نون" من لفظ ﴿نَّ﴾، في الواو من ﴿وَ الْقَلَمِ﴾، وإظهارها عنده<sup>1</sup>.

1 - أحمد بن عثمان بن بويان أبو الحسين مقرأ أهل بغداد في وقته، ولد سنة ستين ومائتين، قرأ على إدريس بن عبد الكريم الحداد، وأحمد بن محمد بن الأشعث العتري، وغيرهما، روى الحديث عن حمدان بن علي الوراق، وإدريس بن عبد الكريم، وغيرهما، وروى عنه أبو نصر بن حسنون، ومحمد بن الحسين القطان وغيرهما، قال عنه الداني: هو ثقة، حافظ ضابط مشهور، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 166، وغاية النهاية، ابن الجزري، (1/79-80).

2 - الإقناع، ابن الباذش، (1/263-264).

3 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 263 و265.

4 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 57.

5 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 227-228.

6 - البيت رقم: 138 من متن الدرر اللوامع، ابن برّي، ص 59.

7 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 70.

حكى الدّاني في الجامع الوجهين وأشار إلى ترجيح الإظهار فقال: "﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾، بالإظهار، وكذلك روى أبو يعقوب الأزرق ويونس بن عبد الأعلى عن ورش من قراءتي، وقال إسماعيل النّحاس عن أبي يعقوب: "﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾، مبيّنة النّون تامّة في اللفظ، وقال عن عبد الصمد: "﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾، كأنّه يُدغمها قليلاً، يعني أنّه يُبقي غنتها مع الإدغام، فلا يذهب لفظها رأساً- وروى عنه أحمد بن صالح والأصبهاني عن أصحابه الإظهار ...، وروى عنه أبو الأزهر من قراءتي الإدغام...، وكذلك قرأت<sup>2</sup>، وذكر ابن شريح الوجهين من دون ترجيح<sup>3</sup>.

الخلاصة: وإلى الوجه الذي أشار بترجيحه الدّاني وهو الإظهار مال المارغني في تقديمه وهو الصّواب والله أعلم.

الاختيار الرَّابع: يجوز في ﴿نَخْلَفَكُمْ﴾ (المرسلات: ٢٠)، لنافع وجهان:

- إدغام ناقص: تذهب معه صفة القلقلة وتبقى صفة الاستعلاء فقط.

- إدغام كامل: تذهب معه صفتي القلقلة والاستعلاء. وهو المُقدّم في الأداء<sup>4</sup>.

الدّراسة: اختلف علماء القراءات في إبقاء صفة الاستعلاء في حرف القاف من قوله تعالى ﴿نَخْلَفَكُمْ﴾، مع إدغامها في حرف الكاف، وعدم إبقائها معه، وجهان مشهوران لنافع<sup>5</sup>.

ذهب مكّي بن أبي طالب في الرعاية إلى بقاء صفة الاستعلاء في القاف مع الإدغام فقال: "وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في الكاف لقرب المخرجين ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في القاف ظاهراً...، وذلك نحو قوله ﴿أَلَمْ نَخْلَفَكُمْ﴾، تُدغم القاف في الكاف، ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء الذي في القاف"<sup>6</sup>. ووافقه الأهوازي<sup>7</sup> في الوجيز<sup>1</sup>.

1 - ينظر القصد النّافع، الخراز، ص 229.

2 - جامع البيان، الدّاني، (4/1513-1514).

3 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 188.

4 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 70.

5 - ينظر المرجع نفسه، ص 279.

6 - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، مكّي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، ص 172، دار عمّار، ط3: 1417هـ/1996م.

7 - أبو علي الأهوازي، الحسن بن علي بن إبراهيم، بن يزداد بن هرمز المقرئ، الأستاذ المحدث، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، عني من صغره بالروايات والأداء، وذكر أنّه قرأ لأبي عمرو وعاصم علي بن الحسين الغضائري، وقرأ لابن كثير=

وزهد الجمهور<sup>2</sup> إلى عدم بقاء صفة الاستعلاء في القاف مع الإدغام، حتّى حكى الدّاني الإجماع على ذلك في جامع البيان، قال: "أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾"<sup>3</sup>.

وصحّح الوجهين ابن الجزري وقدم الوجه الثاني الذي عليه الدّاني وغيره، قال في النشر: "والوجهان صحيحان، إلّا أنّ هذا الوجه - يعني وجه ذهاب صفة الاستعلاء من القاف مع الإدغام - أصحّ قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم..."<sup>4</sup>.

الخلاصة: الوجهان صحيحان كما قال ابن الجزري والمقدم الادغام الكامل الذي تذهب معه صفتي القلقلة والاستعلاء في القاف، وهو ما اختاره المارغني ولعله الصواب لاتّفاق القرّاء عليه كما نقل الحافظ الدّاني، والله أعلم.

#### تاسعا: ما يتعلّق بباب التّون الساكنة والتّونين:

التّونين في الحقيقة هو نون ساكنة، زائدة تلحق آخر الاسم لغير توكيد<sup>5</sup>، ويختلف عن التّون الساكنة المترجم بها في الباب في أربعة أمور<sup>6</sup>:

- أ- التّون الساكنة تكون في وسط الكلمة وفي آخرها والتّونين لا يكون إلّا في الآخر.
- ب- التّون الساكنة تقع في الاسم والفعل والحرف، والتّونين لا يقع إلّا في آخر الاسم.

---

=على محمد بن محمد بن فيروز، وقرأ لنافع على أبي بكر محمد بن عبيد الله بن القاسم الخرقى، وقرأ لقالون بالأهواز، على أحمد بن محمد بن عبيد الله التستري، وقرأ على جماعة يطول ذكرهم، وصنف عدة كتب في القراءات، كالموجز والوجيز، ورحل إليه القراء لتبحره في الفن، وعلو إسناده، قرأ عليه أبو علي غلام المهراس، وأبو القاسم الهذلي، وأبو بكر أحمد بن أبي الأشعث السمرقندي وغيرهم، توفي في ربيع ذي الحجة، سنة ست وأربعين وأربعمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 224-225، غاية النهاية، ابن الجزري، (1/220-222).

1 - الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الأهوازي، تحقيق دريد حسن أحمد، ص 370-371، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1: 2002 م.

2 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 279.

3 - جامع البيان، الدّاني، (2/665).

4 - النشر، ابن الجزري، (1/221).

5 - ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ص 444، دار الفكر - دمشق، ط6: 1985 م، وينظر العقد النّضيد، السمين الحلبي، (2/1242).

6 - ينظر المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملّا علي القارئ، ص 46، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة: 1367هـ/1948 م. وينظر النجوم الطوالع، ص 280-281.

ج-التون تكون في الوصل والوقف، أما التّونين فلا يكون إلا في الوصل.  
د-التون تكون في اللفظ والخطّ، بينما التّونين لا يكون إلا في اللفظ فقط.

الاختيار الأوّل: أحكامها أربعة: إظهار وإدغام وقلب وإخفاء<sup>1</sup>.

الدّراسة: اختلف علماء القراءات في عدّ أحكامها إلى أربعة أقوال وكلّها تؤول إلى قول واحد؛ إذ هو اختلاف لفظي واصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح كما قيل.

قال البنا في إتخافه: " أكثرهم قسّم أحكام الباب إلى أربعة: إظهار وإدغام وقلب وإخفاء، قيل: والتّحقيق أنّها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض وغير محض، وإخفاء مع قلب وبدونه ...، وقيل: بل خمسة<sup>2</sup> والخلف لفظي"<sup>3</sup>.

ومن الأكثرين الذين ذكرهم البنا: الحافظ أبو عمرو الداني في التّحديد<sup>4</sup>، والسّمين الحلبي في العقد النّضيد<sup>5</sup>، والمرادي في المفيد<sup>6</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>7</sup>.

بل زاد على ذلك مكّي بن أبي طالب حتى أوصلها إلى ستّة أقسام في الرعاية<sup>8</sup> والكشف، وجملتها هي: إظهار وإدغام بغير غنة، وإدغام بغنة غير مدغمة خارجة من الخياشيم وتبقى الغنة فيه ظاهرة مع لفظ الحرف الأوّل، وإدغام بغنة مع إظهار الغنة التي كانت في التّون في حال اللفظ بالشّدّة والمدغم، لا في نفس الحرف الأوّل، بخلاف السّابق، ثمّ قلب، وإخفاء<sup>9</sup>.

الخلاصة: هذه ستّة أحكام تلحق التّون الساكنة والتّونين، وهي كما ترى أربعة أحكام كما نحى المارغني واختار، وإنّما زيدت بتفصيل الإدغام حسب الغنة، والله تعالى أعلم.

1 - المرجع السّابق، ص 70.

2 - قال بهذا التقسيم ابن الجزري، ينظر التمهيد، ابن الجزري، ص 153 وما بعدها.

3 - اتخاف فضلاء البشر، البنا، (46/1).

4 - ينظر التّحديد في الإتقان والتّجويد، الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، ص 111 وما بعدها، دار عمّار - عمّان، ط1: 1421هـ/2000م.

5 - ينظر العقد النّضيد، السّمين الحلبي، (1242/2).

6 - المفيد في شرح عمدة المحيد في النّظم والتّجويد، الحسن قاسم المرادي، تحقيق جمال السيد رفاعي، ص 128، مكتبة أولاد الشيخ، بدون سنة طبع.

7 - الإقناع، ابن الباذش، (246/1).

8 - الرعاية، مكّي، ص 262 وما بعدها.

9 - ينظر الكشف، مكّي، ص 161 وما بعدها.

**الاختيار الثاني:** الخلاف الوارد في بقاء الغنة عند التّون الساكنة والتّنين وفي سقوطها منهما إذا أظهرها عند حروف الحلق، حقيقته أنّه خلاف لفظي؛ لأنّ من قال ببقاء الغنة أراد بقاء أصلها ومن قال بسقوطها أراد سقوط كما لها<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** اختلف القراء في بقاء الغنة التي في التّون الساكنة والتّنين، وفي سقوطها منهما حال الإظهار عند حروف الحلق الستة، وقد نصّ على ذلك بعض من ألف في هذا الفنّ، كابن الجزري في كتابه التّمهيد، حيث قال: "وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أنّ الغنة باقية فيهما، وذكر شيخ الدّاني، فارس بن أحمد، في مصنف له أنّ الغنة ساقطة منهما إذا أظهرها، وهو مذهب النّحاة، وبه صرحوا في كتبهم، وبه قرأت على كلّ شيوخه، ما عدا قراءة يزيد -وهو ابن القعقاع- والمسيبي"<sup>2</sup>.

وبالقول الثاني صرّح الشّاطبي في البيت الحادي والخمسين بعد مائة وألف، من حرز الأماي<sup>3</sup>:

وَعُنَّةٌ تَنْوِينٌ وَتُونٌ وَمِيمٌ إِنَّ سَكَنٌ وَلَا إِظْهَارٌ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى

**الخلاصة:** الخلاف لفظي كما قال الإمام المارغني، ونصّا عليه المرعشيّ في جهد المقل<sup>4</sup> وملاً علي القارئ في المنح الفكرية، فقال بعد نقله كلام ابن الجزري السّابق محاولاً الجمع بين القولين: "يمكن أن يكون التّزاع لفظياً؛ لأنّ من قال ببقائها أراد في الجملة، لعدم انفكاك أصل الغنة عن التّون، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها"<sup>5</sup>.

## عاشرا: ما يتعلّق بباب الفتح والإمالة:

**الفتح:** هو فتح الفم بلفظ الحرف<sup>6</sup>، وقيل هو أن تنحو بالفتحة نحو الضّمة وبالألف نحو الواو<sup>7</sup>

**الإمالة:** أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فإن كان كثيراً فهي الحضة ويقال لها الكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق، وإن كان قليلاً فهو التّقليل وبين بين والصغرى<sup>1</sup>

1 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 70.

2 - التّمهيد، ابن الجزري، ص 154-155.

3 - حرز الأماي ووجه التّهاني، الشّاطبي، ص 92.

4 - ينظر جهد المقلّ، المرعشي، تحقيق سالم قدوري الحمد، ص 196، دار عمار، ط2: 1429هـ/2008م.

5 - المنح الفكرية، ملاً علي القارئ، ص 47.

6 - ينظر المصدر نفسه، (29/2).

7 - القصد النّافع، الخراز، ص 241.

## الاختيار الأول: الفتح أصل والإمالة فرعٌ لتوقّفها على سبب<sup>2</sup>.

الدراسة: اشتهر عند علماء القراءات أنّ الفتح والإمالة لغتان مشهورتان فاشيتان على السنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم؛ فنسبوا الفتح لأهل الحجاز، ونسبوا الإمالة لعامة أهل نجد من تميم وأسدٍ، وقيس<sup>3</sup>، ثم اختلفوا هل الفتح أصلٌ والإمالة فرع عنه، أو كلّ منهما أصل<sup>4</sup>، قولان مشهوران.

فذهب جماعة إلى أصالة كلّ منهما وعدم تقدم أحدهما على الآخر؛ لتوقّف كلّ واحد منهما على سبب فكما أنّه لا يكون إمالة إلاّ بسبب فكذلك لا يكون فتح إلاّ بسبب، ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة. وقال آخرون: إنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع بدليل أنّ الإمالة لا تكون إلاّ عند وجود سبب من الأسباب<sup>5</sup> فإن فقد سبب منها لزم الفتح وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة فما من كلمة تمال إلاّ وفي العرب من يفتحها فلزم أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع عنه، قال ابن الجزري: ولكل من القولين وجه<sup>6</sup>.

ذهب الإمام الدّاني إلى القول الثاني فقال في الفتح والإمالة: "والفتح عند علمائنا: الأصل والإمالة:

فرعٌ عنه، وذلك بدلائل خمسة"، فذكرها<sup>7</sup>. ووافقه مكّي بن أبي طالب في الكشف، قال: "اعلم أنّ أصل الكلام كلّ الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللّغات لعلّة، والدليل على ذلك أنّ جميع الكلام، الفتح فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخلة إلاّ في بعضه، في بعض اللّغات، لعلّة، فالأصل ما عمّ وهو الفتح<sup>8</sup>.

1 - ينظر اتحاف فضلاء البشر، البنا، ص 102.

2 - التّجوم الطّوابع، المارغني، ص 71.

3 - الفتح والإمالة، الدّاني، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، ص 12، بدون دار نشر ولا سنة طبع.

4 - التّجوم الطّوابع، المارغني، ص 296.

5 - هي سبعة أسباب: الكسرة، والياء، والانقلاب، والمشبّه بالمنقلب من الياء، والإمالة للإمالة، والألف التي ينكسر ما قبلها أو ما بعدها في بعض الاحوال، والألف المتطرّفة في ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف. ينظر الفتح والإمالة، الدّاني، ص 22.

6 - ينظر النشر، ابن الجزري، (32/2).

7 - ينظر الفتح والإمالة، الدّاني، ص 12.

8 - الكشف، مكّي، ص 168.

**الخلاصة:** المحققون من أهل العلم بالقراءات على أصليّة الفتح وهو ما ذهب إليه الإمام المارغني في اختياره، ولعلّه الصواب لما ذكرت وأشرت إليه من أدلة والله أعلم.

**الاختيار الثاني:** لورش في ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ (الأنفال: ٤٤)، وجهان: الفتح والتّقليل، والتّقليل هو المُقدّم<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** اختلف عن ورش في ﴿أَرِيكَهُمْ﴾، فروي عنه بالإمالة وهو المشهور ورُوي عنه بالفتح والتفخيم<sup>2</sup>. قال الدّاني في جامع البيان: "واختلف أهل الأداء من المصريّين عن أبي يعقوب عنه في قوله: ﴿وَلَوْ أَرِيكَهُمْ﴾ (الأنفال: ٤٤)، فروى بعضهم أنّه أخلص الفتح للرّاء وما بعدها فيه، وعلى ذلك عامّة أصحاب ابن هلال، وأصحاب أبي الحسن النحاس. وبذلك أقرّني أبو الفتح عن قراءته، وروى ذلك أداء محمد بن علي عن أصحابه عنه. وروى آخرون عنه أنّه قرأ الرّاء وما بعدها بين اللَّفْظَيْن، وبذلك أقرّني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما، وهو القياس<sup>3</sup> وذكر الشاطبي الوجهين في البيت الرَّابِع عشر بعد المائة الثالثة من حرزه<sup>4</sup> فقال:

وَذُو الرّاءِ ورشٌ بينَ يَينَ وفي أرَا كَهُم وذَوَاتِ اليَا لَهُ الخُلْفُ جُمْلًا

أشار الشاطبي إلى الوجهين ولم يختَر أو يقدّم أحدهما على الآخر، وقال في الكافي مرجّحاً وجه الإمالة: "وقد قرأتُ له -أي ورش- ﴿وَلَوْ أَرِيكَهُمْ﴾، في الأنفال بالفتح...، وبين اللَّفْظَيْن أشهر عنه<sup>5</sup>، ورجّح الخراز في القصد النَّافع بعد نقله كلاماً للدّاني - نحو التّقليل السابق من جامع البيان-، وجه الفتح فقال: "فيظهر من قول الإمام أبي عمرو، أنّ الفتح فيه أثر لأنّه الأكثر<sup>6</sup>".

هذا الاستنباط من الخراز فيه نظر؛ كيف لا وقد صرّح أبو عمرو في كلامه المنقول سابقاً من الجامع، والذي نقله الخراز أو نحوه في قصده، وكذا في كتابه الفتح والإمالة<sup>7</sup>، بتقديم الإمالة حيث قال: "وهو القياس"، إذاً فلما العدول عنه إلى غيره، وقد نصّ على الوجه المختار عنده، وهو الوجه

1 - التّجويد الطوالع، المارغني، ص 71.

2 - تحصيل المنافع، السّمّاللي، ص 204.

3 - جامع البيان، الدّاني، (699/2)، بشيء من التصرف، وينظر الفتح والإمالة، الدّاني، ص 195.

4 - حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 26.

5 - الكافي، ابن شريح، ص 61.

6 - القصد النَّافع، الخراز، ص 251.

7 - ينظر الفتح والإمالة، الدّاني، ص 196.

المختار لابن غلبون كما نصّ في التذكرة على أنّ ورشاً قرأ ما كان من الأفعال على وزن "أفعل" وفيه راء بعدها ياء أو كان رأس آية، بين اللفظين وما عداه بالفتح<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** لما سبق تعلم أنّ ما اختاره الإمام المارغني تبعاً للدّاني من تقديم وجه الإمالة في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَرَادُوا كَهَمُ﴾، هو الصّواب، والله أعلم.

**الاختيار الثالث:** عند الوقوف على ﴿كَلْتَا﴾ من قوله تعالى ﴿كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ (الكهف: ٣٣)، تُعدّ في حكم ذوات الياء؛ لأنّ ألفها للتأنيث والتاء مبدلة من واو<sup>2</sup>.

**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء من بصريين وكوفيّين في إمالة ألف ﴿كَلْتَا﴾، لاختلاف النّحويّين في أصلها أهى ألف تشية أم ألف تأنيث فتدخل في حكم ذوات الياء، إلى قولين، نصّ عليهما الدّاني في جامعهم فقال: "فأمّا قوله ﴿كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ (الكهف: ٣٣)، فإنّ النّحويّين اختلفوا في ألفها، فقال الكوفيون: هي ألف تشية وواحد كلتا "كلت"، وقال البصريّون: هي ألف تأنيث، ووزن "كلتا" فعلى (كإحدى)...، والتاء مبدلة من واو والأصل "كلوى" فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة المشبّعة في مذهب حمزة والكسائي ولا بين بين في مذهب أبي عمرو، ومذهب من روى التوسّط في اللفظ عن نافع؛ لأنّ ألف الاثنين لا يجوز إمالتها لكونها مجهولة لا يُعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضاً مشبّعة بما أصله ذلك من الألفات، وعلى الثاني يوقف عليها بالإمالة المشبّعة وغير المشبّعة في مذهب المسمّين-أي مذهب أبي عمرو ومن روى التوسّط عن نافع-، والقراء وأهل الأداء على الأول<sup>3</sup>.

قال ابن الجزري بعد نقله كلام الدّاني هذا: "نصّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيّون قاطبة كأبي العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط، وغيرهم، ونص على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله بن شريح<sup>4</sup>، وغيره<sup>5</sup>".

1 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 147.

2 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 71.

3 - جامع البيان، الدّاني، (761/2).

4 - الكافي، ابن شريح، ص 65.

5 - النشر، ابن الجزري، (79/2).



**الخلاصة:** على قول البصريين درج الإمام المارغني في اختياره، فقال بإمالة ألف ﴿كَلَّمَا﴾، مخالفاً بذلك الحافظ الداني وابن شريح وغيرهما، معللاً بأن الألف للتأنيث والتاء مبدلة من واو.

**الاختيار الرابع:** ذوات الياء التي لم تتصل بها الراء ولم تكن رأس آية في السور الإحدى عشر لورش فيها وجهان: الفتح والتقليل، والفتح هو المقدم<sup>1</sup>.

**الدراسة:** اختلف أهل الأداء عن ورش في إمالة أو تقليل ذوات الياء التي لم تكن بها راء قبل الألف ولم تكن من السور الإحدى عشر<sup>2</sup> وهي (طه، النجم، الشمس، الأعلى، الليل، الضحى، العلق، النازعات، عبس، القيامة، المعارج)، فقال بعضهم بإمالة ذلك في جميع الباب وقال آخرون بالفتح فيما ذكر.

قال الخراز في ما ليس قبل الألف فيه راء: "قال أبو عمرو<sup>3</sup>: اختلف أهل الأداء عنه -أي ورش- في هذا...، فقرأته على أبي الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح في ذلك كله، وقرأته على أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما، بالإمالة اليسيرة التي هي بين اللفظين، ثم قال وهو الصحيح الذي يؤخذ به رواية وتلاوة، وبذلك آخذ"<sup>4</sup>.

وإلى هذا الخلاف أشار الإمام الشاطبي في حزره<sup>5</sup> في البيت الرابع عشر بعد المائة الثالثة، قال:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ يَبِينُ وَفِي أَرَا ۞ كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان والمقدم الفتح أداء كما اختار المارغني لجريان عملهم على ذاك. **الاختيار الخامس:** رؤوس الآي التي اتصلت بها الهاء، لورش فيها وجهان: الفتح والتقليل، والفتح هو المقدم<sup>6</sup>.

**الدراسة:** اختلف أهل الأداء عن ورش في فتح أو تقليل رؤوس الآي المتصلة بها هاء التأنيث، على قولين فمنهم من أجراها مجرى سائر الباب فقال فيها بالتقليل ومنهم من استثنى الباب

1 - التجوم الطوالع، المارغني، ص 71.

2 - الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، ص 148، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4: 1412 هـ/1992 م.

3 - ينظر جامع البيان، الداني، (698/2-699).

4 - القصد النافع، الخراز، ص 253، وينظر النشر، ابن الجزري، (49/2).

5 - حزر الماني ووجه التهاني، الشاطبي، ص 26.

6 - ينظر التجوم الطوالع، المارغني، ص 71، وقد سماها صاحب التحقيق ذوات الياء بدل من رؤوس الآي، لكنني ارتأيت أن أخصصها بهذا اللفظ لوقوعه إلا في رؤوس آيات معينة والله أعلم.

لاتّصالها بهاء التّأنيث فذكر فيها الفتح، والخلاف أورده ابن الجزري في النّشر، فقال: " واختلّف عنه -أي ورش- فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها)، وذلك في سورة النّازعات والشمس نحو ﴿بَنِيهَا﴾، ﴿ضَحِيهَا﴾، ﴿سَوِيهَا﴾، ﴿دَحِيهَا﴾، ﴿مُرْسِيهَا﴾، ﴿جَلِيهَا﴾، سواء كان واوياً أو يائياً فأخذ جماعة فيها بالفتح، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي<sup>1</sup>، وأبي محمد مكي<sup>2</sup>، وابن شريح<sup>3</sup>، وغيرهم، وبه قرأ الداني<sup>4</sup> على أبي الحسن وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها بين بين وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآي، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب العنوان<sup>5</sup>، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي القاسم الخاقاني، وغيرهم<sup>6</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان وقدّم الإمام المارغني وجه الفتح تبعاً للداني، ومكي بن أبي طالب القيسي وابن شريح وغيرهم كابن برّي القائل في متن الدرر<sup>7</sup> مستثناً من باب الإمالة لورش رؤوس الآي المتصلة بها الهاء وذلك في البيت الواحد والخمسين بعد المائة:

إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ دُونَ هَاءٍ ❀ وَحَرْفٍ ذِكْرَاهَا لِأَجْلِ الرَّاءِ

**الاختيار السادس:** التّقليل لورش في هجاء فواتح السّور يكون في أحرف: الرّاء والحاء، والهاء والياء من فاتحة "مريم" وأمّا الهاء من "طه" فهي بالإضجاع<sup>8</sup>.

**الدّراسة: الإضجاع:** ويسمّى الإمالة الكبرى عند المتأخرين، وأمّا المتقدمين فيُطلقون عليه الإضجاع، وهو: تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه<sup>9</sup>.

1 - ينظر شرح الهداية، المهدوي، ص 107.

2 - لم يصرّح به ولكنه المفهوم من قوله، ينظر التبصرة، مكي، ص 390.

3 - ينظر الكافي، المهدوي، ص 63.

4 - ينظر جامع البيان، الداني، (2/699).

5 - ينظر العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأنصاري، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، ص 60، عالم الكتب، بيروت، ط: 1405هـ.

6 - النّشر، ابن الجزري، (2/48).

7 - متن الدرر اللّوامع، ابن برّي، ص 61.

8 - التّجويد الطّوابع، المارغني، ص 71.

9 - ينظر مختصر العبارات، الدوسري، ص 28 و31.

اختلف القراء في إمالة وفتح الألف من أسماء هاته الحروف الواقعة في فاتحي " مريم " و " طه "، وهي على التفصيل الآتي:

-أما "الراء" من فواتح السور التي تكون بها: فقد أمالها المصريون قاطبة<sup>1</sup>، وروى الأزرق عن ورش بين اللفظين<sup>2</sup>، وقال أبو عمرو الداني في الفتح والإمالة: " روى عبد الصمد وغيره عن ورش عن نافع بين اللفظين، وروى الأصبهاني عن أصحابه عن ورش بالفتح"<sup>3</sup>.

-وأما "الهاء" من فاتحة "مريم": اختلف عن ورش في إمالتها؛ حيث روى الأصبهاني عن ورش فتحها، واختلف عن الأزرق؛ فقطع له بين اللفظين أبو عمرو الداني<sup>4</sup> وصاحب التلخيص<sup>5</sup>، وابن غلبون في تذكرته<sup>6</sup>، وابن شريح<sup>7</sup> في كافيه<sup>8</sup>.

-وأما "الهاء" من فاتحة "طه": فالأصبهاني على فتحها، واختلفوا عن الأزرق فروى الجمهور عن ورش إمالتها محضاً، وهو الذي عليه الداني<sup>9</sup> والشاطبي<sup>10</sup> وصاحب التذكرة<sup>11</sup>، وغيرهم<sup>12</sup>. وروى عنه أبو معشر الطبري<sup>13</sup> بين اللفظين، وكذلك نقل الداني<sup>14</sup> رواية عبد الصمد عنه - أي بين اللفظين - كالهاء من فاتحة " مريم ".

-وأما "الياء" من فاتحة "مريم": فقد اختلف عن نافع من روايته؛ فأمالها بين اللفظين من أمال

1 - ينظر النشر، ابن الجزري، (66/2).

2 - ينظر المصدر نفسه، (67/2).

3 - الفتح والإمالة، الداني، ص 248، بتصرف.

4 - المصدر نفسه، ص 251.

5 - ينظر التلخيص في القراءات الثمان، أبو معشر الطبري، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، ص 322، مؤسسة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، بدون سنة طبع.

6 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 351.

7 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 152.

8 - ينظر النشر، ابن الجزري، (68/2).

9 - ينظر الفتح والإمالة، الداني، ص 251. قال الداني: "وبذلك قرأت على شيوخ المصريين".

10 - ينظر الأبيات رقم 738-740، من حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 58-59.

11 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 357.

12 - ينظر النشر، ابن الجزري، (68/2).

13 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطبري، ص 327.

14 - ينظر الفتح والإمالة، الداني، ص 251.

الهاء<sup>1</sup>، وفتحها عنه من فتح<sup>2</sup> على الاختلاف الذي ذكرته في الهاء<sup>3</sup>.  
 -وأما الحاء من فواتح الحواميم<sup>4</sup> السبع: فقد حكى فيها ابن الجزري وجهًا واحدًا وهو إمالتها  
 لورش من طريق الأزرق بين اللفظين فقط<sup>5</sup>، واقتصر عليه ابن أبي مريم في الموضح<sup>6</sup>، ومكي في  
 الكشف<sup>7</sup>، وحكى الداني الوجهين<sup>8</sup>، واقتصر الخياط في التبصرة<sup>9</sup> على وجه الفتح.  
**الخلاصة:** اتبع المارغني في تقليل الحروف المذكورة من فواتح السور، واضجاع الهاء من فاتحة "طه  
 لما كان عليه المحققون منهم كاللاني وابن غلبون ومكي وابن الجزري وغيرهم، وأخر ما ذكر من  
 الفتح في هاته الأحرف لأنه غير مقروء به من طريقهم -أي من طريق المارغني وشيوخه-<sup>10</sup>.  
**الاختيار السابع:** الإضجاع لقالون في ﴿هَارِ﴾ (التوبة: ١١٠)، هو المُقدَّم، وقُرئ بالفتح والتقليل،  
 وليس مقروءً به من طريقه<sup>11</sup>.

**الدراسة:** اختلف عن قالون في ﴿هَارِ﴾، فروى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزاز<sup>12</sup>، وهو  
 الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نسيط، ورواه أبو العزّ، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر بن

- 
- 1 - كاللاني، ينظر المصدر السابق، ص 251.
  - 2 - كابن غلبون، ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 357.
  - 3 - ينظر النشر، ابن الجزري، (69/2).
  - 4 - وهي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجن، والأحقاف.
  - 5 - ينظر النشر، ابن الجزري، (70/2).
  - 6 - ينظر الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، (1120/3)، الجماعة الخيرية  
 لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط1: 1414هـ/1993م.
  - 7 - الكشف، مكي، (188/1).
  - 8 - ينظر الفتح والإمالة، الداني، ص 256-257.
  - 9 - ينظر التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، أبو الحسن علي بن فارس الخياط، تحقيق رحاب محمد مفيد شقيقي، ص 478،  
 مكتبة الرشد ناشرون، بدون سنة طبع.
  - 10 - ينظر النجوم الطوالع، ص 319-320.
  - 11 - المرجع نفسه، ص 72.
  - 12 - علي بن سعيد بن الحسن أبو الحسن بن ذؤابة البغدادي، القزاز المقرئ، كان من جلة أهل الأداء، مشهور ضابط محقق  
 قرأ على إسحاق بن أحمد الخزاعي، وأبي عبد الرحمن اللهي، صاحبي البزي، وعلى أحمد بن فرح الضرير، وأبي بكر بن مجاهد،  
 وتصدر للإقراء مدة، قرأ عليه أبو الحسن الدارقطني، وصالح بن إدريس، وعامة البغداديين، قال الداني: مشهور بالضبط  
 والإتقان، ثقة مأمون، قال ابن الجزري: توفي قبل الأربعين وثلاثمائة فيما أظن والله أعلم. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص  
 170، وغاية النهاية، ابن الجزري، (544-543/1)

مهران، وغيرهم عن قالون من طريقه، وروى عنه الإمام أبو الحسين بن بويان، واقتصر على وجه الإمامة في التيسير<sup>1</sup>، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الداني للحلواني في جامعه<sup>2</sup>، وذكر الاختلاف عن قالون في الفتح والإمامة<sup>3</sup>، قال ابن الجزري: "وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين، والله أعلم"<sup>4</sup>.

وعلى وجه الإمامة اقتصر ابن شريح كذلك في الكافي<sup>5</sup>، وأبو علي الفارسي في الحجة<sup>6</sup>، ومكي في التبصرة<sup>7</sup>، وحكى السملالي في تحصيل المنافع<sup>8</sup> وجه التقليل، وقال علي بن فارس الخياط بوجه الفتح في تبصرته<sup>9</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان كما قال ابن الجزري والمقدم - كما اختار المارغني - وجه الإمامة الكبرى (الإضجاع)، وقد تبع في ذلك الداني وغيره من المحققين، ويبقى وجه التقليل الذي ذكره المارغني والسملالي كما مرّ محلّ دراسة وتنقيب، ولعلّه وجه ثالث صحيح في المسألة والله أعلم.

**الاختيار الثامن:** لقالون في "ها" و "يا" من فاتحة "مریم" الفتح، وقرئ له بالتقليل، وليس مقروءاً به من طريقه<sup>10</sup>.

**الدراسة:** اختلف عن قالون بين الفتح والإمامة بين (التقليل)، في "الهاء" و "الياء" من فاتحة سورة "مریم" فروى عنه جماعة الفتح وهو الوجه الذي قدمه واختاره الإمام المارغني، وروى عنه آخرون التقليل وهو الوجه الذي ردّه الإمام المارغني لعدم مجيئه من طريقه في القراءة، واختلاف الرواة هنا كاختلاف الرواة عن ورش في هذين الحرفين سواء، قال ابن الجزري: "واختلف عن

1 - ينظر التيسير، الداني، ص 120.

2 - ينظر جامع البيان، الداني، (1161/3).

3 - ينظر الفتح والإمامة، الداني، ص 57.

4 - ينظر النشر، ابن الجزري، (57/2).

5 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 124.

6 - ينظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، (224/4)، دار المأمون للتراث بيروت - دمشق، ط1: 1411هـ/1991م.

7 - التبصرة، مكي، ص 389.

8 - تحصيل المنافع، السملالي، ص 213.

9 - لم يصرح به نطقاً ولكنّه المفهوم من قوله هناك، ينظر التبصرة، الخياط، ص 290.

10 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 72.

نافع من روايته - يعني رواية قالون ورواية ورش - فأماها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فيما قدّمنا وفتحها عنه من فتح على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء<sup>1</sup>، وقد ذكر في الهاء هذا الاختلاف كما أسلفت الإشارة إليه سابقاً.

وأشار الإمام الشاطبي إلى وجه التقليل لقالون تبعاً للداني في تيسيره<sup>2</sup>، وذلك لجواز القراءة به، وإن كان ليس من طريقه كما نبّه إليه ابن الجزري في النشر<sup>3</sup>، قال الشاطبي في البيت الحادي والأربعين بعد المائة السابعة من حرزه<sup>4</sup>:

وَذُو الرَّاءِ لَوَرَشٍ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٌ ﴿٦٩﴾ لَدَى مَرِيَمَ هَايَا وَحَا جِيْدُهُ حَلَا

**الخلاصة:** قول المارغني: "لا يُقرأ به" - أي وجه التقليل لقالون - فيه نظر كما نبّه<sup>5</sup> إلى ذلك الدكتور محمد طالبي في تحقيقه كتاب "النجوم الطوالع"، كيف وقد تظافر الأئمة على نقله؛ فصرّح مكّي<sup>6</sup> بإمالة نافع لهما - أي لـ "الهاء" و "الياء" - ووافقه ابن شريح في الكافي فقال: "وقرأتهما أيضاً لنافع بين اللفظين"<sup>7</sup>، ولهذا كان - كما قال الدكتور محمد طالبي متعقباً على كلامه<sup>8</sup> - الأولى للإمام المارغني أن يقول والقراءة بالتقليل جائزة لكن ليست من طريقنا كما هو معتاده، وعلى هذا جاء اختيار المارغني بتقديم الفتح لقالون في "الهاء" و "الياء" من فاتحة "مريم"، والله أعلم.

**الاختيار التاسع:** عند الوقف على الألفات قبل الراء المكسورة، فإنّها تُمال كحال الوصل<sup>9</sup>.

**الدّراسة:** أجمع العلماء على أنّ ما جرى فيه أحد الأوجه الثلاثة ( الإمالة الكبرى أو التقليل أو الفتح)، حال الوصل فإنّه يجري عليه ذلك حال الوقف سواء، واستثنوا من ذلك ما كان من الكلم التي فيهنّ الراء مجرورة ووقعت طرفاً بعد الألف الزائدة أو المبدلة نحو قوله ﴿النَّهَارِ﴾، ﴿الْبَجَارِ﴾، وشبهها، قال الداني: " فإنّ قوماً من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف على ذلك في

1 - ينظر النشر، ابن الجزري، (69/2).

2 - ينظر التيسير، الداني، ص 147.

3 - ينظر النشر، ابن الجزري، (69/2).

4 - حرز الأمانني ووجه التّهاني، الشاطبي، ص 59.

5 - ينظر هامش النجوم الطوالع، المارغني، ص 324.

6 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 585.

7 - الكافي، ابن شريح، ص 152.

8 - ينظر التنبيه الذي أحلت إليه رقم 5 من هامش هاته الصفحة.

9 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 72.

مذهب من أماله في الوصل، أو قرأه بين اللَّفْظَيْن بإخلاص الفتح للاعتداد بالعارض، وإلى هذا ذهب ابن المنادي<sup>1</sup> وأحمد بن نصر الشَّدائي<sup>2</sup>، وابن أَشْتَه، وهو مذهب البصريين، وحكاه داود بن أبي طَيِّية في كتابه عن ورش، قال الداني<sup>3</sup>: "وأحسبه قال قياساً"، وذهب آخرون إلى الوقف بإمالة دون إمالة (التقليل) على ذلك كله وهذا في مذهب من أمال حال الوصل وأشار<sup>4</sup> في الوقف إلى جرّة الإعراب، فكان بين بين لبقاء أثر الحركة فيه، وبهذا قال أبو طاهر ومن أخذ عنه وحكى قراءته على ابن مجاهد كذلك، وذهب آخرون إلى تسوية الوقف بالوصل لعدم الاعتداد بالعارض، وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب، وابن مجاهد، وسائر من لقيناه من أهل الأداء، ثم قال الداني: "وبه قرأت<sup>5</sup>"، وذكر الأقوال الثلاثة ابن الباذش في الاقتناع<sup>6</sup>.

وعلى مذهب التسوية بين الوصل والوقف اقتصر الداني في التيسير<sup>7</sup>، وتبعه الشاطبي فقال في البيت الرابع والثلاثين بعد المائة الثالثة من حرزه<sup>8</sup>:

1 - أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن المنادي، أبو الحسين المقرئ الحافظ البغدادي، قرأ على جماعة، وأخذ عنهم القراءات، كإدريس بن عبد الكريم، وسليمان بن يحيى الضبي، والفضل بن مخلد، وسمع الحديث من جده أبي جعفر، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبي بكر الصغاني، وأبي داود السجستاني، وطبقتهم، قرأ عليه أحمد بن نصر الشَّدائي، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وروى عنه أبو عمر بن حيويه، ومحمد بن فارس الفوري وجماعة، قال الداني: مقرئ جليل، غاية في الإتقان، فصيح صاحب سنة، وقال الخطيب: كان صلب الدين، شرس الأخلاق، صنف أشياء وجمع. توفي في المحرم، سنة ست وثلاثين وثلاثمائة. ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 161-162، وغاية النهاية، ابن الجزري، (44/1).

2 - أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم أبو بكر الشَّدائي البصري إمام مشهور، قرأ على عمر بن محمد بن نصر الكاغي والحسن بن بشار بن العلاف صاحبي الدوري وابن مجاهد ابن الأخرم محمد بن جعفر الحاربي وابن شنبوذ وغيرهم، قرأ عليه أبو الفضل الخزاعي وأحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب وأبو عمرو بن سعيد البصري وغيرهم، توفي بالبصرة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وقيل سنة سبعين وقيل سنة ست وسبعين، ينظر معرفة القراء الكبار، الذهبي، ص 180-181، وغاية النهاية، ابن الجزري، (144/1-145).

3 - قال الداني: "وأظنّ داود قال ذلك رأياً دون نقلٍ مسندٍ إلى نافع...، على أن زكريا بن يحيى المقرئ الأندلسي قد روى عن حبيب بن إسحاق المقرئ عن داود عن ورش عن نافع...، بالبطح في القراءة والوقوف" ينظر جامع البيان، الداني، (753/3).

4 - يعني الوقوف بالرّوم.

5 - ينظر الفتح والإمالة، الداني، ص 280-282.

6 - ينظر الاقتناع، ابن الباذش، (346/1-347).

7 - ينظر التيسير، الداني، ص 53.

8 - حرز الأمان ووجه التّهاني، الشاطبي، ص 27.

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا ❊ إِيمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَّلاً  
وقال مكّي في الكشف معلّلاً لهذا الوجه: " إذا كانت الإمالة جيء بها، لتدلّ على الأصل،  
فالإمالة لازمة في الوقف كالوصل" <sup>1</sup>.

**الخلاصة:** على الوجه المقتصر عليه من طرف المحققين كالدايني ومكي والشاطبي جرى اختيار  
المارغني واقتصراره على إجراء حال الوقف في هذا الباب على حال الوصل لضعف الأوجه الآخر  
نقلاً كما ذكر الدّاني في جامعهم، وإليه أشرت في الهامش، فليعلم.

**الاختيار العاشر:** ليس لورش عند وصل ❊ ذِكْرِي ❊ بـ ❊ أَلْبَارِ ❊ من قوله تعالى ❊ ذِكْرِي  
أَلْبَارِ ❊ (ص: ٤٥)، إلّا ترفيق الرّاء لذهاب الإمالة بسبب التّقاء الساكنين <sup>2</sup>.

**الدّراسة:** أُشْكِِلَ على شَرّاح الدّرر اللّوامع، قول ابن برّي في البيت الرّابع والسّتين بعد المائة من  
منظومته <sup>3</sup>: والخُلفُ في وصْلِكَ ذِكْرِي الدّارِ ❊ ورُقِّقْتُ في المذهبِ المُختارِ

فالخلف المذكور هنا، إمّا أن يكون في الإمالة وعدمها إذ البيت المذكور في باب الإمالة فهو  
مشكل كما قال المارغني؛ لأنّ الإمالة تتوقف على وجود ألف ❊ ذِكْرِي ❊، إذا وصلت  
بـ ❊ أَلْبَارِ ❊، وهي في هاته الحالة تُحذف لالتقاء الساكنين فلا إمالة فيها، وإن كان يعني بالخلاف  
بين ترفيق

الرّاء وتفخيمها كما ذكر السّملالي في تحصيل المنافع <sup>4</sup>، والخراز في القصد النّافع <sup>5</sup>، ففيه نظر لأنّ  
الرّاء من ❊ ذِكْرِي ❊ وقعت بين سبين؛ سبب قبلها يستدعي ترفيقها وهو كسرة الدّال، وسبب  
بعدها يستدعي إمالتها وهو الألف الممالة، والسبب الثاني يسقط لالتقاء الساكنين حال الوصل  
فيبقى السبب الأوّل فترقق الرّاء لأجله وعلى هذا اقتصر الإمام المارغني تبعاً لابن الجزري في  
النشر <sup>6</sup>، فتبين المقصود من قول الناظم ابن برّي "والخلف" في البيت المذكور آنفاً، أنّ الاختلاف

1 - الكشف، مكّي، ص 199.

2 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 72.

3 - متن الدّرر اللّوامع، ابن برّي، ص 63.

4 - ينظر تحصيل المنافع، السّملالي، ص 216.

5 - ينظر القصد النّافع، الخراز، ص 268.

6 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (107/2).



بين ترقيق الرّاء وتفخيمها لا إمالتها وعدمها<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** اختيار المارغني هذا هو القول الوحيد ولا خلاف<sup>2</sup> في المسألة؛ ولذلك تعقب النّاطم في قوله: "والخلف"، بقوله "فيه نظر"، بعد حكايته معنيين له: أحدهما بين إمالة الرّاء وعدمها من قوله تعالى ﴿ذِكْرَى﴾، حال وصلها بـ﴿أَلْبَارِ﴾، والثاني بين ترقيق الرّاء وتفخيمها، وردّ الأوّل على ما ذكرت سابقاً وأبقى الثاني واقتصر فيه على وجه ترقيق الرّاء لوجود سببه، والله أعلم.

**الاختيار الحادي عشر:** الخلاف في الوقف على المنون نحو ﴿فَرَى ظَهْرَةَ﴾ (سبأ: ١٨)، لا اعتبار له ولا عمل عليه وإنّما هو خلاف نحوي لا تعلّق له بالقراءة<sup>3</sup>.

**الدّراسة:** الخلاف في هاته المسألة مرجعه إلى اختلاف النّحاة في تعيين الألف المحذوفة، أهي الألف المبدلة من التّنوين أو هي المنقلبة عن الياء، قولان لأهل النّحو، فذهب الكوفيّون وبعض البصريّين كالخليل وسيبويه وغيرهما، إلى القول الأوّل، وذهب إلى القول الثاني أكثر البصريّين كالمازني والمروزي وغيرهما، ورجّح أبو عمرو الدّاني القول الأوّل منهما، ثمّ ذكر وجهاً ثالثاً عن الأخفش يقتضي عدم وجود الألف المبدلة من التّنوين، لحكايته أنّ ناساً من العرب يقولون "رأيتُ زيد" فيُجرون المنصوب كالمرفوع والمجرور، وقدّمه -أي الدّاني- لصحّة روايته عن العرب وسلامته من الكلفة بالبدل ثم بالحذف مع توفر المعنى<sup>4</sup>.

قال الدّاني في الجامع بعد ذكره الأقوال الثلاثة: "فمن أخذ بقول الكوفيّين والخليل وسيبويه ومن وافقهما وقف على نحو ﴿فَرَى ظَهْرَةَ﴾، في مذهب من روى الإمالة اليسيرة عن نافع كورش وغيره بالإمالة اليسيرة، ومن أخذ بقول أكثر البصريّين كالمازني والمروزي وغيرهما، وقف عليها في مذهب من رأى الإمالة الخالصة والإمالة اليسيرة بإخلاص الفتح، والعمل عند القرّاء وأهل الأداء

1 - ينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 328.

2 - ذكر المحقق للنّجوم الطوالع في هامشه: خلاف بين ترقيق الرّاء من ﴿ذِكْرَى﴾، إذا وُصلت بـ﴿أَلْبَارِ﴾ وإمالتها؛ فذكر أنّ الوجه الأوّل هو اختيار المارغني تبعاً لابن الجزري، وذكر أنّ الوجه الثاني هو مذهب الدّاني وشيخه ابن غلبون، ثم قال: "ولهذا نصّ النّاطم على الخلاف"، ينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 328. قلتُ في قول المحقق نظر؛ لأنّ الدّاني حكى إمالة الرّاء في هذا الموضع وأمثاله عن السّوسي وليس عن ورش ولا عن نافع، فليُتنبه. ينظر الفتح والإمالة، الدّاني، ص 284-291.

3 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 72.

4 - ينظر الفتح والإمالة، الدّاني، ص 293-295.

على الأوّل، وبه أقول لورود النصّ المذكور به ودلالة القياس على صحته<sup>1</sup>.

قال ابن الجزري في النشر: "وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عمّن أمال، وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - حيث قال: "وقد فحّموا التنوين وقفاً ورققوا"<sup>2</sup> وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: "وقد فتح قوم ذلك كله"<sup>3</sup>. قلت - أي ابن الجزري - ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنّما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية"<sup>4</sup>، ثم ذكر مذاهب النحاة في الألفات، وما بني عليها بعض أهل الأداء من اختلاف بين الفتح والإمالة فيها، أتبعها بقوله: "فدلّ مجموع ما ذكرنا أنّ الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنّما هو خلاف نحوي لا تعلّق للقراء به، والله أعلم"<sup>5</sup>.

والظاهر أنّه لا يوجد نصٌّ - كما قال ابن الجزري - عن أهل القراءة، ولم يذكر الدّاني نفسه نصاً في ذلك إلا أن يكون قد عني بالنص ما نقله عن أهل النّحو واختلافهم في تعيين الألف المحذوفة. الخلاصة: استطرادي في هذا الخلاف النحوي إنّما هو لبيان الخلاف المشار إليه في الترجمة وإلا فلا علاقة له بالقراءة ولا يترتب عليه أثر في تقديم وجه على آخر. وعلى ما قرّر ابن الجزري نحى المارغني، وقطع بعدم تعلّق هذا الخلاف بالقراءة وإنّما هو خلاف نحوي ليس له أثر في فنّ القراءة، كوّن القراءة سنّة متّبعة، والله أعلم.

حادي عشر: ما يتعلّق بباب الرّاءات:

الاختيار الأوّل: يرى أنّ من عبّر عن الرّاء بالإنشاد فقد تجاوز<sup>6</sup>.

الدّراسة: قد يُعبّر العلماء باصطلاح على مسمّى واحد وقد يزيدون على ذلك فتجد لمسمّى الواحد اصطلاحين أو أكثر ولا مشاحة في الاصطلاح إذا كان المسمّى واحداً ولم يغير من حقيقته،

1 - جامع البيان، الدّاني، (7606761/3)، بتصرّف.

2 - يشير إلى البيت رقم 337 من حرز الأمان، ينظر حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 27.

3 - ينظر فتح الوصيد، السخاوي، (469/2).

4 - النشر، ابن الجزري، (75/2).

5 - المصدر نفسه، (77/2).

6 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 72.

ويُضبط ذلك بمعرفة ما جرى عليه كل عالم في تصنيفاته وكتبه، لكن إذا تداخلت المفاهيم وغيّرت الأسماء من المسمّيات المتقاربة خاصّة؛ يحدث الخلط والغلط فيلزم تحديد الاصطلاحات بدقة ليؤدّي كلام الله ﷻ على الوجه المطلوب، وقبل عرض المسألة لابدّ أن أُحدّد كل مصطلح ليتبين وجه المفارقة بينها فأقول وبالله التوفيق وحده:

**الترقيق:** من الرقّة، وهو ضدّ السّمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه<sup>1</sup>.

**التّفخيم:** من الفخامة، وهي العظمة والكثرة فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، وهو قسيم التّريق<sup>2</sup>.

أمّا الإمالة، فسبق تعريفها<sup>3</sup> في بداية الباب العاشر، فأغنى عن إعادته هنا.

درج جماعة من علماء القراءات على تسمية التّريق للرّاء، إمالة صغرى أو بين اللفظين كما هو المعروف عن ابن غلبون في التذكرة<sup>4</sup> وتلميذه الدّاني في التيسير<sup>5</sup> وغيرهما، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا عُرف ذلك عنهما وعن غيرهما وضُبطت المفاهيم كما أسلفت القول، لكن يُشكل هنا أنّنا إذا وصفنا تريق الرّاء مثلاً بالإمالة فكيف نصفها إذا كانت مرققة ومفتوحة غير مُمالة على ما جرى عند ابن الجزري وغيره؟، لذا كان نقد المارغني تبعاً لابن الجزري وجيه، قال ابن الجزري في النّشر: "وقد عبّر قوم عن التّريق في الرّاء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الدّاني<sup>6</sup> وبعض المغاربة، وهو تجوّز؛ إذ الإمالة أنْ تَنَحَوَ بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء، والتّريق إنحاف صوت الحرف فيمكن اللفظ بالرّاء مرققة غير مُمالة ومُفخمة مُمالة، وذلك واضح في الحسّ والعيان وإنْ كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلّا التّريق، ولو كان التّريق إمالة لم يدخل على المضموم والسّاكن ولكانت الرّاء المكسورة مُمالة، وذلك خلاف إجماعهم، ومن الدليل أيضاً على أنّ الإمالة غير التّريق أنّك إذا أملت ﴿ذِكْرِي﴾ التي هي "فعلى" بين بين، كان لفظك بها غير لفظك ﴿ذِكْرِي﴾

1 - النّشر، ابن الجزري، (90/2)، وينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 232.

2 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (90/2)، وينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 233.

3 - ينظر الصفحة رقم 95 من هذا البحث.

4 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 161 وما بعدها.

5 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 55 وما بعدها.

6 - وهو ما جرى عليه في كتابه التيسير كما بيّنت، أمّا في كتابه التّحديد فسار على استعمال لفظ التّريق بدل الإمالة، ينظر التّحديد، الدّاني، ص 152 وما بعدها.

(ص: ٤٨)، المذكّر وفقاً إذا رَقَّتْ، ولو كانت الرّاء في المذكّر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء وليس كذلك، ولا يُقال: إنّما كان اللفظ في المؤنّث غير اللفظ في المذكّر لأنّ اللفظ بالمؤنّث ممال الألف والراء واللفظ بالمذكّر ممال الرّاء فقط، فإنّ الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة، ولا تفخيم، بل هو تبع لما قبله فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممّالا بالتبعية كما أمّلنا الرّاء قبله في المؤنّث بالتبعية، ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولا مزيد على هذا في الوضوح، والله أعلم<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** بعد هذا التفصيل والشرح الوافي من ابن الجزري فما ينبغي للمارغني إلّا اتّباع ما خلّص إليه من التّفريق بين المصطلحين وعلى ذلك أطلق المارغني لفظ "تجوّز" على ما درج عليه الإمامان ابن غلبون وتلميذه النجيب الدّاني ومن درج على مسلكهما في اعتبار التّريق إمالة لما يلحق ذلك من الغموض والإشكال لمرتادي هذا الفنّ والله أعلم.

**الاختيار الثاني:** الأصل الأصيل في الرّاء هو التّريق باعتبار أنّها ليست من حروف الاستعلاء<sup>2</sup>، ولما شابهتهم في المخرج أصبح لها أصل ثاني وهو التّفخيم<sup>3</sup>.

**الدّراسة:** اختلف علماء القراءات هل الأصل في الرّاء التّفخيم، أم التّريق، أو كلاّ منهما أصل، على ثلاثة أقوال، ذهب الجمهور ومنهم مكي بن أبي طالب القيسي وابن الباذش وغيرهما، إلى الأوّل واحتج<sup>4</sup> لهم مكيّ فقال في الكشف: "اعلم أنّ الرّاءات أصلها التّغليظ والتّفخيم ما لم تنكسر الرّاء، فإذا انكسرت غلبت عليها، فخرجت عن التّفخيم إلى التّريق...، والدّليل على أنّ أصلها التّغليظ أنّ كلّ راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كلّ راء يجوز فيها التّريق"<sup>5</sup>. قال في منح الفريدة الحمصية: "ومفاد هذا الكلام أنّ التّفخيم فيها هو الأعمّ، والأعمّ هو أصل للأخص"<sup>6</sup>، واحتجّ غيره على أنّ أصل الرّاء التّفخيم بكونها متمكنة لقرب مخرجها من مخرج

1 - النشر، ابن الجزري، (90/2-91).

2 - حروف الاستعلاء هي المجموعة في قولك: "قط خصّ ضغط" ينظر البيت رقم: 266 من متن الدرر اللوامع، ابن بري، ص 80.

3 - ينظر التّجوم الطوابع، المارغني، ص 72-73.

4 - ينظر النشر، ابن الجزري، (108/2).

5 - الكشف، مكي، ص 209.

6 - منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، ابن عزيمة، ص 188.

حروف الإطباق وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار<sup>1</sup>، ووافق ابن الباذش مكياً فيما ذهب إليه فقال في الإقناع: " أصل الرّاء الفتح<sup>2</sup>، حتى يدخل عليها ما يُحدث التّريق<sup>3</sup>، وتابعهم على ذلك المهدوي في شرح الهداية<sup>4</sup>، وذهب آخرون إلى القول الثاني، فقد نقل السّمالي في تحصيل المنافع عن ابن مطروح<sup>5</sup> قوله: " وقال ابن مطروح: الأصل في الرّاء التّريق وإنّما فخّم منها ما فخّم حملاً على حروف الاستعلاء<sup>6</sup>". وهذا قول ضعيف مستبعد لذا قال ابن عزيمة بعد ذكره هذا المذهب: "وقد استُضعف هذا الرأي وأُخمل ولم يُحتفل بذكره في أغلب كتب القراءات<sup>7</sup>".

ونحن فريق آخر إلى القول الثالث فتوسّط بين القولين الأولين، قال ابن الجزري: " وقال آخرون: ليس للرّاء أصل في التّفخيم، ولا في التّريق، وإنّما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فتُرَقّق مع الكسرة لتسفلها وتُفخّم مع الفتحة والضّمة لتصعّدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها<sup>8</sup>".

الخلاصة: لم يرتض الإمام المارغني أحد هاتيه المذاهب بعينه مقتصرًا عليه وإنّما حاول الجمع بينها ليخلص إلى ما اختاره وذلك بأنّ الرّاء من حروف الاستيفال (وهي ما عدا حروف الاستعلاء) المشار إليها سابقاً؛ وحروف الاستيفال الأصل فيها التّريق، لكن لما قارب مخرجها مخرج حروف الاستعلاء، أعطيت حكمها من التّفخيم فخرجت عن أصلها الأوّل وصار التّفخيم أصلاً ثانياً لا يحتاج إلى سبب بخلاف الأصل الأصيل وهو التّريق يحتاج إلى سبب<sup>9</sup>، قال محقق النجوم الطوالع:

1 - ينظر النشر، ابن الجزري، (108/2).

2 - يعني به التّفخيم.

3 - الإقناع، ابن الباذش، (324/1).

4 - ينظر شرح الهداية، المهدوي، ص 141.

5 - عبد الله بن محمد بن مطروح أبو محمد التحيبي البلسني مقرئ حاذق ولي القضاء بدانية، أخذ القراءات عرضاً عن محمد بن أيوب بن نوح الغافقي ولازمه، مات سنة خمس وثلاثين وستمائة وله ستون سنة، ينظر غاية النهاية، ابن الجزري، (454/1).

6 - ينظر تحصيل المنافع، السّمالي، ص 220.

7 - منح الفريدة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 188.

8 - النشر، ابن الجزري، (108/2).

9 - ينظر النجوم الطوالع، ص 333-334.

"وهذا التفصيل من مفردات اختياره"<sup>1</sup>.

الاختيار الثالث: يجوز لورش في ﴿حَيْرَانَ﴾ (الأنعام: ٧١)، الوجهان: التفخيم والترقيق، والتفخيم هو المُقَدَّم<sup>2</sup>.

الدِّراسة: اختلف أهل الأداء من القراء عن ورش في ﴿حَيْرَانَ﴾، بين تفخيم رائه وترقيقها على الأصل، فذهب جماعة منهم الداني في التيسير إلى ترقيقها بل اقتصر عليه<sup>3</sup>، وكذا شيخه ابن غلبون في التذكرة<sup>4</sup>، ومكي في التبصرة<sup>5</sup>، وابن عزيمة في المنح الفريدة<sup>6</sup>، وحكى الداني القول الثاني (تفخيمها) في جامعها، قال الداني: "فأقرأني ابن خاقان ﴿حَيْرَانَ﴾ بإخلاص الفتح<sup>7</sup> لامتناعه من الصِّرف بكون مؤنثه "حيري"، وكذلك نصّ عليه إسماعيل النحاس في كتابه في الأداء، وكذلك رواه أيضا عامة أصحاب أبي جعفر أحمد بن هلال عنه..."<sup>8</sup>. وذكر الشاطبي الوجهين في حزره<sup>9</sup> فقال في البيت السابع والأربعين بعد المائة الثالثة:

وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ ﴿حَيْرَانَ﴾ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلَا

قال القاضي في شرحه هذا البيت: "بعض أهل الأداء... تقبل عن ورش لفظ حَيْرَانَ بتفخيم الراء أي أخذه ونقله عنه، ومفهوم هذا: أن البعض الآخر رواه عنه بالترقيق على الأصل"<sup>10</sup>.

لذا فاختيار المارغني التفخيم بتقديمه أداء فيه نظر؛ قياساً على لفظ ﴿عِمْرَانَ﴾ بدافع منع الصرف الناتج عن الاشتراك في النقل مع التقارب في الوزن<sup>11</sup>، لا يُصَيِّرُ هذا الوجه هو المُقَدَّم وإن جاز! كون الترقيق اختيار جمع من الأئمة المحققين، وهو الأصل الأصيل في الراء كما اختار هو نفسه

1 - المرجع السابق، ص 73.

2 - المرجع نفسه، ص 73.

3 - ينظر التيسير، الداني، ص 55.

4 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 163.

5 - ينظر التبصرة، مكي، ص 409.

6 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 404-405.

7 - يعني به التفخيم على اصطلاحه.

8 - جامع البيان، الداني، (777/2).

9 - حزر الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 28.

10 - الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ص 164.

11 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 336.

وأُسلفت ذكره قبل<sup>1</sup>؛ لهذا اختاره السملالي في تحصيل المنافع<sup>2</sup>، رغم ذكره علّة تفخيمها قياساً على ﴿عِمْرَانَ﴾.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان، التّريق والتّفخيم في الرّاء إلّا أنّه يُقدّم التّريق جرّياً على الأصل وطرداً للباب، وجواز التّفخيم قياساً على ﴿عِمْرَانَ﴾، بدافع الاشتراك في النّقل مع الاقتراب في الوزن، والله أعلم.

**الاختيار الرابع:** لورش في ﴿إِرَمَ﴾ (الفجر: ٧)، الوجهان: التّفخيم والتّريق، والتّفخيم هو المُقدّم<sup>3</sup>. **الدّراسة:** اختلف عن ورش في ﴿إِرَمَ﴾، فقليل بتفخيم رائه وقليل بترقيقها، ذهب جماعة منهم أبو الحسن بن غلبون في التذكرة<sup>4</sup>، وأبو الطاهر صاحب العنوان<sup>5</sup>...، ومكيّ في التبصرة<sup>6</sup>، إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها، وبه قرأ الدّاني<sup>7</sup> على شيخه ابن غلبون، وذهب الباقر إلى تفخيمها من أجل العجمة، وهو الذي حكاه الدّاني في التّيسير<sup>8</sup>، وابن شريح في الكافي<sup>9</sup>، والمهدوي في شرح الهداية<sup>10</sup>...، والشّاطبي في الحرز<sup>11</sup>. والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها. وقد ذكرهما الدّاني<sup>12</sup> في جامع البيان<sup>13</sup>.

1 - ينظر الاختيار الثاني بالصفحة رقم: 110-111-112 من هذا البحث.

2 - ينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 221.

3 - المرجع نفسه، ص 73.

4 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 161.

5 - العنوان، أبو طاهر الأنصاري، ص 62.

6 - ينظر التبصرة، مكي، ص 409.

7 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (778/2).

8 - ينظر التّيسير، الدّاني، ص 56.

9 - الكافي، ابن شريح، ص 75.

10 - شرح الهداية، المهدوي، (147/1).

11 - قال في البيت رقم 345: وَفَخَمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمَ وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً، ينظر حرز الأمانى ووجه التّهباني، الشّاطبي، ص 28.

12 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (777/2).

13 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (96/2).

أصل الخلاف في ﴿إِرَمَ﴾، بين عجمة اللفظة وعربيّتها، فمن اعتبرها أعجمية أجرى فيها التّفخيم للعجمة؛ إذ هي صارفة عن الأصل الأصيل في الرّاء (الترقيق)، ومن اعتبرها لفظة عربيّة رَقّقها لوجود سببه وهو الكسرة السّابقة للرّاء<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** تبع الإمام المارغني في اختياره ما جرى عليه الدّاني في تيسيره من اعتبارها لفظة أعجميّة فقال بتفخيمها وما قطع به ابن برّي في الدّرر اللّوامع<sup>2</sup>؛ فأجاز الوجهين وقَدّم التّفخيم أداءً لما ذكرتُ.

**الاختيار الخامس:** لورش في ﴿الإشْراوِ﴾ (ص: ١٧)، الوجهان: التّفخيم والترقيق، والتّفخيم هو المُقدّم<sup>3</sup>.

**الدّراسة:** اختلف في تفخيم وترقيق الرّاء من لفظ ﴿الإشْراوِ﴾، فذهب إلى تفخيمه لوقوع حرف الاستعلاء بعده من غير التّنظر إلى حركته، جماعة منهم ابن شريح في الكافي<sup>4</sup>، وابن عزيمة الإشبيلي في المنح<sup>5</sup>، وابن المرباط في التّقريب والحرش<sup>6</sup>، وهو اختيار الدّاني في التيسير<sup>7</sup> وجامع البيان<sup>8</sup>، وتفرّد ابن غلبون في التذكرة<sup>9</sup>، بترقيق رائه لتحرك حرف الاستعلاء وهو "القاف" بعدها بالكسر الموجب للاستيفال، فراعى الحركة ولم يهملها كما فعل أصحاب القول الأوّل فرقق الرّاء لأجلها<sup>10</sup>.

وقد عارضه تلميذه الدّاني وناقشه فيما ذهب إليه في كتابه الفتح والإمالة ثم قال: "ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء لقراءة ورش عن نافع من المصريّين وغيرهم في إخلاص الفتح - يعني التفخيم

1 - ينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 338.

2 - البيت رقم 174: وَفُحِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَإِرَمَ ❀ فِي التَّكْرُرِ بَفَتْحٍ أَوْ بَضَمٍ، ينظر متن الدّرر اللّوامع، ابن برّي، ص 65.

3 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 73.

4 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 76.

5 - ينظر منح الفريدة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 410-411.

6 - ينظر التّقريب والحرش، ابن المرباط، ص 132.

7 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 57.

8 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (784/2).

9 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، 164.

10 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 73.



على اصطلاحه كما مرّ معنا - للرّاء وإثما قال ذلك شيخنا - رحمه الله - في ما أحسبه قياساً دون أداء لإجماع الكلّ على خلاف ما قاله...<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان وإن كان قد تفرّد ابن غلبون بوجه الترقيق، لكن المقدّم الفتح، وهو الذي يطمئنّ إليه القلب واختاره المارغني وقدمه أداءً أتباعاً للحافظ الدّاني.

**الاختيار السادس:** لورش في ﴿ذَكَرَ﴾ وأخواتها الوجهان: التّفخيم والترقيق، والتّفخيم هو المقدّم، لكن إذا اجتمعت مع مدّ البدل فيمتنع التّريق على توسّطه؛ أي ليس مع التوسّط إلاّ التّفخيم<sup>2</sup>.  
**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء عن ورش في لفظ ﴿ذَكَرَ﴾ وأخواتها<sup>3</sup> بين تفخيم الرّاء منها وترقيقها، فذهب إلى القول الأوّل، الدّاني في التّيسير<sup>4</sup>، وابن الباذش في الكافي، لكنّه استثنى لورش ﴿صِهْرًا﴾؛ فحكى فيها وجه التّريق وصلاً ووقفاً، ونصّ على قراءته له في هاته اللفظة على هذا الوجه، ثمّ عمّم جميع الباب على ذلك<sup>5</sup>، ومكي في التبصرة<sup>6</sup> إلاّ أنّه استثنى ﴿صِهْرًا﴾، فحكى فيها قراءته بالوجهين.

وذهب إلى القول بالتّريق في جميع الباب ابن غلبون في التّذكرة<sup>7</sup>، وفصل ابن عزيمة في المنح؛ فذكر تفخيم الرّاء في جميع الباب إلاّ ﴿صِهْرًا﴾، وصلاً، وترقيقها في الوقف، وأبقى ﴿صِهْرًا﴾ على الأصل في ترقيقها، وعلّل ذلك بعدم الاعتداد بالهاء حاجزاً لخفائها<sup>8</sup>.

وإلى الوجهين أشار الشاطبي وقدم وجه التّفخيم<sup>9</sup>، في البيت السادس والأربعين بعد المائة الثالثة من حرزه<sup>1</sup> فقال: وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ ❀ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

1 - الفتح والإمالة، الدّاني، ص 326. ومناقشة شيخه هناك فلتنظر فإنّها مهمّة.

2 - التّحجيم الطوالع، المارغني، ص 73.

3 - وهي: ﴿إِمْرًا﴾ (الكهف: ٧٠)، و﴿سِتْرًا﴾ (الكهف: ٨٧)، و﴿وِزْرًا﴾ (طه: ٩٨)، و﴿حِجْرًا﴾ (الفرقان: ٢٢، ٥٣)،

و﴿صِهْرًا﴾ (الفرقان: ٥٤)، ينظر المرجع نفسه، ص 341.

4 - ينظر التّيسير، الدّاني، ص 56.

5 - ينظر الكافي، ابن الباذش، ص 76.

6 - ينظر التبصرة، مكي، ص 212.

7 - ينظر التّذكرة، ابن غلبون، ص 164.

8 - ينظر منح الفريضة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 412.

9 - ينظر الوافي، القاضي، ص 164.

وبالوجهين قرأ الداني على شيوخه وقدم التفخيم لآثريته، قال في الجامع: " فأقرأني ذلك أبو الحسن بإمالة الرّاء بين بين -يعني التّريق- وصلاً ووقفاً لأجل الكسرة وضعف الساكن الحائل بينها وبين الرّاء. وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح بإخلاص الفتح -يعني التفخيم- مناقضة للأصل، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريين وغيرهم. وكذلك رواه جميع أصحاب أبي يعقوب وأبي الأزهر وداود عنهم عن ورش...، والأوّل أقيس والثاني آثر"<sup>2</sup>.

الخلاصة: اختيار المارغني جاء تبعاً للدّاني والشّاطبي في جواز الوجهين وتقديمهما التفخيم في جميع الباب أمّا اقتصاره على وجه التفخيم في اجتماع نحو ﴿ذِكْرًا﴾، مع مدّ البدل في حال توسّطه، فكان تبعاً لما حكاه الصّفاقسي في غيث النّفع، وملخصه: أنّ ﴿ذِكْرًا﴾، ونحوه فيه لورش وجهين، التفخيم وهو المقدّم في الأداء لقوّته، والتّريق، وسواء وُصل أو وُقف عليه، فإن وصل واجتمع بمدّ البدل - فلا يجري على التّوسط في البدل إلّا وجه التفخيم في الرّاء<sup>3</sup>.

الاختيار السّابع: تُفخّم الرّاء في كلّ من: ﴿أَلَمْرءِ﴾ و﴿فَرْيَةٍ﴾ و﴿وَمَرِيَمَ﴾، ولا اعتبار لوجود الكسر أو الياء بعد الرّاء، وإنّما العبرة بتقدّمهما لا بتأخّرهما<sup>4</sup>.

الدّراسة: اختلف أهل الأداء في تفخيم وترقيق الرّاء من الألفاظ المذكورة بالترجمة، فرّق في المنح الفريدة، لورش فقط ما وقع بعد الرّاء همز كـ ﴿أَلَمْرءِ﴾، وفخّمها للآخرين، ورّق اللفظين الآخرين لجميع القراء<sup>5</sup>، ونحوه قال مكّي في التبصرة<sup>6</sup>، ووافقهما ابن شريح في ترقيق اللفظتين ﴿فَرْيَةٍ﴾ و﴿وَمَرِيَمَ﴾ لجميع القراء وخالفهما في لفظ ﴿أَلَمْرءِ﴾ فقال: روي عنه -أي ورش- ترقيقه والتّفخيم أكثر وأحسن<sup>7</sup>، وذكر الدّاني الوجهين في ﴿أَلَمْرءِ﴾، وقدم التفخيم فيه فقال في جامع البيان: " وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قرائهم ترقيق الرّاء في قوله: ﴿أَلَمْرءِ﴾، حيث وقع من أجل الهمزة وتفخيمها أقيس

1 - حرز الأمانى ووجه التّهابي، الشّاطبي، ص 28.

2 - جامع البيان، الدّاني، (77/2-779)، بتصرف قليل.

3 - ينظر غيث النّفع، الصّفاقسي، (424/1).

4 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 73.

5 - ينظر المنح الفريدة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 419-421.

6 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 408.

7 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 73 و76.

لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت<sup>1</sup>. وذهب ابن الجزري إلى التفخيم في جميعها لجميع القراء فقال في النشر: "وذهب المحققون، وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما أي ﴿فَرِيَّةٌ﴾ و﴿مَرِيَمٌ﴾، وهو الذي لا يوجد نصّ على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصّواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح...، والتفخيم لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش، وغيره في ذلك...، ثم ذكر خلاف العلماء في ﴿أَلَمَرَّةٌ﴾، وقال: "والتفخيم هو الأصحّ والقياس لورش، وجميع القراء"<sup>2</sup>.

**الخلاصة:** اختار المارغني تبعاً لابن الجزري، التفخيم في جميعها وجهاً واحداً لجميع القراء واقتصراره عليه فيه نظر؛ إذ كيف تُهمل نصوص الأئمة المتوافرة والقاضية بجواز الترقيق؛ بل الاقتصار عليه وتخطئة من يقول بضده في نحو ﴿مَرِيَمٌ﴾، قال الحصري في البيت الخامس والستين بعد المائة من قصيدته<sup>3</sup>: وَإِنْ سَكَنْتَ وَالْيَاءُ بَعْدُ كـ "مَرِيَمٍ" فَرَقُّ وَخَطُّيْ مَنْ يُفَحِّمُ بِالْقَهْرِ فكان الأولى للمارغني أن يقول بجواز الوجهين ويقدم الوجه الذي اختار أداءً تبعاً للمحققين، والله تعالى أعلم ونسبة العلم إليه أسلم.

**الاختيار الثامن:** حال الوقف على الراء المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة، ولا يوجد قبلها سبب للترقيق، فإنه يُوقف عليها بالتفخيم، وهو الصّحيح، وإن حُكي الخلاف في بعضها<sup>4</sup>.  
**الدّراسة:** الخلاف هنا مردّه إلى الخلاف بين أصل الراء أهو التفخيم أو الترقيق، وهل كلاً منهما مُتَوَقَّفٌ على سبب متى حصل استوجب ذلك الوجه أم أن أحدهما مُتَوَقَّفٌ عن سببه والآخر على عدم سبب الأول فمتى عُدّ سبب الوجه الأوّل تحقق الوجه الثاني؟

قال ابن الجزري: "اختلف القراء في أصل الراء هل هو التفخيم، وإنما تُرَقِّق لسبب أو أنّها عريّة عن وصفي الترقيق والتفخيم فتُفخِم لسبب وتُرَقِّق لآخر؟"<sup>5</sup>.

1 - جامع البيان، الدّاني، (784/2).

2 - النشر، ابن الجزري، (102/2).

3 - القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، الحصري، تحقيق توفيق بن أحمد العبقري، ص 131، مكتبة أولاد الشيخ، ط1: 1423هـ/2002م.

4 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 74.

5 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (108/2).

وقد فصلت القول في أصليّة الرّاء سابقاً<sup>1</sup> فأغنى عن إعادته هنا، وعرفنا أنّ من العلماء من ذهب إلى أنّ الأصل في الرّاء التّفخيم وإثما تُرَقّق لسبب، كمكّي<sup>2</sup> وابن الباذش<sup>3</sup> وغيرهما، ومّن ذهب إلى أنّ الأصل في الرّاء التّريق وإثما تُفخّم لسبب، كابن مطروح فيما نقل عنه السّمالي في تحصيل المنافع<sup>4</sup>، لكن سأجري على ما اختاره الإمام المارغني في هذا؛ إذ كان جيّد التّحرير لهاته المسألة وفصل فيها تفصيلاً بارعاً قد لا تجده عند غيره، جامعاً بذلك بين أقوال أهل العلم، قال المارغني: " فقول الجمهور (الأصل في الرّاء التّفخيم)، مرادهم به الأصل الثاني -يعني التّفخيم- الحاصل بسبب المشابهة لحروف الاستعلاء، وقول بعضهم الأصل فيها التّريق مراده الأصل الأوّل، فلا مخالفة بين القولين في المعنى...، وقيل ليس للرّاء أصل في التّفخيم ولا في التّريق، وإثما يعرضان لها بسبب حرّكتها... "5.

**الخلاصة:** بعد هذا الاستطراد يظهر بأنّ اختيار المارغني هذا؛ أعني الأصل الأصيل في الرّاء التّريق والذي يكون بسبب فمّي فقد فُخّمت الرّاء هو الوجيه والصّحيح في المسألة، وإنّ كان فيما يبدو لي هذا الحكم ليس مقتصرّاً على حال الوقف فقط بل يجري حتى على حال الوصل فالسّبب قد يُوجد وقد يُعدم وصلاً ووقفاً، والله اعلم.

**الاختيار التاسع:** حال الوقف على ﴿أَنْ إِسْرِ﴾ (طه: ٧٦) و (الشّعراء: ٥٢)، فليس ثمّ إلّا التّفخيم لنافع ومن وافقه، بل وحتى من خالفه فقرأ بهمزة قطع<sup>6</sup>.

**الدّراسة:** ذكر علماء القراءات وجهين في الوقوف على ﴿أَنْ إِسْرِ﴾، تريق الرّاء وتّفخيمها بحسب القراءة وكذا الاعتداد وعدم الاعتداد بحركة النون العارضة، فذهب ابن الجزري والبنا ومن وافقهما إلى القول بالتّفصيل فقالا: "إنّ الوقف بالسكون على ﴿أَنْ إِسْرِ﴾ في قراءة نافع ومن

1 - ينظر الاختيار الثاني من هذا الباب، بالصفحة 110-111-112 من هذا البحث.

2 - ينظر الكشف، مكّي، ص 209.

3 - ينظر الاقناع، ابن الباذش، (1/324).

4 - تحصيل المنافع، السّمالي، 220.

5 - التّجوم الطوابع، المارغني، ص 333-334.

6 - المرجع نفسه، ص 74.

وافقه<sup>1</sup> من وصل وكسر التّون يكون بالترّقق؛ لأنّه على القول بأنّ الوقف عارض؛ تقع الرّاء بين سببين لترقيقها، كسرة سبقتها وهي كسرة التّون بينهما حائل غير معتدّ به وهو سكون حرف مستفل، وكسرتها؛ لعدم الاعتداد بسكون الوقف، فاستوجب ذلك ترقيقها، وأمّا على القول الآخر فإنّ الرّاء قد اكتنفها كسرتان، وإنّ زالت الثانية وقفا فإنّ الكسرة قبلها توجب التّريق. فإن قيل إنّ الكسر-كسرة التّون لالتقاء الساكنين- عارض فتفخّم، قيل كما أنّ الكسر قبل عارض فإنّ السّكون-سكون الرّاء للوقف- كذلك عارض وليس أحدهما، أولى بالاعتبار من الآخر فيلغيان جميعاً ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقق على أصلها. وأمّا على قراءة الباقيين -بهمزة القطع-، وكذلك... من لم يعتدّ بالعارض أيضاً رقق، وأمّا على القول الآخر فيُحتمل التفخيم للعروض ويحتمل التّريق فرقا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ إذ كان الأصل ﴿إِسْرَ﴾ بالياء وحذفت الياء للبناء فبقي التّريق دلالة على الأصل وفرقا بين ما أصله التّريق وما عرض له<sup>2</sup>. فهذا التفصيل من العلامة ابن الجزري جيّد أجرى الأصول في ترقيق الرّاء وتفخيمها فمتى تحقّق سبب التّريق نزع إليه ومتى عدم ردّها إلى التفخيم الذي لا يتوقّف على سبب كما سبق بيانه، مع هذا عارض المارغنيّ ابن الجزريّ بعد أن ساق ملخص كلامه في التّحجّج الطّوالع<sup>3</sup>، فذهب إلى القول بالتّفخيم وجهًا واحدًا سواء في قراءة نافع ومن وافقه أو من خالفه فقرأ بهمزة القطع، وسواء اعتد بالعارض أم لم يعتدّ به، وهو بهذا خالف الأصول التي جرى عليها العلماء<sup>4</sup> من ترقيق وتفخيم الرّاء.

**الخلاصة:** الصّواب في رأيي ما قاله ابن الجزري ومن وافقه خلافاً لما اختار المارغني، والله أعلم.

1 - وهو ابن كثير وأبو جعفر، ينظر معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، (467/5)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1422هـ/2002م.

2 - ينظر النشر، ابن الجزري، (110/2-111) بتصرّف، وينظر اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا، (306/1) حيث نقل كلام ابن الجزري موافقاً له.

3 - ينظر التّحجّج الطّوالع، المارغني، ص 355-356.

4 - منهم ابن الجزري والبناء كما نقلت هنا ومكي ابن أبي طالب، ينظر الكشف، مكي، ص 216 - 218.

## ثاني عشر: ما يتعلق بباب اللّامات:

الاختيار الأوّل: يجوز لورش في: ﴿طَالَ﴾ في مواضعها الأربع، و﴿بَصَالًا﴾ (البقرة: ٢٣١)، و﴿يَصْلَحًا﴾ (النساء: ١٢٧)، وجهان: التّغليظ والترقيق، والتّغليظ هو المقدم<sup>1</sup>.

الدّراسة: اختلف أهل الأداء في الألفاظ المذكورة بالترجمة، على قولين؛ ذهب جماعة إلى ترقيقها لوجود حاجز<sup>2</sup> (وهو الألف) بينها وبين سبب تفخيمها وهو هنا حرفا الاستعلاء والإطباق<sup>3</sup> "الطاء" و"الصّاد"، منهم الحافظ أبو عمرو الدّاني في التيسير<sup>4</sup>، وهو مفهوم كلام مكّي بن أبي طالب في التبصرة<sup>5</sup>، وذهب كثير من أهل الأداء إلى تغليظها لعدم الاعتداد بالحاجز<sup>6</sup> فهو غير حصين، منهم الحافظ الدّاني في جامع البيان؛ حيث رجّح التّغليظ بعد ذكره الوجهين<sup>7</sup>، وبنحوه ذكر في السّراج<sup>8</sup> واقتصر في المختصر البارع على وجه التّغليظ<sup>9</sup>، وقال ابن الجزري في النشر: "وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم"<sup>10</sup>، وصرّح ابن عزيمة بقراءته له بالوجهين<sup>11</sup>.

الخلاصة: الوجهان جائزان لورش لنصوص الأئمة عليهما كما نحى المارغني وقدم التّغليظ لما عليه الحافظ الدّاني والعلامة ابن الجزري وأكثر أهل الأداء، اعتداداً بقوة الحرف المستعلي وعدم الاعتبار بالفاصل الخفيّ وهو الصّواب.

1 - التّحجيم الطوالع، المارغني، ص 74.

2 - وهو الساكن الفاصل بين حكم الحرف وسببه، منه ما يؤثر ويُقال له حاجز حصين ومنه ما لا تأثير له في الحكم ويُقال له غير حصين، ينظر مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القرآن، الدوسري، ص 85، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط1: 1429هـ/2008م.

3 - حروف الاطباق هي: الطّاء والصّاد، والضّاد والطاء، وهي المجموعة في البيت رقم 267 من متن الدرر اللوامع: وأحرفُ الإطباقِ مِنْ ذِي الطّاءِ ۞ والصّادُ ثُمَّ الضّادُ ثُمَّ الطّاءُ، ينظر متن الدرر اللّوامع، ابن برّي، ص 81.

4 - ينظر التيسير، الدّاني، 58.

5 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 316.

6 - ينظر التّحجيم الطوالع، المارغني، ص 361.

7 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (789/2).

8 - ينظر سراج القارئ، ابن القاصح، ص 139.

9 - ينظر المختصر البارع، ابن جزري، ص 93.

10 - التّشريح، ابن الجزري، (114/2).

11 - ينظر المنح الفريدة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 430-431.

**الاختيار الثاني:** لورش في ذوات الياء الواقعة بعد اللّام، التي قبلها موجب التّغليظ، ولم تكن رأس آية -وهي سبعة مواضع- الوجهان عند من يُميل: التّغليظ والتّريق، والتّغليظ هو المُقدّم<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء في ذوات الياء الواقعة بعد اللّام والتي يليها موجب التّغليظ ولم تكن من رؤوس الآي، وقُرئت لورش على وجه من يميلها، والواقع منها في القرآن كلمتان إحداهما باشتقاقهما في سبعة مواضع: ﴿مُصَلَّى﴾ (البقرة: ١٢٤) في حال الوقف، و﴿يَصَلِّيَهَا﴾ (الإسراء: ١٨) و(الليل: ١٥)، و﴿وَيُصَلِّي﴾ (الانشقاق: ١٢)، و﴿يَصَلِّي﴾ (الأعلى: ١٢)، حال الوقف، و﴿تَصَلِّي﴾ (الغاشية: ٤)، و﴿سَيَصَلِّي﴾ (المسد: ٣)، على قولين، تغليظ اللّام اعتباراً بقوة حرف الاستعلاء "الصّاد"، وترقيقها نظراً لإمالة الألف بعدها<sup>2</sup>، ذهب إلى القول الأوّل الدّاني في الجامع<sup>3</sup> بعد ذكره الوجهين ورجّح التّغليظ في اللّام، واقتصر مكّي في التبصرة<sup>4</sup> عليه، وهو الذي حكاها أبو معشر الطّبري في التّليخيص<sup>5</sup>، وذكر ابن المرباط الوجهين وقال: " والتّفخيم أقيس"<sup>6</sup>، وذهب إلى القول الثّاني الحافظ الدّاني في المفردة وقال بعد ذكره كلاماً حول تريق ما وقع منه في الفواصل: " ما عدا ذلك ممّا ليس بفاصلة، وهو من ذوات الياء، -وذكر مواضع ممّا ذكرت سابقاً- ثمّ قال: وشبهه فالتّريق في ذلك أوجه وأقيس"<sup>7</sup>، وبه قال في تيسيره"<sup>8</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان والمقدّم التّفخيم لقوة حرف الاستعلاء وعليه أكثر أهل الأداء بل واقتصر بعضهم عليه، وهو اختيار المارغني والحقّ إن شاء الله.

1 - ينظر التّحجّوم الطّواع، المارغني، ص 74.

2 - ينظر المرجع نفسه، ص 362.

3 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (789/2).

4 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 315.

5 - ينظر التّليخيص، أبو معشر الطّبري، ص 197.

6 - ينظر التّقريب والحرش، ابن المرباط، ص 140.

7 - ينظر مفردة نافع، الدّاني، ص 112.

8 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 58.

**الاختيار الثالث:** ليس لورش إلا الترقيق للآم التي توفّر فيها موجب التّغليظ واتّصلت بها ذات الياء، وكانت رأس آية في السّور الإحدى عشر، وقد تحقّق ذلك في ثلاثة مواضع فقط<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** اختلف أهل الأداء في مواضع ثلاث من السّور الإحدى عشر بين ترقيق اللّام فيها وتغليظها، والمواضع الثلاث هي: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَبِي﴾ (القيامة: ٣٠)، و﴿وَذَكَرَ بِاسْمِ رَبِّهِ﴾ (بَصَلَبِي﴾ (الأعلى: ١٥)، و﴿إِذَا صَلَبِي﴾ (العلق: ١٠)، ذهب إلى القول الأوّل الحافظ الدّاني في كتابه الفتح والإمالة، فقال: " ففي اللّام على رواية أبي يعقوب، وعبد الصّمد، عن ورش وجهان: أحدهما: التّفخيم لفتحها -أي اللّام- بعد صاد مفتوحة؛ فلذلك فتحها على أصله فيما كان من هذا الجنس طرداً له لثلاثاً يختلف، والوجه الآخر: الترقيق فيكون بين اللّفظين من أجل الألف المنقلبة عن الياء التي بعدها، وأنها رأس آية؛ فلذلك أمالها قليلاً لكي تُشاكل بذلك رؤوس الآي من جنسها في هاته السّور الثلاث المذكورة... وكلا الوجهين حسن جميل غير أن الآخر أوجه وأقيس"<sup>2</sup>، وقال في التيسير: " احتملت التّغليظ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتى الآي بلفظ واحد"<sup>3</sup>، وهو اختيار ابن الباذش في الإقناع<sup>4</sup> وبه قال الخراز مقتصرًا عليه في القصد النافع<sup>5</sup>، ونفى الخلاف في ترقيقها السّمالي في تحصيله<sup>6</sup>، واختار السخاوي الترقيق واحتجّ لهم فقال: " إلا أن الترقيق هاهنا أولى بمذهبه، لاعتبار المساواة بين الألفاظ في رؤوس الآي؛ ولأنّ الرواية في ذلك بين بين، ولم يستثن الرواة من ذلك شيئاً"<sup>7</sup>.

والمراد بالترقيق هنا: الإمالة اليسيرة التي تحدث بوجود الألف المنقلبة عن الياء<sup>8</sup>. وذكر الوجهين وحسّنهما ابن غلبون في التذكرة<sup>9</sup>، وحكى في السراج<sup>10</sup> الوجهين من غير

1 - التّحجّج الطوالع، المارغني، ص 74-75.

2 - الفتح والإمالة، الدّاني، ص 341.

3 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 58.

4 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (1/342).

5 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 295.

6 - ينظر تحصيل المنافع، السّمالي، ص 245.

7 - ينظر فتح الوصيد، السخاوي، (2/512).

8 - ينظر القصد النافع، الخراز، ص 295.

9 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 523.

10 - ينظر سراج القارئ، ابن القاصح، ص 140.



ترجيح، واقتصر مكي في التبصرة على وجه التفخيم في هاته المواضع الثلاث وقال: "فإني قرأت عليه بتغليظها"<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان لنصوص الأئمة عليهما، ويقدم الترقيق لورود الرواية به، ولا تفاهم عليه واقتصار بعضهم بل نفى الخلاف عليه، ثم لبعد اجتماع التفخيم في اللام مع الإمالة في الألف بعده قال البنا: "ولا ريب أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، فالتغليظ إنما يكون مع الفتح، أما إذا أميلت الألف في ذلك فلا تكون الإمالة إلا مع الترقيق"<sup>2</sup>، وقال في النشر: "وهذا مما لا خلاف فيه"<sup>3</sup>.

### ثالث عشر: ما يتعلق بباب الوقف:

**الاختيار الأول:** الأصل في هذا الباب هو الوقف بالسكون وغيره فرع عنه<sup>4</sup>.

**الدراسة: الوقف:** هو قطع الصوت على الكلمة زمناً يُتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، وهو المقصود إذا أطلق، ولا يراد به غير الوقف إلا مقيداً<sup>5</sup>. إذا تقرر هذا فاعلم أنه لا خلاف بينهم في أن السكون أصل الوقف والروم والإشمام فرع عنه؛ لهذا تضافرت نصوص الأئمة عليه ولم يؤثر عن أحد منهم ولو إشارة القول بخلافه؛ إذ السكون<sup>6</sup> هو القطع والتترك كناية بخلاف الوقف بالروم أو الإشمام أو غيرهما؛ فإنه لا يكون خالص القطع والتترك.

قال ابن الجزري في النشر: "فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلمة المتحركة وصلاً

لأن معنى الوقف التترك والقطع من قولهم وقفت عن كلام فلان. أي تركته، وقطعته"<sup>7</sup>.

وجيء بالوقف طلباً لاستراحة القارئ وللتنفس وهذا لا يحصل خالصاً إلا مع السكون لذهاب حركة الحرف الموقوف عليه تماماً فلا يبقى لها أثر بخلاف الوقوف الأخرى يبقى معها أثر حركة الحرف الموقوف عليه، قال البنا: "والأصل فيه السكون، لأن الوقوف في الغالب يطلب الاستراحة،

1 - ينظر التبصرة، مكي، ص 215.

2 - اتحاف فضلاء البشر، البنا، (310/1)، وينظر الكشف، مكي، (223/1).

3 - النشر، (116/2).

4 - التجويز الطوالع، المارغني، ص 75.

5 - مختصر العبارات، الدوسري، ص 131.

6 - ينظر مادة "سكن" في معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (88/3)، ولسان العرب، ابن منظور، (211/13).

7 - النشر، ابن الجزري، (120/2).

فأعين بالأخف"<sup>1</sup>، وقال في السراج: "وإنما كان أصل الوقف السكون؛ لأن الوقف ضدّ الابتداء والابتداء قد ثبت له الحركة فوجب أن يثبت لضده ضدّها وهو السكون"<sup>2</sup>.

**الخلاصة:** هذه جملة من نصوص أئمة القراءات مجمعة على هذا الأصل ولم يُشر أحد منهم على وجود قول آخر، بل أهمله بعضهم لاستقراره عندهم ولا حاجة لبيان لهدهته، والمارغني في ذلك لم يشذّ عن قولهم ولم يخرج عن تقعيدهم؛ فصرّح بأصليّة السكون للوقف وهو الصواب لما ذكرنا. والله تعالى أعلم.

**الاختيار الثاني:** الرّوم هو الايتان ببعض-ثلث- الحركة، والمخدوف فيه أكثر من الثابت، يسمعه القريب المصغي دون البعيد<sup>3</sup>.

**الدّراسة:** الرّوم: في اصطلاح القراء هو الإيتان ببعض الحركة في الوقف، وهو مختصّ بالرفع والضمّ والجراً والكسر دون الفتح والنصب بناءً وإعراباً، ولا يكون إلّا في آخر الكلمة<sup>4</sup>.

لقد حض القراء على استعمال الرّوم في الوقف على آخر الكلم، وذلك منهم -رحمهم الله-، لبيان حركة الموقوف عليه إعراباً وبناءً<sup>5</sup>، ثمّ إنهم عرفوه وحدّوه بعبارات مختلفة الألفاظ متّحدة المعاني مستوفية المقصود؛ فعرفه الدّاني في التّحديد بقوله: "تضعيف الصّوت بالحركة، حتى يذهب معظمها، فيُسمَع لها صُويّتٌ خفيٌّ، يُدرك معرفته الأعمى بحاسّة سمعه"<sup>6</sup>، وقوله "فيُسمَع لها صُويّتٌ خفيٌّ" استعمل فيه أسلوب التّقليل والتّصغير لبيان أنّ ما بقي من صوت الحركة قليلٌ مقارنة بما أهمله القارئ في رومه، وقد يُطلق العلماء<sup>7</sup> التّضعيف في صوت الحركة ولا يقيّدونه بمقدار فيبقى كلّ قارئ ينطق به بما شاء دون الوصول إلى تحقيق الحركة وإشباعها لئلاّ يخرج بذلك عن حقيقة الرّوم والوقوف أصلاً، حتّى قال ابن الباذش: "الرّوم: هو أن تُضعف الصّوت فلا تُشبع ما ترّومه"<sup>8</sup>. وقد يُعبّر القراء عن الرّوم بالضعف في الحركة ذاتها كما جاء في الإتحاف قوله: "أمّا

1 - إتحاف فضلاء البشر، البنا، (313/1).

2 - سراج القارئ، ابن القاصح، ص 141.

3 - التّجوم الطوابع، المارغني، ص 75.

4 - ينظر مختصر العبارات، الدوسري، ص 66، وينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 366.

5 - ينظر المصدر السابق، ص 365.

6 - التّحديد، الدّاني، ص 169.

7 - منهم مكي في التبصرة، ينظر التبصرة، مكي، ص 335.

8 - الاقناع، ابن الباذش، (504/1).

الرّوم: فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً<sup>1</sup>، ولا فرق بين التعبيرين سواء أُشير إليه بالضعف في الحركة أو في صوتها؛ إذ مؤداهما واحد، ولهذا قال ابن الجزري في النشر بعد ذكره كلا التعبيرين: "وكلا القولين واحد"<sup>2</sup>.

الخلاصة: لم يُقدّر القراء التّضعيف سواء في تعبيرهم به عن الحركة أم في صوتها، إلّا ما نقله المارغني عن بعضهم بتحديددها "وهو الاتيان بثلاث الحركة" فيه نظر، إذ لا نصّ عن الأوائل في ضبطها بهاته الحدود وإنّما جملة ما صدر عنهم إطلاق التّضعيف من غير أن يخرج به القارئ عن حقيقة الرّوم. الاختيار الثالث: الخلاف بين القراء المانعين للرّوم في التّصّب والفتح، والتّحويين المجيزين له، خلافٌ لفظي<sup>3</sup>.

الدّراسة: قبل أن أعرض الخلاف بين القراء والنّحاة في روم المنصوب والمفتوح، لابدّ من بيان حقيقة الرّوم عند كلّ منهما.

سبق تعريف الرّوم وبيان حقيقته لدى القراء في العنصر السّابق، ويبقى لي أن أبين ما تعارف عليه أهل النّحو عندهم في حقيقة هذا الاصطلاح وكما أسلفت سابقاً بمعرفة اصطلاح علماء كل فنّ يزول الكثير من الغموض الذي يعتري الدّارس له؛ فهي بمثابة المفاتيح التي بدونها لا يمكن لأيّ كان ولوج حائطها والتّزوّد من مشاربها.

فحقيقة الرّوم عند النّحاة: هو إخفاء الصّوت بالحركة فلا تتمّها، بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل ولا يختصّ بحركة بعينها، بل يجوز في الحركات كلّها<sup>4</sup>. والظّاهر أنّ هذا عند أكثر النّحاة كما قال المارغني في النّجوم الطوالع<sup>5</sup>، على أنّ بعضهم<sup>1</sup> قد نحى به إلى ما ذهب القراء من حقيقته فمنع الرّوم في المنصوب والمفتوح.

1 - اتحاف فضلاء البشر، البنّا، (314/1).

2 - النشر، ابن الجزري، (121/2).

3 - النّجوم الطوالع، المارغني، ص 75.

4 - شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق باسل عيون السّود، (623/2)، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط1: 1421هـ/2000م، ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان، تحقيق رجب عثمان محمد، (808/2)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1: 1418هـ/1998م.

5 - ينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 373.

واحتجّ الدّاني للقراء فيما ذهبوا إليه بقوله: "أنّ الفتح خفيف، خروج بعضه كخروج كلّ، فهو لذلك لا يتبعّض كما يتبعّض الكسر والضمّ لثقلهما، فإذا أريد رومّه اشتبه الروم بإشباع الصّوت به لسرعة خروجه مع النّطق، فامتنع لذلك فيه"<sup>2</sup>، ووجه تجويز أكثر النّحاة له، أنّ الفتح وإنّ كان خفيفاً لسرعة خروجه مع النّطق بلا كلفة، فلا بدّ من أن يضعف الصّوت به بعض الضّعف إذا أريد ذلك فيه، وإذا كان ذلك وصحّ، فلم يخرج عن الغرض فيه من إضعاف الصوت بالحركة<sup>3</sup>.

**الخلاصة:** فإذا كان ذلك كذلك فالخلاف حقيقيّ ليس لفظيّاً كما قال المارغني؛ ففرّق بين مفهوم ما اصطلاح عليه النّحاة من الروم وما جرى عليه القراء في معناه، فمن خلال ما قدّمت من تعريفي الفريقين له يتبيّن أنّ كليهما يُجري الروم في الوقف ويختلفان في اعتبار الروم في المنصوب والمفتوح؛ فاعتبره أكثر النّحويّين، وأسقطه القراء وبعض النّحويّين لما سبق من توجيه اختيارهم، وبذلك تعلم أنّ قول المارغني بأنّ النّحاة على خلاف القراء، يُجرون الروم (اختلاس الحركة)، في الوصل لا في الوقف وهمّ منه -رحمه الله-، ثمّ إنّ سلّمنا بقوله، فكيف نوجّه اختلاف النّحاة أنفسهم في التّفريق بين المنصوب والمفتوح وباقي الحركات؛ لذا فالخلاف حقيقيّ لا صوريّ، ومع هذا فإنّ النّفس تميل إلى ما عليه القراء لأخذهم بالرواية أولاً ثمّ اللّغة لا اقتصار على الوجه التّحويّ وإهمالا للرواية (لأنّ القراءة سنّة متّبعة كما هو متقرّر عند علماء القراءات)، وفي هذا كفاية لبيان المقصود، والله تعالى أعلم ونسبة العلم إليه أسلم.

**الاختيار الرّابع:** الإشمام هو ضمّ الشّفتين بعد النّطق بالحرف ساكناً كهيئتهما حال التّثقيب أو كصورتهما عند النّطق بالضمّة<sup>4</sup>.

**الدّراسة:** الإشمام هو أحد الصّيغ<sup>5</sup> التي ينطق بها القارئ لكلام الله عزّ وجلّ، الحرف الساكن الذي يجوز فيه أو الوقف على الساكن الذي أصل حركته الضّم، وقد عرفه علماء القراءات والنّحو بتعاريف

1 - منهم أبو حاتم السجستاني، فيما نقله عنه أبو حيّان عن ابن الباذش، ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيّان، (808/2)، والقراء، ينظر شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، (623/2)، وذكرهما مع ابن كيسان في التحصيل، ينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 251.

2 - جامع البيان، الداني، (830/2-831).

3 - ينظر المصدر نفسه، (831/2).

4 - التّجوز الطوالع، المارغني، ص 75.

5 - ينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 247.

مقاربة كلها ترجع إلى معنى واحد، وهو في الدرجة الثالثة<sup>1</sup> بعد الروم، قال الأزهرى: "وعلامته نقطة بين يدي الحرف"<sup>2</sup> قال الداني: "ولذلك صار أقلّ بياناً من الروم؛ لأنّ النّقطة أصغر ما تبيّن به والخط<sup>3</sup> أتمّ في البيان منها، ولذلك أدركه الأعمى ولم يدرك الإشمام"<sup>4</sup>.

**أ-تعريف القراء له:** الإشمام: هو ضمّ الشّفتين بُعيد سكون الحرف، مع عدم صوت الحركة في ذلك الضّمّ، فهو إشارة بالعضو لا غير، مع بقاء فُرجة بين الشفتين لخروج النّفس<sup>5</sup>.

**ب-تعريف النحويين:** الإشمام: هو الإشارة بضمّ الشّفتين إلى الحركة المحذوفة من غير صَوْتٍ ويُدركه البصير لا الأعمى<sup>6</sup>.

وهو مشتقّ من الشّمّ، كأنّ الواقف بالإشمام مُضفي على الحرف رائحة الحركة، بأن هيأ شفتيه باستدارتهما مضمومتين للنطق بها، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرّك في الوصل، وأُسكن في الوقف، وبين ما هو ساكن على كلّ حال<sup>7</sup>.

وزاد في غيث النّفع بزيادة صفة للشفتين حال الإشمام فقال: "وهو أنْ تضمّ شفتيك من غير إسماع صوت كهَيْتتهما عند التّقبيل"<sup>8</sup>.

**الخلاصة:** من مجموع ما سبق، اختار الإمام المارغني تعريف الإشمام، وإنّ زاده ضبطاً فقال: الإشمام هو ضمّ الشّفتين أثناء النّطق بالحرف ساكناً وسط الكلمة في الذي يدخله الإشمام أو بُعيد النّطق بالحرف المضموم أو المرفوع وقفاً، كهَيْتتهما حال التّقبيل أو كصورتهما عند النّطق بالضّمّة. لكان أحسن واشتمل جميع ما يجري فيه الإشمام الله أعلم.

1 - ينظر شرح التصريح، الأزهرى، (624/2).

2 - المرجع نفسه، (624/2).

3 - علامة الروم، ينظر الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (169/4)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3: 1408هـ/1988م.

4 - جامع البيان، الداني، (831/2).

5 - ينظر التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع، الإدريسي، تحقيق عبد العزيز العمراوى، ص 325، مطبعة آنفو-برانت-الليدو - فارس، بدون سنة طبع، وفتح الوصيد، السخاوى، (515/2)، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهرى، (624/2).

6 - ارتشاف الضّرب، أبو حيّان (808/2).

7 - ينظر المرجع نفسه، (624/2).

8 - غيث النّفع، الصفاقسي، ص 319.

الاختيار الخامس: ميم الجمع لا روم فيها ولا إشماء<sup>1</sup>.

الدراسة: قد سبق الكلام عن هذا في بابها، وأزيد هنا توضيحاً إن شاء الله فأقول وبالله أستعين:

اختلف الشيخان<sup>2</sup> الحافظ أبو عمرو الداني ومكي بن أبي طالب القيسي، في جواز ومنع الإشارة في ميم الجمع، ذهب مكي إلى جواز دخول الإشارة عليها قياساً على هاء الكناية المنصوص عليها بالروم والإشمام وقال: " فهي -أي ميم الجمع- مثل الهاء؛ لأنها تُوصل بحرف بعد حركتها كما توصل الهاء، ويُحذف في الوقف كما يُحذف مع الهاء"<sup>3</sup>، فلما جاز الروم والإشمام في الهاء، جاز قياساً في ميم الجمع لاشتراكهما في زيادة الصلة بالواو في الوصل وسقوطها في الوقف<sup>4</sup>.

ومنع الإشارة فيها الداني معللاً بأن الواو التي وُصلت بها ميم الجمع تُحذف في الوقف وبجذفها تسقط حركة الميم لأنها إنما جيء بها ليتوصل إلى الواو (الصلة)، فلما ذهبت الواو ذهبت ضمة الميم بذهابها، فبقيت الميم ساكنة والساكن لا يُشَم ولا يُرام<sup>5</sup>.

ورد الحافظ الداني على مكي تجويزه الروم والإشمام في ميم الجمع، وأبطل قياسه ميئاً الفرق بينهما، قال الداني: " الفرق بين ميم الجمع وهاء الكناية، أن الهاء كانت قبل الصلة متحركة بحركة، فلما ذهبت صلتها في الوقف، وكانت حركتها أصل بنائها، عوملت الحركة في الوقف معاملة سائر حركات البناء، فاستُعْمِلَ فيها كما يُستعملان فيهنّ، والميم كانت ساكنة قبل الصلة بالواو، فلما ذهبت حركتها في الوقف بذهاب الواو، عوملت بالسكون الذي هو أصلها الذي بُنيت عليه كما فعل ذلك في ما تحرك في الوصل بحركة لم تكن له في الأصل، فامتنع لذلك كما امتنع في سائر السواكن"<sup>6</sup>.

وإلى ما ذهب الداني نحى الشاطبي فقال في البيت الثالث والسبعين بعد المائة الثالثة:

وَفِي هَاءٍ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلْ ❀ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 75.

2 - كذا وصفهما ابن الباذش في الإقناع، ينظر الإقناع، ابن الباذش، (48/1)، كما اصطُح عند علماء الحديث على إطلاق هذا الوصف على البخاري ومسلم، وفي علم الرسم يُطلق على الداني وأبي داود.

3 - ينظر التبصرة، مكي، ص 341-342.

4 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 160.

5 - ينظر جامع البيان، الداني، (834-833/2).

6 - نقله عنه ابن الباذش في الإقناع، ينظر الإقناع، ابن الباذش، (529/1).

قال القاضي في شرحه هذا البيت: " المعنى: لا يدخل الروم ولا الإشمام في المواضع الثلاثة حيث وقعت، -وذكر منها- ميم الجمع عند من يصلها بواو وصلًا"<sup>1</sup>.

وانتصر ابن الجزري لقول الداني وضعف قول مكّي، مُشدّداً له؛ فقال: " وشذّ مكّي فأجاز الروم، والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياساً على هاء الضمير وانتصر لذلك وقوّاه. وهو قياس غير صحيح لأنّ هاء الضمير كانت متحركة قبل الصّلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعُوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعُوملت بالسكون فهي كالذي تحرّك لالتقاء الساكنين"<sup>2</sup>.

الخلاصة: قول الداني والشاطبي وابن الجزري ومن وافقهم أرجح وإليه مال المارغني واختار عدم جريان الروم والإشمام في ميم الجمع الموصلة بواو في الوصل، والله أعلم.

الاختيار السادس: هاء الضمير يجوز فيها الروم والإشمام مطلقاً<sup>3</sup>.

الدّراسة: هاء الضمير: ويطلق عليها هاء الكناية، وهي الهاء التي تلحق الاسم والفعل والحرف، يُكنى بها على المفرد الواحد، وقد سبق تعريفها في بابها.

اختلف العلماء في جواز الإشارة في هاء الضمير ومنعها على قولين:

الأوّل: جواز الروم والإشمام في بعض حالات هاء الضمير ومنعها في الأخرى.

الثاني: جواز الروم والإشمام في هاء الضمير مطلقاً.

أدرج المارغني تبعاً لابن الجزري قسماً ثالثاً وهو: منع الروم والإشمام في هاء الضمير مطلقاً<sup>4</sup>، وفيه نظر؛ إذ أنّي بحثت عن الذين يقولون بالمنع مطلقاً فلم أجد، ثمّ إنّ المارغني عزی ذلك للشاطبي فقط، وبصيغة فيها نوع تمريض؛ فقال: " وهو ظاهر كلام الشاطبي"<sup>5</sup>، والبيت الذي قصده المارغني من الحرز<sup>6</sup> هو البيت الرابع والسبعين بعد المائة الثالثة، قال فيه صاحبه:

وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا ❀ وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا

1 - ينظر الوافي، القاضي، ص 177.

2 - النشر، ابن الجزري، (122/2).

3 - التّجوم الطّوالع، المارغني، ص 75.

4 - ينظر المرجع نفسه، ص 381، وينظر النّشر، ابن الجزري، (124/2).

5 - ينظر التّجوم الطّوالع، المارغني، ص 381.

6 - حرز الأمانی ووجه التّهای، الشاطبي، ص 30.

قال عبد الفتاح القاضي<sup>1</sup> في شرحه هذا البيت: " فيستفاد من النظم: أن في هاء الضمير من حيث دخول الروم والإشمام فيها عند الوقف مذهبين:

المذهب الأول: منع دخولهما في أنواعها الأربعة الأولى-يعني بها ما كان قبل الهاء ضمّ أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة- وإجازة دخولهما في أنواعها الثلاثة الأخرى-يعني بها ما كان قبل الهاء فتح أو ألف أو ساكن صحيح-.

المذهب الثاني: إجازة دخولهما في جميع أنواعها السبعة.

فهذا التقسيم من القاضي يُعَضَّد ما ذهبُ إليه من مرجوحية قول المارغني ومن قبله ابن الجزري في تقسيمهما مذاهب العلماء إلى ثلاث؛ وذلك بإدراجهما قسم ثالث يرى المنع مطلقاً من دخول الروم والإشمام على هاء الكناية، ومما يُقَوِّي قَوْلِي تقسيم الحافظ الداني لها إلى مذهبين في جامع البيان<sup>2</sup> دون ذكر المذهب الثالث الذي ذكره، وهو منطوق ومفهوم قول ابن بري في الدرر اللوامع<sup>3</sup> في البيت الثاني بعد المائة الثاني، وفيه:

وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَمَا ❀ ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ أَوْ أُمِّيهِمَا

والظاهر أن العلماء في هاته المسألة فريقان على ما ذكر القاضي آنفاً، ذهب إلى القول الأول سائر أهل الأداء منهم ابن شريح في الكافي<sup>4</sup>، ومكي بن أبي طالب في التبصرة<sup>5</sup>، وابن جزي في المختصر<sup>6</sup> وابن عزيمة في المنح<sup>7</sup>، وغيرهم.

وذهب آخرون إلى القول الثاني، منهم ابن الباذش في الإقناع<sup>8</sup>، والنحاس فيما نقله عنه مكي في التبصرة<sup>9</sup>، وهو أقيس القولين عند الداني<sup>10</sup>.

1 - الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ص 178-179.

2 - ينظر جامع البيان، الداني، (834/2).

3 - متن الدرر اللوامع، ابن بري، ص 69.

4 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 69.

5 - ينظر التبصرة، مكي، ص 340-341.

6 - ينظر المختصر البارع، ابن جزي، ص 96.

7 - ينظر المنح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 266-267.

8 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (503/1).

9 - ينظر التبصرة، مكي، ص 341.

10 - جامع البيان، الداني، (834/2).



وإلى القول الثاني نحى المارغني واختار ما أخذه عن شيخه وما قدّمه الدّاني من القولين وهو جواز الإشارة في هاء الضّمير مطلقاً، فوجه الجواز إجراؤها مجرى سائر الحروف، ووجه المنع استثقال الخروج من ثقل وهو ما قبلها من الضّمة أو الكسرة أو أمّيهما إلى ثقل وهو الضّمة والكسرة المشار إليهما بالإشمام والرّوم<sup>1</sup>.

**الخلاصة:** اختيار المارغني ومن وافقه وجيه؛ إذ لا نصّ على استثنائها من باقي الحروف من جهة، ومن جهة أخرى هو أقيس كما قال الدّاني، والاستثقال لا يُخصّص عموم الحكم، والله أعلم.

**الاختيار السّابع:** الوقف أربعة أقسام: اختياريّ واضطراريّ واختباريّ وتعريفيّ<sup>2</sup>.

**الدّراسة: الوقف:** هو قطع الصّوت عن الكلمة زمناً يُتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة<sup>3</sup> اختلف العلماء في تقسيم الوقف في القرآن الكريم إلى عدّة أقسام:

قسّمه ابن الأنباري إلى ثلاثة أقسام فقال في كتابه الوقف والابتداء ما نصّه: "الوقف على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتامّ، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تامّ، فالوقف التامّ هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ولا يكون بعده ما يتعلق به...، والوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده...، والوقف القبيح الذي ليس بتامّ ولا حسن"<sup>4</sup>.

وزاد السّخاوي في جمال القرّاء قسماً رابعاً إلى ما عند ابن الأنباري وهو وقف كاف<sup>5</sup>

وذكر الدّاني في المكتفى عدّة تقسيمات واختار تقسيمه على أربعة أقسام، تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. ثمّ قال: وهو أعدل الأقوال عندي وبه أقول<sup>6</sup>. فالتام سبق

1 - ينظر النّجوم الطوالع، المارغني، ص 380.

2 - المرجع نفسه، ص 75.

3 - مختصر العبارات، الدوسري، ص 131، بتصرّف.

4 - إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محي الدّين عبد الرحمن رمضان، (149/1-150)، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: 1390هـ / 1971م.

5 - ينظر جمال القرّاء وكمال الإقراء، علم الدّين السخاوي، تحقيق علي حسن البوّاب، (563/2)، مكتبة التّراث - مكة، ط: 1408هـ / 1987م.

6 - ينظر المكتفى في الوقف والابتداء، الدّاني، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ص 138-139، مؤسسة الرسالة، ط: 1407هـ / 1987م.

الإشارة إليه، والكافي منقطع في اللفظ متعلق في المعنى: فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، والقيح المتروك هو الذي لا يفهم منه المراد<sup>1</sup>.

وقسمه السجاوندي إلى خمسة أقسام: لازم، ومطلق، وجائز، ومُجَوِّز، ومرخص لضرورة<sup>2</sup>، فاللّازم: ما لو وصل طرفاه غير المراد، والمطلق: ما يحسن الابتداء بما بعده، والجائز: ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، والمجَوِّز لوجه: نحو: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ (البقرة: ٨٥)، لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، تقتضي التّسبب والجزاء وذلك يُوجب الوصل وكَوْنُ نظم الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجهًا، والمرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله لكنه يرخص لانقطاع النفس وطول الكلام، وأمّا ما لا يجوز الوقف عليه فكالشّرط دون جزائه والمبتدأ دون خبره ونحو ذلك<sup>3</sup>.

وقيل الوقف في التّزليل على ثمانية أضرب تامّ وشبيه به وناقص وشبيه به وحسن وشبيه به، وقيح وشبيه به<sup>4</sup>.

قال ابن الجزري: "وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه أنّ الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري: لأنّ الكلام إمّا أن يتم أو لا، فإن تمّ كان اختياريًا، وكونه تامًّا لا يخلو إمّا ألا يكون له تعلق بما بعده البتّة، -أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى- فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتّام...، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي...، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن...، وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا، وهو المصطلح عليه بالقيح<sup>5</sup>.

1 - ينظر الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (286/1)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/ 1974 م.

2 - ينظر علل الوقوف، السجاوندي، تحقيق محمد بن عبد الله العيدي، (169/1)، مكتبة الرشد الرياض، ط: 2: 1427هـ - 2006 م.

3 - ينظر الإتقان، السيوطي، (287/1-289).

4 - نسبة الزركشي إلى الجمهور، ينظر البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (354/1)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط: 1: 1376 هـ / 1957 م.

5 - التّشريح، ابن الجزري، (225/1-226).

**الخلاصة:** أحسن هذه التقسيمات هو تقسيم ابن الجزري - رحمه الله -؛ إذ فصل ودقق، وعلّقه باللفظ أو المعنى أو بهما معاً، وهذا حال يكون الكلام فيه تاماً، فإن لم يتم كان اضطرارياً قبيحاً. وعلى تقسيم ابن الجزري سار المارغني في ذكر أنواع الوقف، إلا أنه زاد تفرعاً عما عند ابن الجزري؛ فذكر الوقف الاختباري (بالموحدة)، وهو كما عرّفه، "الوقف الذي يُطلب من القارئ لقصد امتحانه"<sup>1</sup>، وهذا داخل تحت الأصلين الذين ذكرهما ابن الجزري؛ لأنه إما أن يكون تامّ الكلام فيدخل تحت الاختياري (بالمثناة التحتية)، وإما أن يكون غير تامّ فيدخل تحت الاضطراري، وزاد الوقف التعريفي، وهو كما عرّفه: "ما تركّب من الاضطراري والاختباري (بالموحدة)"<sup>2</sup>.

إذن فمرّد تقسيمه إلى تقسيم ابن الجزري وحُقّ له فهو تقسيم شامل جمع ما تشبّت عند سابقه؛ برّدّه إلى أصلين وفرّع عنهما فروعاً شملت كل ما يقف عليه القارئ لكتاب الله ﷻ والله أعلم. **الاختيار الثامن:** الأصل عند نافع هو اتباع مرسوم الخط<sup>3</sup>.

**الدّراسة: الرّسم:** هو خط المصاحف العثمانية الخمسة التي أمر الخليفة الراشد عثمان ﷻ، بكتابتها وإرسالها إلى الأمصار، والتي أجمع الصّحابة ﷺ عليها، والمراد بالخط الكتابة، وهو على قسمين قياسيٌّ واصطلاحيٌّ، فالقياسيُّ ما طابق فيه الخطُّ اللفظ، والاصطلاحيُّ ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل<sup>4</sup>.

وأغلب خطّ المصحف قياسيٌّ، إلا أنّه جاءت أشياء خارجة عن ذلك أجمع عليها الصّحابة ﷻ وهم العرب الخُلص، وعلى لغتهم وفيهم نزل القرآن؛ لذا أجمع علماء الإسلام على لزوم اتباع مرسوم الخطّ إلا في كلمات معدودة، جاءت على القياس الاصطلاحي، منها ما عُرفت علّته واستبان حكمته، ومنها ما خفيت ولم تظهر<sup>5</sup>، ولا يُتوقّف اتباعها على معرفة الحكمة من ذلك فالحكمة كلّ الحكمة هو اتباع ما ورد عنهم كيف لا وهم الصّفوة من الخلق بعد الأنبياء ورواة الشرع وحملته.

1 - ينظر النجوم الطّوالع، المارغني، ص 386.

2 - ينظر المرجع نفسه، ص 386.

3 - ينظر المرجع نفسه، ص 76.

4 - مختصر العبارات، الدوسري، ص 67.

5 - ينظر النشر، ابن الجزري، وينظر شرح طيبة النشر، النويري، (57/2-58).

**الخلاصة:** إذا فالأصل هو اتباع مرسوم المصحف وهو الأغلب، والأخذ بما استثني من الكلمات التي جرت على القياس الاصطلاحي وأجمع عليها الصحابة رضي الله عنهم وهي الأقل، وما أورده الداني في الجامع<sup>1</sup> وغيره<sup>2</sup>، من ورود النص عن نافع وغيره من القراء باتباع مرسوم الخط عند الوقف مطلقاً، مُقيّد بتلك الكلمات كما قال الإمام المارغني فخرج بذلك نحو ﴿الصَّلَاةُ﴾، فلا يوقف عليها بالواو<sup>3</sup>، وهذا الاختيار من لطف الاختيارات عند المارغني بتقييده ما أطلق الداني -رحمهما الله-.

**الاختيار التاسع:** الوقف على مرسوم الخطّ ينحصر في خمسة أقسام: الإثبات، والحذف، والإبدال، والموصول، والمفصول<sup>4</sup>.

**الدراسة:** أسلفت القول على أنّ العلماء أجمعوا على اتباع مرسوم الخطّ وفقاً لإلا ما استثنى، ثمّ إنّ هذا الوقف قسمان، منه ما هو متفق عليه ومنه ما هو مختلف فيه وهو المقصود بالانحصار في الأقسام الخمسة، ومقتضى وقوف القارئ في هذا القسم هو قراءة الكلمة كما رسمت خطأ باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات وغير ذلك من قطع ووصل، فما كتبت من كلمتين موصولتين لم يُوقف إلا على الثانية منهما، وما كتبت مفصولة جاز على كل منهما<sup>5</sup>؛ فالمقصود بالإبدال هو إبدال حرف بآخر كأن يقف القارئ بهاء التأنيث المرسومة تاء، والمقصود بالحذف هو حذف التّون من ﴿كَأَيِّسَ﴾، فوقف عليها بعضهم بالياء، والمقصود بالإثبات هو إثبات هاء السّكت في الوقوف على نحو ﴿عَمَّ﴾ (التّبأ: ١)، فيقف عليها بعضهم "عمّة"<sup>6</sup> وذلك عوضاً عن الألف المحذوفة لأجل دخول حرف الجرّ "عن" على "ما"، وإثبات ما حذف من حروف العلة لالتقاء الساكنين ولغير ذلك، والمقصود بالقطع هو قطع الموصول رسماً في نحو ﴿وَيَكَاَنَّهُ﴾ (القصص: ٨٢)، فوقف بعضهم على الياء، والمقصود بالوصل هو وصل المقطوع رسماً نحو ﴿أَيَّامًا﴾ (الإسراء: ١٠٩)، فوقف بعضهم على ﴿مَّا﴾، ووقف بعضهم على ﴿أَيَّامًا﴾ دون

1 - جامع البيان، الداني، (796/2).

2 - كابن الباذش، ينظر الإقناع، ابن الباذش، (513/1).

3 - ينظر التّحوم الطّوابع، المارغني، ص 386.

4 - المرجع نفسه، ص 76.

5 - ينظر النشر، ابن الجزري، (128/2).

6 - التذكرة، ابن غلبون، ص 178.

﴿مَا﴾<sup>1</sup>. وقد حصر ابن الباذش<sup>2</sup> خلاف القراء في الوقف على مرسوم المصحف في ستة أصول وبعض الأحرف وكلها ترجع إلى الأقسام الخمسة المذكورة آنفاً.

الخلاصة: يبدو من اختيار المارغني إطلاق هاته الأقسام الخمسة على ما كان من الوقوف متفقاً عليه وما كان مختلفاً فيه عند القراء، وليس كذلك بل ينحصر هذا إلا في قسم المختلف فيه فقط، دون المتفق عليه لدى القراء، كما ذكر ذلك في النشر والإتحاف والله أعلم.

الاختيار العاشر: قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ (الأعراف: ١٣٦)، العمل على رسمه بالهاء<sup>3</sup>

الدراسة: ذكر الداني وجهين في رسم لفظ ﴿كَلِمَةُ﴾، من هذا الموضع؛ فقال في المقنع: "وكل ما في كتاب الله عَجَلٌ من ذكر "الكلمة" على لفظ الواحد فهو بالهاء إلا حرفاً واحداً في الأعراف ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾، فإن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء، ورسمه الغازي بن قيس<sup>4</sup> في كتابه بالهاء<sup>5</sup>، واقتصر ابن جزري على وجه رسمه بالتاء كونه مفرداً<sup>6</sup>.

واختار أبو داود في مختصر التبيين بعد ذكره الوجهين، رسمه بالهاء<sup>7</sup>، وابن الجزري في النشر وقال: "هذا هو الذي قرأنا به وتأخذ به، وهو مقتضى نصوصهم-أي القراء الذين أخذوا بالهاء وقفا- ونصوص أئمتنا المحققين"<sup>8</sup>، قال المارغني في دليل الخيران: "والعمل عندنا على رسمها بالهاء"<sup>9</sup>.

1 - ينظر إتحاف فضلاء البشر، البنا، (328-319/1)، وينظر النشر، ابن الجزري، (151-129/2).

2 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (527-516/1).

3 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 76.

4 - الغازي بن قيس، ذكره الزبيدي في الطبقة الأولى من نحاة الأندلس، وقال: كان ملتزماً للتأديب بقرطبة ثم رحل إلى المشرق، وشهد تأليف مالك الموطأ؛ وهو أول من أدخله الأندلس، وقرأ على نافع ابن أبي نعيم؛ وهو أول من أدخل قراءته، توفي سنة تسع وتسعين ومائة. ينظر بغية الوعاة، السيوطي، (240/2).

5 - المقنع في رسم مصاحف الأمصار، الداني، تحقيق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، بدون سنة طبع.

6 - ينظر المختصر البار، ابن جزري، ص 102.

7 - ينظر مختصر التبيين لهجاء التتيل، أبو داود سليمان بن نجاح، (568-567/3)، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، ط: 1423 هـ / 2002 م.

8 - ينظر النشر، ابن الجزري، (130/2).

9 - دليل الخيران على مورد الظمان، المارغني، ص 340.

**الخلاصة:** اختيار المارغني في النجوم جاء تبعاً لما جرى عليه أهل مصره وما عليه ابن الجزري، مع ذكر الدّائي للوجهين من غير ترجيح بينهما، والذي يظهر أنّ كلا الوجهين قويٌّ كما ذكر ذلك صاحب تحقيق النجوم الطّوالع<sup>1</sup>، والله أعلم.

**الاختيار الحادي عشر:** كلّ ما وُصل في الرّسم فإنّه يُوقف عليه بالوصل، وإن كان مقطوعاً بحسب الأصل<sup>2</sup>.

**الدّراسة:** سبق وأن عرفنا أنّ الأصل عند نافع وغيره هو اتّباع مرسوم الخطّ في الوقف، فما كان في رسم المصحف مقطوعاً كان الوقف عليه بالقطع، وما كان منه موصولاً فإنّه يُوقف عليه بالوصل وإن كان في اللفظ مقطوعاً، قال ابن جزري في المختصر البارع: "كان نافع يتّبع خطّ المصحف فيقف على ما رسم فيه منفصلاً بالانفصال نحو ﴿بِمَالٍ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ﴾ (النساء: ٧٧)، و﴿مَالٍ هَذَا أَلْكُتَبِ﴾ (الكهف: ٤٨)، و﴿مَالٍ هَذَا أَلرَّسُولِ﴾ (الفرقان: ٧)، و﴿بِمَالٍ الَّذِينَ كَبَرُوا﴾ (المعارج: ٣٦)، فوقف في ذلك كلّ على اللّام ويقف على ما رسم متّصلاً بالاتّصال نحو ﴿وَيَكَاَنَّ﴾ (القصص: ٨٢)، ﴿وَكَأَيِّ﴾، فوقف على التّون<sup>3</sup>، وقال السملالي: "وما فصل خطّاً من الموصول في اللفظ فإنّك تقف عليه بالفصل اتّباعاً لخط المصحف، لأنّ طريق المصحف سنّة متّبعة"<sup>4</sup> يعني بذلك - رحمه الله - أن الخط مروي عن الصّحابة رضي الله عنهم.

**الخلاصة:** إذا كان الرّسم مروي عن الصّحابة رضي الله عنهم لا يجوز العدول عنه ولا الخروج عنه، ولهذا جزم الإمام المارغني في اختياره باتّباع الرّسم على كلّ الأحوال ويُستثنى من ذلك كما سبق الإشارة إليه بعض الأحرف نحو: ﴿أَلصَّلَوَةُ﴾، والله أعلم.

**الاختيار الثاني عشر:** ﴿أَنَّ لَّا﴾ (الأنبياء: ٨٦)، العمل فيها على القطع<sup>5</sup>.

**الدّراسة:** ذكر الدّائي الوجهين في هذا الموضع، القطع والوصل، حيث قال: "﴿أَنَّ لَّا﴾، في بعضها بالتّون، وفي بعضها بغير نون"<sup>1</sup>، ونقل عن ابن الأنباري قوله: "وجميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ

1 - ينظر هامش النجوم الطّوالع، المارغني، ص 392.

2 - المرجع نفسه، ص 76.

3 - المختصر البارع، ابن جزري، ص 97-98.

4 - تحصيل المنافع، السملالي، ص 259.

5 - النجوم الطّوالع، المارغني، ص 76.

من قوله ﴿أَلَّا﴾، فهو بغير نون إلا عشرة أحرف"، فذكرها ولم يضمّ معها حرف الأنبياء<sup>2</sup>، واختار أبو داود القطع؛ فقال في مختصر التبيين: "وأنا أستحبّ كتب الذي في الأنبياء بالتون مثل العشرة المذكورة لكتاب الصحابة ذلك كذلك، ورسم الغازي وحكم وعطاء لذلك كذلك"<sup>3</sup>، وذكر في الوسيلة الوجهين من غير ترجيح<sup>4</sup>، وقال الملاء علي القارئ في المنح الفكرية: "القطع هو الأولى فإنّه الأصل"<sup>5</sup>.

**الخلاصة:** وإلى القطع في هذا الموضع ذهب المارغني واختاره، طردًا للباب، كما ذكر أبو داود، وهو الأصل كما قال ملاء علي القارئ، والله أعلم.

**الاختيار الثالث عشر:** ﴿إِنَّمَا﴾ (التحل: ٩٥)، العمل فيها على الوصل<sup>6</sup>.

**الدراسة:** ذكر أبو داود الوجهين (القطع والوصل) في مختصر التبيين، ورجّح الوصل<sup>7</sup>، والوصل هو مفهوم كلام الداني في المقنع<sup>8</sup>، ونقل في موضع آخر عن ابن الأنباري القطع إلا في حرف الرّعد<sup>9</sup>، وهو الذي عليه صاحب الوسيلة<sup>10</sup>، وقال المهدي في الهجاء: "هي موصولة في جميع القرآن سوى موضع واحد"، واستثنى موضع الأنعام قال: "فإنّها مقطوعة"<sup>11</sup>.

**الخلاصة:** الوجه الرّاجح الذي ذهب إليه هذا الجمع من الأئمة هو "الوصل" في موضع التحل واختاره المارغني في النجوم الطوالع، وهو الصّواب إن شاء الله.

1 - المنع، الداني، ص 99، بتصرّف.

2 - ينظر المصدر نفسه، ص 73.

3 - ينظر مختصر التبيين، أبو داود، (557/3).

4 - ينظر الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين السخاوي، تحقيق مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، بدون سنة طبع.

5 - المنح الفكرية، ملاء علي القارئ، ص 66.

6 - النجوم الطّوالع، المارغني، ص 76.

7 - ينظر مختصر التبيين، أبو داود، (779/3).

8 - ينظر المقنع، الداني، 78.

9 - ينظر المصدر نفسه، ص 75.

10 - ينظر الوسيلة، السخاوي، ص 412.

11 - ينظر هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس المهدي، تحقيق حاتم الضامن، ص 46، بدون دار نشر ولا سنة طبع.

الاختيار الرابع عشر: ﴿أَنَّمَا﴾ (الأنفال: ٤١)، العمل فيها على الوصل<sup>1</sup>.

الدراسة: قال الداني في المقنع فأما قوله في الأنفال ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾، فهي في مصاحف أهل العراق موصولة، وفي مصاحفنا القديمة مقطوعة، والأول أثبت، وهو الأكثر، وكذلك رسمها الغازي بن قيس في كتابه موصولة<sup>2</sup>، وهو اختيار أبي داود في مختصر التبيين<sup>3</sup>، وقال في المنح الفكرية: "اختلفوا في وصل ﴿أَنَّمَا﴾، المفتوح وقطعه في قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَعٍ﴾ بالأنفال، والوصل أثبت"<sup>4</sup>، وقال في الدرّة الصّغيرة: "فأما قوله تعالى في الأنفال: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾، ففي مصحف العراق موصول"<sup>5</sup>.

الخلاصة: الذي يظهر أن أكثر أهل الأداء - كما قال الداني - على الوصل في ﴿أَنَّمَا﴾ بالأنفال، وهو أثبت من القطع، وعلى اختيار الأئمة جرى الإمام المارغني وهو الصواب إن شاء الله.

الاختيار الخامس عشر: ﴿مِّنْ مَّا﴾ (المنافقون: ١٠)، العمل فيها على القطع<sup>6</sup>.

الدراسة: حكى الداني اختلاف المصاحف في هذا الموضع، فقال: "وفي المنافقين في بعض المصاحف ﴿وَأَنفِقُوا مِّنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ مقطوع، وفي بعضها ﴿مِمَّا﴾ موصول"<sup>7</sup>. ونحوه ذكر ابن الأنباري في مرسوم الخط<sup>8</sup>، وقال العقيلي: "اختلف في وصله"<sup>9</sup>، ونقل صاحب الوسيلة قول الداني الآنف الذكر، ثم قال: "ورأيها في المصحف الشامي مقطوعة"<sup>10</sup> واقتصر على وجه القطع فيها، الداني في

1 - التّجويد الطّوّاع، المارغني، ص 76.

2 - المقنع، الداني، ص 78-79، بتصرّف.

3 - ينظر مختصر التّبيين، أبو داود، (600/3).

4 - المنح الفكرية، ملا علي القارئ، ص 69.

5 - ينظر الدرّة الصّغيرة في شرح أبيات العقيلة، أبو بكر اللّبيب، تحقيق عبد العلي آيت زعبول، ص 553، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - قطر، ط1: 1432هـ/2011م.

6 - التّجويد الطّوّاع، المارغني، ص 76.

7 - المقنع، الداني، ص 102.

8 - مرسوم الخط، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق حاتم الضّامن، ص 96، ملتمى أهل الأثر، ط: 1429هـ/2008م.

9 - مرسوم خط المصحف، العقيلي، تحقيق محمد بن عمر الجنائني، ص 216، وزارة الشؤون الإسلامية - قطر، ط1: 1430هـ/2009م.

10 - ينظر الوسيلة، السخاوي، ص 414.



موضع آخر من المقنع<sup>1</sup> وأبو داود في مختصر التبيين<sup>2</sup> وقال: وكتبوا ﴿مِسْ مَّا﴾ مقطوعة، والجهني في البديع، وذكر قاعدة في كتابة المقطوعة من الموصولة فقال: "والأصل في ذلك أن يُكتب ما كان منه ﴿مَّا﴾ في موضع (الذي) مقطوعاً، وما كان من ذلك ﴿مَّا﴾ صلة، أن يُكتب موصولاً"<sup>3</sup>، وبالقطع قال ابن أبي داود السجستاني في كتاب المصاحف<sup>4</sup>، وهو اختيار الضَّبَّاع في سمر الطالبين<sup>5</sup>.

**الخلاصة:** القطع هو أثبت الوجهين؛ لاتفاق الشَّيْخين عليه، وذلك باختيار الدَّاني له في أحد موضعي المقنع، وكذا اقتصار غيرهما كما مرّ، وعليه جرى المارغني تبعاً للدَّاني وأبي داود في النجوم الطَّوالع. هذا ما ظهر لي، وإنْ كانت النَّفس تميل إلى جواز الوجهين خاصّة وأنَّ الدَّاني ذكر اختلاف المصاحف في المقنع بعد ذكر الموضع الأوّل الذي اقتصر فيه على القطع، والله أعلم.

**الاختيار السادس عشر:** ﴿بِيسَمًا يَأْمُرُكُمْ﴾ (البقرة: ٩٢)، العمل فيها على الوصل<sup>6</sup>.

**الدِّراسة:** ذكر الدَّاني في (باب ما اختلفت فيه مصاحف الأمصار) من المقنع، الوجهين في هذا الموضع، الوصل والقطع، فقال: "وفي بعضها -أي المصاحف- ﴿فُلْ بِيسَمًا يَأْمُرُكُمْ بِهِ﴾ مقطوع وفي بعضها ﴿بِيسَمًا﴾، موصولة<sup>7</sup>"، واختار الوصل في موضع آخر من المقنع<sup>8</sup>، وحسّن أبو داود الوجهين في مختصر تبيينه<sup>9</sup>، واقتصر الجهني في البديع<sup>10</sup> على ذكر وجه الوصل في هذا

1 - المقنع، الدَّاني، ص 74.

2 - مختصر التبيين، أبو داود، (1206/2).

3 - البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان ؓ، ابن معاذ الجهني، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، بدون سنة طبع.

4 - كتاب المصاحف، ابن أبي داود السجستاني، تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ، (455/1)، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1415هـ/2002م.

5 - ينظر سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضَّبَّاع، ص 133، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، بدون سنة طبع.

6 - النجوم الطَّوالع، المارغني، ص 77.

7 - ينظر المقنع، الدَّاني، ص 96.

8 - ينظر المصدر نفسه، ص 79.

9 - ينظر مختصر التبيين، أبو داود، (184/2).

10 كتاب البديع، الجهني، ص 22.

الموضع، ثم قال: "الاختيار أن يُقطع (بئس) عن (ما)؛ لأنّ (ما) التي تصحب (بئس) هي في معنى (الذي)، والوجه أن تُقطع (ما) عن (بئس)"، وذكر صاحب المنح الفكرية<sup>1</sup> الخلاف من غير ترجيح، ومثله صنّع العقيليّ في مرسوم خط المصحف<sup>2</sup>. واكتفى في الوسيلة<sup>3</sup> بنقل قول الدّاني باختلاف المصاحف فيه، وقال الضّباع بعد نقله الخلف عن الشيخين فيها: " والعمل على وصلها"<sup>4</sup>.

بعد موازنة أقوال الشّيوخ في هاته المسألة يظهر لي أنّ قول أبي داود بتحسين الوجهين وجيه وذلك لما يأتي:

° ذكر الدّاني اختلاف المصاحف فيه بين الوصل والقطع.

° اكتفاء بعضهم بذكر الخلاف من غير ترجيح بين الوجهين.

° اختيار الجهني لوجه الوصل واستدلّاه عليه كما نقلت عنه، فيه نظر لأنّ الرّسم على الرّاجح من أقوال أهل العلم توقيفي<sup>5</sup>، فلا عبرة بالتّوجيه اللّغوي إذا كان مخالفاً لما نُقل عن المصاحف، وبخاصّة أنّنا قد عرفنا أنّ في القرآن ما رسمه على القياس، ومنه ما رسمه على الاصطلاح، كما ذكرت قبل.

**الخلاصة:** بهذا يتبيّن أنّ اقتصار المارغني والضّباع ومن تبعه كالدّاني في أحد موضعين المقنع، على وجه القصر في ﴿بِيسَمًا يَأْمُرُكُمْ﴾، يحتاج إلى بيان، والأوّل ما ذكرت، والله أعلم.

1 - ينظر المنح الفكرية، ملاّ علي القارئ، ص 68.

2 - ينظر مرسوم خط المصحف، العقيلي، ص 87-88.

3 - ينظر الوسيلة، السخاوي، ص 427.

4 - سمر الطالبين، الضّباع، ص 135.

5 - وهو مذهب الجمهور، ينظر المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ص 343 وما بعدها، مكتبته السنة - القاهرة، ط2: 1423 هـ / 2003 م.

الاختيار السَّابع عشر: ﴿فِي مَا﴾ (الشَّعراء: ١٤٦)، هذا الموضع مقطوع وباقي المواضع<sup>1</sup> فيها خلاف، والأكثر على الفصل<sup>2</sup>.

الدِّراسة: نقل الدَّاني اختلافهم على أربعة أقوال، فقال في المقنع: "قال محمد بن عيسى: وعدّوا ﴿فِي مَا﴾ مقطوعاً أحد عشر حرفاً-يعني موضع الشَّعراء المذكور بالترجمة وباقي المواضع المذكورة بالهامش، وقد اختلفوا فيها-فذكر الواضع كلّها- ثمّ قال: "ومنهم من يصل كلّها ويقطع التي في الشَّعراء، قال وروى محمد بن يحيى عن سليمان بن داود عن بشر بن عمر عن معلّى قال كنّا إذا سألنا عاصماً عن المقطوع والموصول قال: "سواء لا أبالي أقطع ذا أم وُصل ذا إنّما هو هجاء"، قال الدَّاني: "وأحسبه يُريد المختلف في رسمه من ذلك دون المتَّفِق على رسمه منه"<sup>3</sup>، وقال أبو داود في المختصر ما ملخصه: واختلفت المصاحف في تسعة مواضع من المواضع الأحد عشر، فكتب في بعضها متّصلاً وفي بعضها منفصلاً، فذكر المواضع كلّها- ثمّ قال: "فاجتمعوا على التي في الأنبياء-أي على وصلها-، والشَّعراء-أي على قطعها-، واختلفوا في التسعة الباقية"<sup>4</sup>، وحكى ابن الأنباري القطع في الجميع مختاراً له، واستثنى موضعي الأنبياء والشَّعراء فذكر فيهما الوجهين<sup>5</sup>، واختار المهدويّ في الهجاء قطعها في جميع المواضع، وقال: "ومنهم من يصلها كلّها، ويقطع التي في الشَّعراء خاصّة"<sup>6</sup>، وذكر الجهنيّ القولين الذّين ذكرهما المهدويّ، وزاد قولاً ثالثاً غير ما عند الدَّاني فقال: ومنهم من يقطع الحرف الذي في الأنعام ﴿لَيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَايَكُمْ﴾ (الأنعام: ١٤٦)، ويصل غيره"<sup>7</sup>.

يستخلص مما قدمت من أقوال أهل العلم في قطع ووصل المواضع الإحدى عشر: أنّهم اختلفوا في ذلك على سبعة أقوال وهي:

- 1 - المواضع المشار إليها هي: موضع (البقرة: 238)، و(المائدة: 50)، و(الأنعام: 146، 167)، و(الأنبياء: 101)، و(التّور: 14)، و(الرّوم: 27)، و(الزّمر: 3، 43)، و(الواقعة: 64)، ينظر التّحجّج الطّوالع، المارغني، ص 396.
- 2 - المرجع نفسه، ص 77.
- 3 - ينظر المقنع، الدَّاني، ص 77.
- 4 - ينظر مختصر التّبيين، أبو داود، (2/197-198).
- 5 - ينظر مرسوم الخطّ، ابن الأنباري، ص 19-26-28-29-53-59-61-68-77-92.
- 6 - ينظر هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص 48-49.
- 7 - ينظر كتاب البديع، الجهني، ص 24، بتصرّف.

° القطع في جميع المواضع: ذكره الدّاني، والمهدويّ والجهنيّ.

° الخلاف في الجميع: ذكره الدّاني.

° الوصل في الجميع وقطع موضع الشّعراء: ذكره الدّاني، والمهدويّ والجهنيّ.

° الوصل في موضع الأنبياء والقطع في موضع الشّعراء والاختلاف في الباقي: ذكره أبو داود وهو اختياره.

° التسوية بين القطع والاختلاف في الجميع: ذكره الدّاني.

° القطع في حرف الأنعام ﴿لَيَبْلُوكُمْ فِي مَاءٍ آتِيكُمْ﴾، ووصل الباقي: ذكره الجهنيّ.

° الاختلاف في موضعي الأنبياء والشّعراء والقطع في الباقي: ذكره ابن الأنباري.

الخلاصة: بعد الموازنة بين الأقوال المعروضة، يظهر لي أنّ موضع الشّعراء بالقطع لكثرة مَنْ ذَكَرَ ذلك، بل هو اختيار أبي داود، وتبناه المارغني تبعاً له، والوجهان في المواضع الباقية؛ لتظافر الأقوال على ذلك، والله أعلم.

#### رابع عشر: ما يتعلّق بباب أحكام الياءات

الاختيار الأوّل: ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي﴾ (فصّلت: ٤٩)، لقالون فيها الوجهان: الفتح والإسكان، والفتح هو المقدّم<sup>1</sup>

الدّراسة: المراد بالفتح هنا هو حركة الإعراب التي تلحق الياء في آخر الكلمة، وليس الذي هو قسيم الإمالة.

اختلف أهل العلم بين فتح وإسكان الياء لقالون في قوله: ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي﴾ بفصّلت؛ تبعاً لاختلاف الرواة عنه فيها؛ فذكر ابن غلبون في التذكرة روايتين عن قالون فيها، الأولى من رواية أحمد بن صالح المصري عنه عن نافع بالفتح، والثانية من رواية إسماعيل القاضي عنه بالإسكان، ثمّ اختار الوجهين فقال: "وقد قرأتُ له بالوجهين، وبهما آخذ"<sup>2</sup>، ووافق الدّاني شيخه فقال بعد ذكره الروايتين عن قالون: "وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني والشّحام وأبي نسيط بالوجهين"<sup>3</sup>، واكتفى الشّاطبي بذكر الخلف فيها فقال في حزره<sup>1</sup>:

1- ينظر النجوم الطّوالع، المارغني، ص 77.

2- ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 455.

3- ينظر جامع البيان، الدّاني، (1565/2-1566).

لَدَى ثَمَرَاتٍ ثُمَّ يَا شُرَكَائِيَ أَلْ — مُضَافٌ وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجَلًا

وقدّم مكّي الفتح من الوجهين، فقال في التبصرة: "والذي قرأتُ له بالفتح"<sup>2</sup>، وزاد في الكشف: "وهو الأشهر عن قالون"<sup>3</sup>، واختار ابن الباذش في الإقناع<sup>4</sup> وجه الفتح، وذكر عن الدّاني الوجهين، واقتصر أبو معشر الطبري في التلخيص<sup>5</sup> على وجه الفتح فيها.

**الخلاصة:** ممّا سبق يظهر أنّ الوجهين (الفتح والإسكان) سائغان في هذا الموضع، كما اختار ابن غلبون وتلميذه الدّاني، إلّا أنّ الأشهر من الوجهين الفتح؛ لتواطؤ أهل العلم على ذكره، بل الاقتصار عليه عند بعضهم، قال ابن الجزري في النّشر: "والوجهان صحيحان عن قالون، قرأتُ بهما، وبهما آخذ غير أن الفتح أشهر، وأكثر وأقيس بمذهبه"<sup>6</sup>، وهو اختيار المارغني، ولعلّه الصّواب إن شاء الله.

**الاختيار الثاني:** لورش في ﴿وَمَحْيَا﴾ (الأنعام: ١٦٤)، الوجهان الفتح والإسكان، والمقدّم هو الإسكان<sup>7</sup>.

**الدّراسة:** اختلف عن ورش من طريق الأزرق في فتح أو إسكان ياء ﴿وَمَحْيَا﴾، فقطع له بالخلاف الدّاني في التيسير<sup>8</sup> وقال: "والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان"، ومكّي في الكشف<sup>9</sup> والتبصرة<sup>10</sup> قال: "وقرأت لورش بالوجهين"، وابن شريح في الكافي<sup>11</sup>

1 - ينظر البيت رقم 1017، حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 81

2 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 666.

3 - ينظر الكشف، مكّي، (249/2).

4 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (757/2).

5 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطبري، ص 398.

6 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (169/2).

7 - ينظر النّجوم الطّوالع، المارغني، ص 406، وقد وهم محقق النّجوم الطّوالع، فجعل الفتح مقدّم عند المارغني تبعاً لابن برّي ينظر ص رقم 77 من النّجوم الطّوالع.

8 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 108.

9 - ينظر الكشف، مكّي، (459/1).

10 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 507.

11 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 113.

والشاطبي في الحرز<sup>1</sup>، وابن جزري في المختصر البارع<sup>2</sup>، واختار صاحب العنوان<sup>3</sup> الإسكان وقال: "وروي عن ورش في محياي بالفتح أيضا"، وبالإسكان قطع له أبو الحسن بن غلبون في التذكرة<sup>4</sup>. قال الداني: "وعلى ذلك-أي الإسكان- عامة أهل الأداء من المصريين، وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءً وسماعاً، والفتح اختيار منه اختاره لقوته في العربية"<sup>5</sup>، وبالفتح قرأ الداني على أبي الفتح<sup>6</sup>، وبه أيضا قرأ صاحب التجريد على أبي حفص عمر بن عراق عن ابن هلال<sup>7</sup>.

قال المهدوي: "من أسكن فإنه جمع بين الساكنين، وإن لم يكن الثاني مدغماً...، ومن فتح فهو على الأصل واللغة المستعملة"<sup>8</sup>.

الخلاصة: الوجهان صحيحان-كما قال ابن الجزري في النشر<sup>9</sup>،- إلا أن الإسكان أشهر رواية والفتح أقبس في اللغة<sup>10</sup>، والمقدم هو الإسكان لاختيار الأئمة المحققين له بل واقتصار بعضهم عليه، وبه أخذ الداني في المفردة<sup>11</sup>، وهو عين اختيار المارغني والذي تطمئن له النفس لشهرة روايته والله أعلم.

الاختيار الثالث: ﴿أَتَلَّوْا﴾ (غافر: ١٤)، و﴿أَلْتَنَادَ﴾ (غافر: ٣٢)، اختلف عن قالون في إثبات الياء وحذفها والمعمول به الحذف فقط<sup>12</sup>.

الدّراسة: اختلف عن قالون في إثبات وحذف الياء حال الوصل من ﴿أَتَلَّوْا﴾ و﴿أَلْتَنَادَ﴾ بـ(غافر: ١٤، ٣٢)؛ فقطع له بالخلاف الداني في التيسير<sup>1</sup> وقال: "فقرأتهما له بالوجهين"، والمفردة<sup>2</sup>،

1 - البيت رقم 413 وفيه يقول: وَمَعَ غَيْرِ هَمَزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ وَمَحْيَايَ جِيٍّ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوْلًا، ينظر حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 34.

2 - ينظر المختصر البارع، ابن جزري، ص 109.

3 - ينظر العنوان، أبو طاهر الأنصاري، ص 94.

4 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 267.

5 - جامع البيان، الداني، (1072/3).

6 - ينظر مفردة نافع، الداني، ص 64.

7 - ينظر التجريد، ابن الفحام، ص 119.

8 - شرح الهداية، المهدوي، (296/2).

9 - ينظر النشر، ابن الجزري، (172/2-173).

10 - ينظر التقريب والحرش، ابن المراتب، ص 204.

11 - ينظر مفردة نافع، الداني، ص 64.

12 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 77.

وابن الباذش في الإقناع<sup>3</sup> وقال: " المشهور عنه حذفها"، وأبو علي الفارسي في الحجّة<sup>4</sup>، والصّفاقسي في غيث النّفع<sup>5</sup>، وابن جزري في المختصر البارع<sup>6</sup>، والشّاطبي في حرز الأمان<sup>7</sup> فقال في البيت الخامس والثلاثين بعد المائة الرابعة:

وَفِي الْمُتَعَالِي ذُرَّةُ وَالتَّلَاقِ وَالتَّـ ۞ تَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهْلًا

واقصر ابن مجاهد في السبعة على إثباتها في الوصل<sup>8</sup>، وابن المرباط في التقريب والحرش<sup>9</sup>، الحصري في قصيدته<sup>10</sup> وبالحذف قال صاحب التّجريد<sup>11</sup>، وابن الخياط في تبصرته<sup>12</sup>، والقلاسي في إرشاده<sup>13</sup>، والليّب في الدّرة الصّقيلة<sup>14</sup>، وابن عزيمة في المنح<sup>15</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان لنصوص الأئمة عليهما، قال الدّاني في المفردة: " وقد خيرني فارس بن أحمد بين الإثبات والحذف في قوله في غافر- فذكر الموضعين - ثمّ قال: فقرأت ذلك عليه بالوجهين"<sup>16</sup>، والمقدّم هو الحذف لتقدّم ابن الجزري له في النّشر<sup>17</sup>، بل وتضعيف وجه الإثبات بتضعيفه الخلاف في الموضعين المذكورين الذي نصّ عليه الدّاني وتبعه الشّاطبي، واقتصار الإمام

- 
- 1 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 192.
  - 2 - مفردة نافع، الدّاني، ص 114.
  - 3 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (546/1).
  - 4 - الحجّة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، (103/6).
  - 5 - ينظر غيث النّفع، الصّفاقسي، ص 510.
  - 6 - المختصر البارع، ابن جزري، ص 114.
  - 7 - حرز الأمان ووجه التهاني، الشّاطبي، ص 35.
  - 8 - ينظر السبعة، ابن مجاهد، ص 568.
  - 9 - ينظر التقريب والحرش، ابن المرباط، ص 257.
  - 10 - البيت رقم: 208، يقول الحصري: علامتهنّ الحذف في وقف قارئ ۞ عليهنّ والإثبات في وصل ذي حدر، ينظر القصيدة الحصرية، الحصري، ص 142.
  - 11 - ينظر التّجريد، ابن الفحام، ص 119.
  - 12 - ينظر التبصرة، ابن الخياط، ص 481.
  - 13 - ينظر إرشاد المبتدي، القلاسي، 374.
  - 14 - ينظر الدّرة الصّقيلة، الليّب، ص 448.
  - 15 - ينظر المنح الفريدة، ابن عزيمة، ص 455.
  - 16 - ينظر مفردة نافع، الدّاني، ص 114.
  - 17 - ينظر النّشر، ابن الجزري، (190/2-191).

المارغني في اختياره على الحذف؛ لعلّه تبع ابن الجزري وأخذ بتضعيفه الخلاف، مع تظافر الأئمة على ذكر الحذف في الموضعين، وتبقى هاته المسألة محلّ دراسة للأسانيد التي ذكرها الدّاني في التيسير وضعّفها ابن الجزري في النشر لتحرير المسألة، والله أعلم.

**الاختيار الرابع:** ﴿الدَّاعِزُ﴾ و﴿دَعَايَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، اختلف عن قالون في إثبات وحذف الياء، والوجهان صحيحان إلا أنّ المقدّم هو الحذف<sup>1</sup>.

**الدراسة:** اختلف عن قالون في ﴿الدَّاعِزُ﴾ و﴿دَعَايَ﴾، بين حذف الياء وإثباتها وصلاً، فنصّ الدّاني في الجامع<sup>2</sup> على الخلاف بذكر أربعة أوجه فيهما وهي:

° الأول: حذف الياء منهما، وهذا رُوي من طريق أحمد بن صالح عن قالون، وكذا القاضي وأبي نسيط والحلواني في أحد روايتيهما، والشّحام، وبه قرأ الدّاني، وأبي سليمان، قال الدّاني: "وبذلك قرأت لقالون من جميع الطّرق".

° الثاني: الإثبات فيهما، وهذا رُوي من طريق العثماني عن قالون.

° الثالث: إثبات الياء في ﴿الدَّاعِزُ﴾ وحذفها في ﴿دَعَايَ﴾، وهذه الرواية الثانية لأبي نُشيط.

° الرابع: حذف الياء من ﴿الدَّاعِزُ﴾ وإثباتها في ﴿دَعَايَ﴾، وهذه الرواية الثانية للحلواني، وهي التي قرأ بها الدّاني عن فارس بن أحمد ومحمد بن صالح كليهما عن أبي عون عن الحلواني.

ومّن ذكر الخلاف عن قالون، أبو معشر الطّبري في تلخيصه<sup>3</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>4</sup> والصّفاقسي في غيثه<sup>5</sup>، وفصلّ ابن الخياط في تبصرته<sup>6</sup>؛ فذكر الوجه الثالث الذي عند الدّاني، والحذف في جميعها من غير هذا الطريق عن قالون، وذكر ابن الفحّام في التجريد الوجه الرابع الذي عند الدّاني منطوقاً، والوجه الثالث مفهوماً، وذكر أبو العلاء العطار في غاية الاختصار<sup>7</sup>

1 - التّحوم الطّوابع، المارغني، ص 77.

2 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (951/2-952).

3 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطّبري، ص 225.

4 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (546/1).

5 - ينظر غيث النّفع، الصّفاقسي، ص 102.

6 - ينظر التبصرة، ابن الخياط، ص 195.

7 - ينظر غاية الاختصار في قراءات العشر أئمة الأمصار، أبو العلاء العطار، تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، (364/1)، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط1: 1414هـ/1994م.



الوجه الرابع الذي ذكر للداني منطوقاً ومفهوماً، ووجه الإثبات مفهوماً من غير الطريق الذي ذكر في الوجه الرابع، وقال بالحذف في اللفظين جميعاً، جماعة منهم ابن غلبون في التذكرة<sup>1</sup>، ومكي في الكشف<sup>2</sup> والتبصرة<sup>3</sup>، وابن عزيمة في المنح<sup>4</sup>، ومفهوم قول ابن جزى في المختصر البارع<sup>5</sup> وكذا القلانسي في الكفاية<sup>6</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان كما ذكر المحقق ابن الجزري في نشره، إلا أن الحذف أكثر وأشهر<sup>7</sup>، لاقتصار كثير من الأئمة عليه، وهو عين اختيار الإمام المارغني والصواب إن شاء الله. تنبيه: في هذا الاختيار والذي قبله لم يضبط المارغني الاختلاف عن قالون؛ فيفهم منه أن الخلاف يجري في حالي الوقف والوصل، وليس كذلك، بل الخلاف جارٍ إلا في حال الوصل أما في حال الوقف فلا خلاف في حذف الياء الزائدة.

**الاختيار الخامس:** ﴿ءَاتِيْسِي﴾ (التمل: ٣٧)، يجوز لقالون فيها حال الوقف عليها وجهان وهما<sup>8</sup>:

- الأول: حذف الياء.

- الثاني: إثباتها ساكنة، وهو المقدم في الأداء.

**الدّراسة:** اختلف عن قالون في ﴿ءَاتِيْسِي﴾، حال الوقف عليها؛ فنصّ على الخلاف الحافظ الدّاني في التيسير<sup>9</sup>، وابن الجزري في النشر<sup>10</sup>، وابن عزيمة في المنح<sup>11</sup>، وابن المراتب في التقريب والسّمالي في تحصيل المنافع<sup>13</sup>، وابن القاصح في السّراج<sup>1</sup>، وابن جزى في المختصر البارع<sup>2</sup>،

1 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 215.

2 - ينظر الكشف، مكي، (333/1).

3 - ينظر التبصرة، مكي، ص 454.

4 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 454.

5 - ينظر المختصر البارع، ابن جزى، ص 114.

6 - ينظر الكفاية الكبرى، القلانسي، ص 137.

7 - ينظر النشر، ابن الجزري، (183/2).

8 - التّجوم الطّوالع، المارغني، ص 77-78.

9 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 170.

10 - ينظر النشر، ابن الجزري، (187/2-188).

11 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 457-458.

12 - ينظر التقريب والحرش، ابن المراتب، ص 258.

13 - ينظر تحصيل المنافع، السّمالي، ص 278-279.

في القصد النَّافع<sup>3</sup>، وغيرهم.

وقطع له بالحذف، ابن الخياط في تبصرته<sup>4</sup>، وهو مفهوم قول ابن الباذش في الإقناع<sup>5</sup>، والقلاَنسي في الإرشاد<sup>6</sup>، وبإثبات الياء قطع له ابن غلبون في التذكرة<sup>7</sup>، وابن مجاهد في السبعة<sup>8</sup>، حيث ذكر قراءة نافع بفتح الياء في ﴿بِمَا آتَيْتِ اللَّهَ﴾، ثم قال: "ومن فتح ﴿بِمَا آتَيْتِ اللَّهَ﴾، وقف بالياء"، ومكي في الكشف<sup>9</sup>، والتبصرة<sup>10</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان - كما اختار المارغني-، لكثرة من نصَّ عليهما، ويُقدّم الإثبات لقطع الأئمة المحققين به، كابن غلبون ومكي، وهو اختيار ابن مجاهد كما ذكر مكي<sup>11</sup>، والدَّاني في مفردة<sup>12</sup> أبي عمرو، حيث قال: "يفتح الياء في هذه في الوصل، ويُثبتها ساكنة في الوقف، على خلاف عنه في ذلك، قال: "وبالإثبات قرأتُ وبه آخذ" قال حسن حميتو في تحقيقه كتاب التقريب والحرش، بالهامش: "وهو -أي أبو عمرو بن العلاء- كقالون في ورود الخلاف عنه في هذا الحرف"<sup>13</sup>، والعلم عند الله وبهذا ينتهي قسم الأصول.

1 - ينظر سراج القارئ، ابن القاصح، ص 165.

2 - ينظر المختصر البارع، ابن جزري، ص 115.

3 - ينظر القصد النَّافع، الخراز، (598/2-599).

4 - التبصرة، ابن الخياط، ص 423.

5 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (548/1).

6 - ينظر إرشاد المبتدئ، القلاَنسي، ص 337.

7 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 402.

8 - ينظر السبعة، ابن مجاهد، ص 488.

9 - ينظر الكشف، مكي، (170/2).

10 - ينظر التبصرة، مكي، ص 625.

11 - ينظر الكشف، مكي، (170/2).

12 - ينظر مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري، الدَّاني، تحقيق حاتم الضَّامن، ص 117-118، دار ابن الجوزي، ط1: 1436هـ.

13 - ينظر التقريب والحرش، ابن المرباط، ص 258.

## المطلب الثاني: دراسة وتحقيق اختيارات الإمام المارغني في باب الفرشيات (مرتبة حسب منظومة الدرر اللوامع لابن بري)

### تمهيد:

الفرشيات: جمع فرش، والمقصود به، كلمات معدودة مبثوثة في السُّور، خُصَّت بأحكام خارجة عن القواعد العامة والأصول التي تندرج تحتها جزئيات كثيرة. لقد ضمّن الإمام المارغني كتابه النجوم الطوالع اختيارات في فرش الحروف مثل الأصول، جمعت في باب واحد كما سنرى.

### باب ما يتعلق بفرش الحروف:

الاختيار الأول: ﴿بِنِعْمًا﴾ (البقرة: ٢٧٠)، وفي ﴿نِعْمًا﴾ (النساء: ٥٧)، و﴿تَعَدُّوا﴾ (النساء: ١٥٣)، و﴿يَهْدِي﴾ (يونس: ٣٥)، و﴿يَخْصِمُونَ﴾ (يس: ٤٨)، يجوز لقولون فيها جميعاً وجهان صحيحان وهما<sup>1</sup>: الأول: إسكان العين والهاء والخاء.

الثاني: اختلاس حركة العين والهاء والخاء، والمقدم هو الإسكان.

الدراسة: الاختلاس: هو الإتيان ببعض الحركة في الوصل، ويدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، ويُقدَّر المحذوف من الحركة بالثلث والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف لـ (الإخفاء)، و(الاختطاف)<sup>2</sup>.

اختلف عن قالون في إسكان واختلاس حركات الأحرف المذكورة بالكلمات المذكورة؛ فقطع له بالخلاف في جميعها الداني في التيسير، وقال في ﴿بِنِعْمًا﴾ و﴿نِعْمًا﴾: "بكسر التون وإخفاء حركة العين ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص عنه والأول أقيس"<sup>3</sup>، وابن مجاهد في السبعة<sup>4</sup>، إلاّ ﴿تَعَدُّوا﴾ و﴿يَهْدِي﴾، فإنه اقتصر إلاّ على وجه الإسكان فيهما، وابن الجزري في النشر<sup>5</sup>، وقال في ﴿بِنِعْمًا﴾ و﴿نِعْمًا﴾: "روى عنه المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلاّ، يريدون

1 - النجوم الطوالع، المارغني، ص 78.

2 - مختصر العبارات، الدوسري، ص 14، وينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 426.

3 - ينظر التيسير، الداني، ص 84\_98-122-184.

4 - ينظر السبعة، ابن مجاهد، ص 190-234-240-326-541.

5 - ينظر النشر، ابن الجزري، (235/2-136، 253، 283-284، 253-254).

الاختلاس فرارا من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية ووروده لغة<sup>1</sup>، واقتصر ابن غلبون في التذكرة<sup>1</sup> على وجه الاختلاس في جميعها، والشاطبي في حزره<sup>2</sup>، والحصري في قصيدته<sup>3</sup>، وابن المرباط في التقريب والحرش<sup>4</sup>، وقال: " والنص عنه فيها بالإسكان والإخفاء أقوى في العربية"، وابن جزى في المختصر البارع<sup>5</sup>، وابن عزيمة في المنح<sup>6</sup> وقال: "وقد قرأناها كلها بالإسكان"، وقطع صاحب العنوان<sup>7</sup> بالإسكان في جميعها، وحكى ابن شريح في الكافي<sup>8</sup> الاختلاس في المواضع الخمسة، وقراءته للكل بالإسكان، وضعف مكى وجه الإسكان، فقال: "وروي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأت به، لأن فيه جمعا بين الساكنين، ليس الأول حرف مدّ ولين، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين"<sup>9</sup>، ويرده قول الداني في التيسير كما مرّ قبل بأن الإسكان متأثر عن قالون، وكذلك قوله في الجامع: "والإسكان أثر والإخفاء أقيس"<sup>10</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان كما ذكر الإمام المارغني تبعاً للداني وغيره، وقدّم الإسكان لأنه أثر، ولتصريح بعضهم بالقراءة بذلك، ولا عبرة بتضعيف مكى له؛ لأنه مخالف للمأثور والله أعلم.

1 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 211-241-295-432.

2 - ينظر حزر الأماني ووجه التهاني، الشاطبي، البيت رقم: 536، ص 43، والبيت رقم: 612، ص 49، والبيت رقم: 748، ص 59، والبيت رقم: 988، ص 79.

3 - ينظر القصيدة الحصرية، الحصري، الأبيات رقم: 190-191-192، ص 137-138.

4 - ينظر التقريب والحرش، ابن المرباط، ص 264.

5 - ينظر المختصر البارع، ابن جزى، ص 150.

6 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 445.

7 - ينظر العنوان، أبو طاهر الأنصاري، ص 75-84-86-105-159.

8 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 89-102-127-189.

9 - ينظر الكشف، مكى، (1/316).

10 - ينظر جامع البيان، الداني، (2/936).

الاختيار الثاني: ﴿إِن أَنَا إِلَّا﴾ (الأعراف: ١٨٨)، و (الشعراء: ١١٥)، و ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا﴾ (الأحقاف: ٨)،

يجوز لقالون حال الوصل في المواضع الثلاثة وجهان وهما<sup>1</sup>:

° الأول: إثبات الألف من ﴿أَنَا﴾.

° الثاني: حذفها، والمقدم هو الإثبات.

الدراسة: اختلف عن قالون في إثبات وحذف الألف حال الوصل من المواضع الثلاثة المذكورة؛ فنصّ أبو عمرو الداني على الخلاف في جامع البيان<sup>2</sup>، وبالوجهين قرأ، واقتصر في المفردة<sup>3</sup> على قراءته بالإثبات، وممن ذكر الخلاف أيضاً الصفاقسي في غيث النفع<sup>4</sup>، وابن الجزري في النشر<sup>5</sup>، والشاطبي في الحرز<sup>6</sup>، وسراج الدين النشار في البدور الزاهرة<sup>7</sup>، والسخاوي في فتح الوصيد<sup>8</sup>، والبنا في الاتحاف<sup>9</sup>، قال: "والوجهان صحيحان"، والسملالي في تحصيل المنافع<sup>10</sup>، واختار الحذف، واقتصر الداني في التيسير<sup>11</sup> والتّهذيب<sup>12</sup>، على وجه الإثبات فقط.

1 - النجوم الطّوالع، المارغني، ص 78.

2 - ينظر جامع البيان، الداني، (925/2).

3 - مفردة نافع، الداني، ص 64-65.

4 - ينظر غيث النفع، الصفاقسي، ص 259-440-540.

5 - ينظر النشر، ابن الجزري، (231/2).

6 - البيت رقم: 521 قال فيه: ومدُّ أَنَا في الوصل مع ضمِّ هَمْزَةٍ ﴿وَفَتَحَ أَتَى وَالْخُلْفُ فِي الْكَسْرِ بُجَلًا﴾، ينظر حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، ص 42.

7 - ينظر البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة، سراج الدين النشار، تحقيق جماعة، علي محمد معوض، (369/1-146/2-297)، عالم الكتب، ط 1: 1421هـ/2000م.

8 - ينظر فتح الوصيد، السخاوي، (734/3).

9 - ينظر إتحاف فضلاء البشر، البنا، ص 208.

10 - ينظر تحصيل المنافع، السملالي، ص 286.

11 - ينظر التيسير، الداني، ص 82.

12 - ينظر التّهذيب لما تفرّد به كل واحد من القراء السبعة، الداني، تحقيق حاتم الضامن، ص 37، دار نينوى-سوريا، ط 1: 1426هـ/2005م.

وقال في الجامع<sup>1</sup>: " ويصحّ الأخذ بالوجهين وبأحدهما في هذا ونحوه من حيث ورد أحدهما نصّاً والآخر أداءً، فمن أخذ بالنصّ ومن أخذ بالأداء ومن أخذ بهما معاً، وقرأت أنا ذلك في رواية أبي نسيط على أبي الفتح بالوجهين بالإثبات والحذف، وحكى لي ذلك عن قراءته، وقرأتُ في رواية الحلواني وغيره من الرواة عن قالون بحذف الألف في الوصل.

**الخلاصة:** الوجهان صحيحان كما ذكر الدّاني وابن الجزري<sup>2</sup> وتبعهما المارغني، ويُقدّم الإثبات لوروده نصّاً والله أعلم.

**الاختيار الثالث: ﴿لَاهَبَ﴾ (مریم: ١٨)، يجوز لقالون فيها وجهان وهما<sup>3</sup>:**

°الأوّل: إثبات الهمز.

° الثاني: إبدال الهمز ياءً، والمقدّم هو إثبات الهمز.

**الدّراسة:** اختلف عن قالون في ﴿لَاهَبَ﴾ بمریم، بين إثبات همزتها، أو إبدالها ياءً؛ فقطع له الدّاني بالخلاف في جامع البيان<sup>4</sup>، والمفردة<sup>5</sup>، وابن غلبون في التذكرة<sup>6</sup>، وأبو معشر الطبري في تلخيصه<sup>7</sup>، والقلاسي في كفايته<sup>8</sup>، وابن الجزري في نشره<sup>9</sup>، والصّفاقسي في غيث النّفع<sup>10</sup>، واقتصر في

1 - جامع البيان، الدّاني، (925/2).

2 - قال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان عن قالون نصاً وأداءً نأخذ بهما من طريق أبي نسيط"، النشر، ابن الجزري، (231/2).

3 - النجوم الطّوابع، المارغني، ص 78.

4 - ينظر جامع البيان، الدّاني، (1340/3).

5 - ينظر مفردة نافع، الدّاني، 71.

6 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 352.

7 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطبري، ص 322.

8 - ينظر الكفاية الكبرى، القلاسي، ص 221-222.

9 - ينظر النشر، ابن الجزري، (317/2).

10 - ينظر غيث النّفع، الصّفاقسي، ص 381.

11 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 148.

على إبدال الهمزة ياءً، ومثله صنع أبو العلاء في غاية الاختصار<sup>1</sup>، وذكر مكي في التبصرة<sup>2</sup> إثبات الهمزة مقتصرًا عليه، وهو صنيع ابن شريح في الكافي<sup>3</sup>، ومفهوم قول ابن الباذش في الإقناع<sup>4</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان لنصّ الدّاني عليهما في جامعته؛ حيث ذكر وجه إبدال الهمزة ياءً، من رواية الحلواني وأبي نشيط عن قالون وهو الذي قرأ به-، ووجه إثباتها من رواية أحمد بن صالح عنه، قال الدّاني: "ولم يذكر ذلك عنه نصًا غير أحمد بن صالح". والمقدّم-فيما يظهر لي- وجه الإبدال ياءً، خلافًا للمارغني الذي خالف ما جرى عليه من تقديم الوجه الأكثر رواية؛ لذا كان الأولى للمارغني أن يُقدّم وجه الإبدال؛ لأنّه الأكثر رواية، مع تفرّد أحمد بن صالح برواية وجه الإثبات عن قالون، فلم يروه غيره كما ذكر الدّاني والله أعلم.

**الاختيار الرابع:** ﴿الْي﴾ (الأحزاب: ٤) و(المجادلة: ٢) وموضعي (الطلاق: ٤)، يجوز لورش حال الوصل تسهيل الهمزة بين بين مع الطّول والقصر في حرف المدّ الذي قبلها، وأمّا حال الوقف فليس له إلاّ إبدال الهمزة ياءً ساكنة، ويتعيّن على ذلك الطّول فقط في حرف المدّ الذي قبلها<sup>5</sup>.

**الدّراسة:** اختلف عن ورش في ﴿الْي﴾، حيثما وقعت حال الوصل، بين تسهيل همزتها بين بين، أو إبدالها ياءً مكسورة؛ فحكى الخلاف السّمالي في تحصيل المنافع؛ فقال: "فيه عن ورش وجهان، البدل بياء مكسورة والتّسهيل بين بين، وهو أشهر في الوصل، ولا يمكن التسهيل في الوقف، بل يُوقف عليه بالياء على القولين فيحب الإشباع عند صاحب التّسهيل لأنّ الياء عنده تختصّ بالوقف، وسكونها لازم...، وعلى رواية البدل يُوقف بياء ساكنة...، فالخلف عند صاحب البدل -يعني في المدّ-....، والمشهور الإشباع"<sup>6</sup>، ومّن حكى الخلاف أيضًا الحرّاز في القصد النّافع<sup>7</sup>، واقتصر جماعة على وجه إبدالها ياء مكسورة، منهم ابن غلبون في التذكرة<sup>8</sup>، والمهدويّ في شرح

1 - ينظر غاية الاختصار، أبو العلاء العطار، (563/2).

2 - ينظر التبصرة، مكي القيسي، ص 585-586.

3 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 153.

4 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (696/2).

5 - النجوم الطّوالع، المارغني، ص 78.

6 - ينظر تحصيل المنافع، السّمالي، ص 288.

7 - ينظر القصد النّافع، الحرّاز، ص 345.

8 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 418.

الهداية<sup>1</sup>، ومكي في تبصرته<sup>2</sup>، وكشفه<sup>3</sup>، وابن شريح في الكافي<sup>4</sup>، وابن جزري في المختصر البارع، حيث قال: "﴿الَج﴾، في الثلاثة، بياء مكسورة مختلصة الكسرة من غير همز، ويقف بياء ساكنة، ومدة مطولة لأجل سكونها، ويجوز في الوصل تطويل المدّ على مراد الهمزة، وقصرها لعدمها من اللفظ"<sup>5</sup>، والشاطبي في حزره<sup>6</sup>، وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، كالذاني في التيسير<sup>7</sup>، وفيه قال: "ورش بياء مختلصة خلفا من الهمزة وإذا وقف صيرها ياء ساكنة"، وابن الباذش في الإقناع<sup>8</sup>، وابن مجاهد في السبعة<sup>9</sup>، وابن الجزري في النشر<sup>10</sup>، وأبي معشر الطبري في التلخيص<sup>11</sup>، وابن الخياط في التبصرة<sup>12</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان حال الوصل، التسهيل بين بين والإبدال، إلا أنّ وجه التسهيل - كما اختار المارغني -، يجوز معه الإشباع والقصر في حرف المدّ الواقع قبل الهمزة المغيّرة، لقول الذاني في المفردة: "فمذهبه - أي ورش - يحتمل المدّ على الأصل والقصر على اللفظ"<sup>13</sup>، أمّا حال الوقف فيتوجّب الإشباع لسكون الياء اللازم، قال الحرّاز: "فأمّا في الوقف فلا بدّ من تمكينها من أجل الساكن، يعني أنّ السكون لازم للياء، ولم تتحرّك قط؛ إذ لم تكن في الوصل"<sup>14</sup>.

1 - شرح الهداية، المهدوي، (473/2).

2 - التبصرة، مكي، ص 640.

3 - ينظر الكشف، مكي، (193/2).

4 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 183.

5 - المختصر البارع، ابن جزري، ص 220.

6 - البيت رقم 966، من حرز الأمان، ينظر حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 77.

7 - ينظر التيسير، الذاني، ص 177-178.

8 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (734/2).

9 - ينظر السبعة، ابن مجاهد، ص 518.

10 - ينظر النشر، ابن الجزري، (404/1).

11 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطبري، ص 370.

12 - ينظر التبصرة، ابن الخياط، ص 442.

13 - مفردة نافعن الذاني، ص 76.

14 - القصد النافع، الحرّاز، ص 345.



**الاختيار الخامس:** ﴿سَنَعَاءَ﴾ (هود: ٧٦) و (العنكبوت: ٣٣)، ﴿سَنِيَّاتٍ﴾ (الملك: ٢٨)، صفة إشتامها كالأتي: أن يلفظ القارئ بأوّل الفعل مُحَرَّكًا بحركة تامّة مركّبة من حركتين ضمّة وكسرة، وجزء الضمّة مقدّم وهو الأقلّ، ويليه جزء الكسرة مؤخّرًا وهو الأكثر<sup>1</sup>.

**الدّراسة:** يُعبّر العلماء على هذا الإشتام بالرّوم والضّم والإمالة، وإنّما اختار المارغني لفظ الإشتام تبعًا لابن برّي في نظمه؛ لأنّها عبارة عامّة التّحويين وجماعة من القراء المتأخّرين<sup>2</sup>.

ثمّ إنّ القراء اختلفوا في كيفة هذا الإشتام؛ فقليل إنّما يكون قبل السين، وقيل يكون بعدها، فعلى القول الأوّل؛ الإشتام يُطلق على الرّوم لأنّه يُسمع ويُرى وفيه التّنطق ببعض الحركة، وعلى القول الثّاني، يكون الإشتام إشارة بالعضو خاصّة مع إخلاص الكسرة في السين<sup>3</sup>. فذهب جماعة إلى القول الأوّل، منهم الدّاني في التيسير<sup>4</sup>، مكّي في الكشف<sup>5</sup>، والخرازي في القصد النّافع<sup>6</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>7</sup>، وابن جزّي في المختصر البارع<sup>8</sup>، وابن المرباط في التقريب والحرش<sup>9</sup>، وغيرهم، والقول الثّاني لم أجد من قال به، إلّا ما كان من نقل المتوري عن الدّاني أنّه قال: "فأمّا من قال: إنّ السين تُكسر كسرة محضة ثمّ يُشار إلى الإشتام بالشفّتين بعد الإتيان بتلك الكسرة فذلك غير جائز"<sup>10</sup>، فإنّه يُشير إلى وجود من قال به من القراء، غير أنّه وإن قالوا به فمردود بقول الدّاني هذا، وقد ضعّف المارغني قولهم، في النّجوم الطّوالع<sup>11</sup> فقال: " والمراد بالإشتام هنا أن يلفظ بأوّل الفعل مُحَرَّكًا بحركة تامّة مركّبة من حركتين ضمّة وكسرة وجزء الضمّة مقدّم وهو الأقلّ، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر"، ثمّ أبطل ما كان خلاف هذا.

1 - النجوم الطّوالع، المارغني، ص 79.

2 - ينظر فتح الصيد، السخاوي، (623/3).

3 - ينظر تحصيل المنافع، السّمالي، ص 291.

4 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 125.

5 - ينظر الكشف، مكّي، (231/1).

6 - ينظر القصد النّافع، الخرازي، ص 348.

7 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (534-535/1).

8 - ينظر المختصر البارع، ابن جزّي، ص 96.

9 - ينظر التقريب والحرش، ابن المرباط، ص 156.

10 - شرح الدّر اللّوامع في أصل مقرّ الإمام نافع، المتوري، تحقيق الصّدّيقي سيدي فوزي، (791/2)، ط 1:

1414هـ/2001م، بدون دار نشر.

11 - ينظر النجوم الطّوالع، المارغني، ص 440.

الظاهر أنّ في كلامه نظر من حيث جعله خلط الحركتين إفراراً لا شيوعاً؛ فأبطل بذلك قول من قال بشيوع الإشمام، ولم أجد في كلام من نقلت عنهم من قال بقوله، إلا ما نسبته محقق المنح الفريدة<sup>1</sup> -توفيق العبقري-، إلى الجعبري؛ ولهذا تعقب محقق النجوم الطوالع -الدكتور محمد طالي- الإمام المارغني، في إبطاله شيوع الإشمام، ونقل قراءته عن شيخه بذلك، بل هو مذهب المحققين من أهل العلم بالقراءات<sup>2</sup>، أمّا من حيث إبطال القول الثاني فهو الصواب؛ لاقتصار كثير من الأئمة على القول الأوّل فقط، قال الدّاني في الجامع: "وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أنّ يُنحى بكسرٍ أوائلها نحو الضمّة يسيراً دلالة على الضمّ الخالص قبل أن تُعلّ، كما يُنحى بفتحة الحرف الممال نحو: الكسرة قليلاً إذا أراد ذلك ليدلّ على أنّ الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء أو لتقرب بذلك من كسرة وليّتها، وما عدا ذلك في حقيقته فباطل"<sup>3</sup>.

**الخلاصة:** حقيقة الإشمام في هذه الحروف كما نصّ عليه الدّاني وذهب إليه كثير من الأئمة أنّ ينحى بكسر أوائلها نحو الضمّة يسيراً وهذا هو القول الصحيح وما عداه فهو باطل والله أعلم.

**الاختيار السادس:** لفظ ﴿تَأْمَنَّا﴾ (يوسف: ١١)، يجوز فيه وجهان<sup>4</sup>:

° الأوّل: إدغام تامّ مع الإشمام.

° الثاني: إدغام غير تامّ مع الإخفاء (الروم أو الاختلاس)، وهو المقدّم في الأداء.

**الدّراسة:** اختلف عن نافع في ﴿تَأْمَنَّا﴾، بيوسف على ثلاث أقوال<sup>5</sup>، وهي القولان المذكوران في التّرجمة وقول ثالث انفرد به الحلواني عن قالون، وذلك بتشديد التّون-أي إدغامها- من غير إشمام، ذكره أبو بكر النيسابوري في المبسوط<sup>6</sup>، والمتتوري في شرح الدرر<sup>7</sup>، وضعفه ابن الجزري في النشر<sup>8</sup> بقوله: "والجمهور على خلافه"، وقال الدّاني في الجامع: "وكلهم قرأ ﴿مَالَكْ لَا

1 - ينظر منح الفريدة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 374 بالهامش.

2 - ينظر المرجع السابق، ص 440 بالهامش.

3 - جامع البيان، الدّاني، (840/2).

4 - ينظر النجوم الطوالع، المارغني، ص 441-442-443.

5 - ذكر الأوجه الثلاثة البنا، ينظر إتحاف فضلاء البشر، البنا، ص 329.

6 - ينظر المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، تحقيق حمزة حاكمي، ص 245، مجمع اللغة العربية-دمشق، ط

1981م.

7 - ينظر شرح الدرر اللوامع، المتتوري، (800/2).

8 - ينظر النشر، ابن الجزري، (304/1).

تَامَنَّا، بالإشارة إلى التّون المدغمة بالضّم، إلّا ما اختلف فيه عن قالون عن نافع<sup>1</sup>، يُشير بذلك إلى قراءته بإدغام التّون من غير إشمام ولا روم، وهذا الوجه أهمله<sup>2</sup> المارغني ولم يذكره؛ فاقصر على الوجهين الأولين، الذين ذكرهما الدّاني في التّحديد<sup>3</sup> قائلاً: "وإشمام التّون المدغمة في مثلها في قوله: ﴿مَالِكٌ لَا تَآمَنَّا﴾، يحتمل أن يكون إشارة بالشّفتين إلى الحركة بعد الإدغام، وبعد السّكون، فعلى هذا يكون إدغاماً تاماً، ويحتمل أن يكون إشارة إلى التّون بالحركة، فعلى هذا يكون إخفاء". واختار في المحكم<sup>4</sup> وجه الإخفاء مع الادغام غير التّام بعد ذكره الوجهين، فقال: "القول بالإخفاء في ذلك أوجه وعليه أكثر العلماء"، واقصر عليه في التيسير<sup>5</sup> مختاراً له، وهو الذي ذكره ابن جزري في المختصر<sup>6</sup> مقتصرًا عليه، وابن المراتب في التقريب والحرش<sup>7</sup>، وذكر الشّاطبي الوجهين في حرزه<sup>8</sup>، وقدم وجه الإخفاء، وذهب جماعة إلى القول بوجه الإدغام التّام مع الإشمام، منهم ابن شريح في الكافي<sup>9</sup>، واختاره ابن الجزري في النشر<sup>10</sup>، وقال: "لأنّي لم أجد نصّاً يقتضي خلافه ولأنّه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرّسم، وبه ورد نصّ الأصبهاني"، وبه قطع ابن عزيمة في المنح<sup>11</sup> لنافع إلّا الحلواني فقال: "باختلاف عنه".

**الخلاصة:** الوجهان جائزان كما ذكر الصّفاقسي وتبعه في ذلك المارغني، عدا الوجه الذي انفرد به الحلواني عن قالون فقد ضعفه ابن الجزري كما مرّ، ويُقدّم وجه الإدغام غير التّام مع الإخفاء لتواطئهم عليه، قال الدّاني: "وهذا قول عامّة أئمتنا وهو الصّواب"<sup>12</sup>، إن شاء الله تعالى.

1 - جامع البيان، الدّاني، (3/1216-1217).

2 - ذكر الصّفاقسي اضطراب العلماء بين إثبات الوجوه الثلاثة أو الاقتصار على الوجهين ثم اختار الاقتصار على الوجهين كما نحى المارغني، ينظر غيث النفع، الصّفاقسي، ص 318-319.

3 - التّحديد، الدّاني، ص 150.

4 - المحكم في نقط المصاحف، الدّاني، تحقيق عزة حسن، ص 82-83، دار الفكر-دمشق، ط 1407هـ.

5 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 127-128.

6 - ينظر المختصر البارع، ابن جزري، ص 96.

7 - ينظر التقريب والحرش، ابن المراتب، ص 155.

8 - البيتان رقم: 772 و773 من حرز الأمان، ينظر حرز الأمان ووجه التهاني، الشّاطبي، ص 61.

9 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 131.

10 - ينظر النشر، ابن الجزري، (1/304).

11 - ينظر منح الفريضة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 373.

12 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 128.

**الاختيار السابع:** ﴿هَآنْتُمْ﴾ موضعي (آل عمران: ٦٥، ١١٩)، و (النساء: ١٠٨)، و (محمد: ٣٩)، ليس لقالون فيها إلا تسهيل همزة بين بين، إلا أنه يُثبت ألفاً بعد الهاء، وأمّا ورشٌ فله فيها وجهان وهما<sup>1</sup>: ° الأول: تسهيل همزة بين بين مع حذف الألف بعد الهاء.

° الثاني: إبدال همزة ألفاً مديةً طولاً، والمُقدّم هو التسهيل بين بين.

**الدّراسة:** ذكر العلماء اتفاق قالون وورش على تسهيل همزة من ﴿هَآنْتُمْ﴾ حيث وقع، ثمّ اختلفوا على وجه إبدالها لورش؛ فقطع له الدّاني فيما نقله عنه الخراز في القصد النّافع، بالوجهين مع ترجيح وجه التسهيل<sup>2</sup>، وابن عزيمة في منح الفريدة الحمصيّة<sup>3</sup>، وابن المرباط في التقريب والحرش<sup>4</sup>، وقال: " فيجوز فيها-أي همزة-أن تجعلها بين همزة والألف فعلى هذا يقصر المدّ فيه، ويجوز أن يُبدلها ألفاً...، فعلى هذا يُطوّل مدّ الألف لأجل التّون الساكنة بعدها"، والسّخاوي في القصد النّافع<sup>5</sup> وقال: " من أهل الأداء من سهّلها له -أي ورش- بين بين، وهو أقوى في العربيّة وإليه ذهب الأئمة في مصنفاتهم...، وكذلك يسهّلها قالون إلاّ أنّه يأتي بألف قبل همزة...، قال: وذهب إلى أنّ ورشاً يُبدل همزة ألفاً جماعةً من أهل الأداء، ودوّنه الأئمة في كتبهم ايضاً، وقالوا أبدلها ألفاً خالصة، وأشبع مدّها لوقوع التّون الساكنة بعدها"، واقتصر على وجه التسهيل لنافع، الدّاني في التيسير<sup>6</sup>، وابن الخطّاط في التبصرة<sup>7</sup>، وابن الفحّام في التجريد<sup>8</sup>، وأبو معشر الطّبري في التلخيص<sup>9</sup>، وابن شريح في الكافي<sup>10</sup>، ومكي في التبصرة<sup>11</sup>.

1 - النّجوم الطّوالع، المارغني، ص 79.

2 - ينظر القصد النّافع، الخراز، ص 350.

3 - ينظر منح الفريدة الحمصيّة، ابن عزيمة، ص 447.

4 - ينظر التقريب والحرش، ابن المرباط، ص 89-90.

5 - ينظر فتح الوصيد، السخاوي، (783/3-784).

6 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 88.

7 - ينظر التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، ابن الخطّاط، ص 205.

8 - ينظر التجريد، ابن الفحّام، ص 368.

9 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطّبري، ص 233.

10 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 93.

11 - ينظر التبصرة في القراءات السبع، مكي القيسي، ص 460.

**الخلاصة:** الوجهان التسهيل والإبدال جائزان لورش؛ فيكون القصر مع التسهيل لحذف الألف والطول مع الإبدال، ويختص قالون بوجه التسهيل ويثبت ألفاً قبل الهمزة، ويقدم التسهيل لورش لاقتصار كثير من الأئمة عليه، وقوة وجهه في العربية، والله أعلم.

**الاختيار الثامن:** ﴿هَآنْتُمْ﴾، الهاء فيها للتنبية عند قالون وورش في وجهيه، وإنما حذف ورش الألف حال التسهيل اعتماداً على لغة من يحذفها تخفيفاً وتقوية للاتصال<sup>1</sup>.

**الدراسة:** في الهاء من ﴿هَآنْتُمْ﴾، طريقتان ذكرهما العلماء<sup>2</sup>، وهما:

° الطريقة الأولى: وهي إجراء الاحتمالين؛ بأن تكون الهاء مبدلة من همزة الاستفهام أو تكون للتنبية، لكل من ورش وقالون، بل ولجميع القراء.

° الطريقة الثانية: وهي التفصيل في ذلك، فتكون الهاء مبدلة من همزة الاستفهام لبعض القراء كورش، وتكون للتنبية لبعضهم كحفص، وتكون محتملة الاثنين للبعض الآخر كقالون.

ذكر الطريقتين الشاطبي في حرز الأمان<sup>3</sup>، واقتصر المهدوي في شرح الهداية<sup>4</sup> على الطريقة الأولى، فذكر الاحتمالين لكل من ورش وقالون؛ بأن الهاء إما أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام، أو تكون للتنبية ورجح كونها مبدلة، ومثله صنع مكّي في الكشف<sup>5</sup>، ولم يذكر ترجيحاً، وأبو علي الفارسي في الحجة<sup>6</sup>، ورجح كون الهاء للتنبية، وابن عزيمة في المنح<sup>7</sup>، واختار كون الهاء مبدلة من همزة الاستفهام، وذكر السمين الحلبي في الدر المصون<sup>8</sup> الطريقة الثانية، واقتصر عليها الداني في التيسير<sup>9</sup>.

1 - التجوم الطوالع، المارغني، ص 79.

2 - ينظر المرجع نفسه، ص 447.

3 - ينظر الأبيات رقم: 560-561-562، من حرز الأمان ووجه التهاني، الشاطبي، ص 45.

4 - شرح الهداية، المهدوي، (1/221-222).

5 - ينظر الكشف، مكّي، (1/346-347).

6 - ينظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، (3/47-48-49).

7 - ينظر منح الفريدة الحمصية، ابن عزيمة، ص 447-448.

8 - ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، (3/338)، دار القلم - دمشق، بدون سنة طبع.

9 - ينظر التيسير، الداني، ص 88.

**الخلاصة:** يظهر أنَّ الاحتمالين يجريان عند كلٍّ من قالون وورش لنصوص الأئمة على ذلك، وإن كان احتمال إبدال الهاء من همزة الاستفهام عند ورش أقوى لأنَّها لو كانت للتثنية لأتى بالألف بعدها، فلمَّا لم يكن ذلك، علِّم أنَّ الهاء في مذهبه مُبدلة من همزة الاستفهام لا غير، ثمَّ سهَّل بعدها طلباً للخفَّة<sup>1</sup>، ولهذا اقتصر الدَّاني<sup>2</sup> عليه لورش، بل أبطل كونها للتثنية، وذكر الاحتمالين لقالون. وبهذا يُعلم أنَّ تعقُّب المارغني على ابن برِّي في تقديمه كون الهاء مُبدلة من همزة الاستفهام في قوله<sup>3</sup>: وهي له من همز الاستفهام ﴿أُولَى وَهَاهُنَا انْتَهَى كَلَامِي﴾

لا يُسلِّم به على إطلاقه، وإنَّما يكون فيه تفصيل، فإن كان الذي عنَّاه ابن برِّي بعود الضمير عنه في قوله "له" من البيت "نافع"<sup>4</sup> فله حظٌّ من النَّظر؛ إذ أنَّ قالوناً ليس له حذف الألف كما هو الشَّأن عند ورش على وجه التَّسهيل، وإن كان يقصد بعود الضمير "ورشاً"<sup>5</sup>؛ فيردُّ تعقُّب المارغني له؛ لقول الدَّاني السَّابق واقتصاره فيه على إبدال الهاء من همزة الاستفهام لورش؛ إذ أنَّ ورشاً لا يثبت ألف الهاء في حال التَّسهيل وما دام لا يثبتها فلا يتحقَّق إلَّا الإبدال الذي فيه حذف الألف لالتقاء الساكنين، ولهذا قال السَّملاي في التحصيل<sup>6</sup>: "ولا تكون للتثنية - أي الهاء - لما يؤدِّي إليه من حذف ألف الهاء على رواية التَّسهيل ولا موجب لحذفها"، وإنَّما قلتُ هذا الوجه المُقدِّم لما ذكرتُ، ويجوز أن تكون الهاء للتثنية لما ذكر الإمام المارغني من توجيهه في كتابه حيث قال: "وأما على وجه التَّسهيل كان حقُّه أن يُثبتها لكنَّه حذفها على لغة من يحذف ألف هاء التثنية تخفيفاً وتقوية للاتِّصال"<sup>7</sup> والله أعلم.

**الاختيار التاسع:** ﴿أَرَأَيْتَ﴾، هذا اللَّفظ حيث وقع في القرآن وكيف وقع، ليس لنافع في الهمزة الثانية منه إلَّا التَّسهيل، وزاد ورشُ إبدالها ألفاً مدِّيَّة طويلاً، والمُقدِّم هو التَّسهيل بين بين<sup>8</sup>.

1 - ينظر القصد النَّافع، الخَرَّاز، ص 351.

2 - نقله عنه الخَرَّاز، ينظر المرجع نفسه، ص 351.

3 - ينظر البيت رقم: 241 من متن الدَّرر اللُّوامع، ابن برِّي، ص 76.

4 - اختاره الخَرَّاز، ينظر القصد النَّافع، الخَرَّاز، ص 351، والسَّملاي، ينظر تحصيل المنافع، السَّملاي، ص 295.

5 - اختاره ابن مجراد، نقله عنه محقِّق النجوم الطَّوابع، ينظر التَّجوم الطَّوابع، المارغني، ص 448.

6 - ينظر تحصيل المنافع، السَّملاي، ص 294، بشيء من التَّصرُّف.

7 - التَّجوم الطَّوابع، المارغني، ص 447.

8 - المرجع نفسه، ص 79.

**الدراسة:** ذكر العلماء التسهيل لنافع في الهمزة الثانية من لفظ ﴿أَرَّيْتِ﴾ بهمزة الاستفهام، كيف وقع في القرآن، ثم اختلفوا فيه عن ورش، فروي عنه تسهيلها كقالون، وروي عنه إبدالها ألفاً مع المدّ طولاً؛ فذكر له الوجهين الدّاني في إيجاز البيان، فيما نقل عنه المنتوري في شرح الدرر<sup>1</sup>، قال الدّاني: " ولم يهمز الألف التي بعد الرّاء -يعني ورشاً- في قوله تعالى: ﴿أَرَّيْتِ﴾...، وما كان مثله، إذا كان قبل الرّاء همزة، استثقلاً للهمزة في ذلك، بل سهّلها تخفيفاً، قال: واختلف أهل الأداء من مشيخة المصريين في كيفية تسهيلها فقال بعضهم: أبدلها ألفاً خالصة...، فطوّلوا مدّها جدّاً لسكونها وسكون ما بعدها"، وبالوجهين قطع له مكّي في التبصرة<sup>2</sup>، فقال بعد ذكره وجه التسهيل لنافع: "وقيل روي عن ورش أنّه يُبدلها ألفاً، وهو أخرى في الرواية لأنّ الثقل والمشافهة إنّما هو بالمدّ عنه، وتمكين المدّ إنّما يكون مع البدل، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية، إلّا أنّ المدّ ليس يكون مشبّعاً كالبدل"، ومثله صنع ابن القاصح في السراج<sup>3</sup>، حيث ذكر الوجهين لورش بعد ذكره التسهيل لنافع، وابن جزري في النشر<sup>4</sup>، ورجّح وجه التسهيل، وهو الوجه الذي اقتصر عليه، الدّاني في التيسير<sup>5</sup>، وابن غلبون في التذكرة<sup>6</sup>، وابن مجاهد في السبعة<sup>7</sup>، وابن شريح في الكافي<sup>8</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>9</sup>، وأبو معشر الطبري في التلخيص<sup>10</sup>، والقلاسي في الإرشاد<sup>11</sup>.

**الخلاصة:** الوجهان جائزان لورش؛ لورود نصوص الأئمة على ذلك، ويُقدّم وجه التسهيل لشهرته واقتصار كثير من الأئمة لنافع براوييه عليه، وترجيح ابن الجري في النشر<sup>12</sup> له، حيث قال: " بين

1 - ينظر شرح الدرر اللوامع، المنتوري، (819/2).

2 - ينظر التبصرة، مكّي، ص 493.

3 - ينظر سراج القارئ، ابن القاصح، ص 221.

4 - ينظر النشر، ابن الجزري، (397/1-398).

5 - ينظر التيسير، الدّاني، ص 102.

6 - ينظر التذكرة، ابن غلبون، ص 253.

7 - ينظر السبعة، ابن مجاهد، ص 257.

8 - ينظر الكافي، ابن شريح، ص 108.

9 - ينظر الإقناع، ابن الباذش، (639/2).

10 - ينظر التلخيص، أبو معشر الطبري، ص 256.

11 - ينظر إرشاد المبتدئ، القلاسي، ص 217.

12 - النشر، ابن الجزري، (398/1).

بين -يعني التسهيل- في هذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور"، وكذا الدّاني كما نقل المنتوري في شرح الدرر<sup>1</sup> قوله: " وهذا الوجه-يعني التّسهيل- أقيس في العربيّة، وألّيق بمذاهب القرّاءة" وهو اختيار المارغنيّ، والصّواب إن شاء الله تعالى.

وإلى هنا تتمة دراسة الاختيارات المختارة أصولاً وفرشاً والله الموفق لجادة الصّواب.

---

1 - شرح الدرر اللّوامع، المنتوري، (819/2).



## الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبيه وعبدته محمد وآله وصحبه أجمعين.  
وقبل طي صفحات هذا البحث أورد أهم النتائج والتوصيات.

### أهم النتائج:

1- فنّ القراءات وما تعلّق به من أحكام التّرتيل، دقيق في بابه، قائمة مسائله على صحّة الرواية، ليس فيه آراء صرّفة خالية من الدّليل الأثري النّقلي.

2- مفهوم الاختيار والتّرجيح عند علماء القراءات، مغاير لما هو متعارف عليه عند باقي الفنون من فقه ونحو وغيرهما؛ إذ أنّهم يتعاملون مع أوجه القراءة الثّابتة رواية؛ فيختارون منها ما هو أقرب وأقوى عندهم بقرائن تحتفّ بالوجه المقدّم، من غير إبطال للوجه الآخر؛ فيقولون مثلاً والوجهان صحيحان مقروء بهما إلّا أنّ الوجه المقدّم كذا، أو اختار كذا، أو هو أقيس، أو غير ذلك من ألفاظ الاختيار والتّرجيح المشهورة عنهم، وهذا بخلاف - كما قلت - علماء باقي الفنون فإنّهم يرجّحون وجهاً من الوجهين أو الوجوه في المسألة، مضعّفين في ذلك الوجه أو الوجوه الأخرى، فالفقيه مثلاً إذا اختار ورجّح قولاً من القولين أو الأقوال في المسألة فهو بذاك يبطل الوجه الآخر الذي لم يختاره، فافهم هذا وفرّق بين المنهجين فإنّه مفتاح مغاليق كثيرة ومفاهيم مغلوبة عديدة.

3- ضبّط فنّ القراءات كلّ المسائل التي يحتاجها قارئ القرآن، بأنّ جعلت مفرداته في كليّات وأصول جامعة لكثير من الفروع المشتركة في حكم واحد، وتمّمها بفرشيات خرجت عن تلكم الكليّات فاختصّت وأفردت بحكم خاصّ مذكور في موضعه من الآيات والسّور، وفيه دليل على مدى اتقان أصحابه لهذا العلم، وجودتهم وحرصهم على تقييده، وتبسيطه لمن خلفهم.

4- لم يقتصر علماء القراءات في تدوينهم هذا العلم على المنشور المبسوط فقط بل خلّفوا المنظوم الموجز، حتى يتيسّر لطلبة هذا العلم حفظه واثقانه وضبط مسائله، فبالمتون يُلملم في الصّدور وبالمشور تُعرف دقائق المسائل ويستبين منطوق ومفهوم المتون.

5- أخذ الإمام المارغني عن مشايخه التّونسيّين الذين قرعوا في الأزهر الشّريف، مهملاً بذلك طريق الإمام ابن القاضي المغربي، والذي ينبغي على أهل المغرب أن يُحيوا مثل هاته الروايات والطّرق.

6- أتبع الإمام المارغني في أغلب اختياراته ما درج عليه المحققون من أهل القراءات كالداني والشاطبي وابن الجزري وغيرهم خاصة إذا اجتمع مع ذلك شهرة ذلك الوجه المختار في بلده.

7- جاءت اختياراته في الجملة دقيقة مضبوطة على وفق ما استعمله من مقاييس وقواعد، ولم يخالفها إلا في البعض القليل كما ذكرته في البحث.

### أهم التوصيات:

1- أولاً أوصي نفسي وطلبة العلم بتقوى الله وَعَلَى، فبتحقيقها يُنال العلم والتفقه في الدين وبدونها لا يتحقق وعلى قدرها يكون قدر العلم، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ كُمْ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨١).

2- هذا العلم جليل القدر عالي المرتبة، كيف لا وهو متعلق بكلام ربنا ﷻ، فهو جدير بالعبادة حري بالتعلم والتعليم؛ لذا ينبغي لطلاب العلوم الشرعية عامة، وطلاب أصول الدين خاصة وطلاب علوم القرآن على وجه أخص، أن يولوا له اهتماماً كبيراً وعناية خاصة وأن يصرفوا فيه أوقاتهم، فيتعلموا مجمله ومفصله، ويضبطوا أصوله وفروعه.

3- زادت اختيارات الإمام المارغني على الثلاثين ومائة، واقتصرت في معالجي لها على تسعين اختياراً مراعاة لعامل الوقت والكم المحدد لصفحات البحث - وإن خالفت ذلك فزدت! -، على أنني مقرر بأن جلّها تستحق أن تُفرد ببحث خاص، لاسيما ما تعلق بباب البسملة والتعوذ وغيرهما مما يطول عدّه؛ لذا فإنني أدعوا من خلفنا من الطلبة أن يثروا هاته المسائل أكثر ببحوث كما قلت مفردة، أو جامعة لمسائل منها متعلقة بنفس الباب.

4- من خلال دراستي لاحظت كثيراً من المتأخرين - أقصد علماء القراءات بعد ابن الجزري - عالة على الشاطبي وابن الجزري في كثير من المسائل؛ لذا أنصح كل من أراد التزوّد من هذا العلم أن يهتم بحفظ المتون التي خلفها وخاصة متن حرز الأمان ووجه التهاني للشاطبي، لضبط قراءة الأئمة السبعة وتتميمها بمتن الدرّة لابن الجزري لتكميل العشرة، وكذا متن الجزرية فإنه لا يخفى على كل طالب في هذا المجال أهميته.

5- أدعوا كلّ القائمين على الكتاتيب والمدارس القرآنية، أن يوفّقوا بين تعليم القرآن للطلبة وبين تدريسهم وتحفيظهم إلى جانب القرآن هاته المتون، فمثلاً إلزامهم بدءاً بحفظ متن الدرر اللوامع لابن بري ليضبطوا بها روايتي قالون وورش من قراءة نافع خاصة وأن المشهور في مدينتنا رواية

ورش، فيسهل عليهم بذلك أحكام قراءته ويقىّدوا مواطن خلافه مع قالون، وهكذا مع باقي القراء فيتخرّج الطالب على الأقل ضابطاً لقراءة نافع - عليه رحمة الله -.

6- وأخيراً أوّد - وهذا مجرد اقتراح - أن أدعوا كذلك مسؤولي هاته المدارس القرآنية، أن يربطوا طلابهم بخيرة سلفهم ممّن صرف وقته في تدوين العلوم وتقريبها بين يدي الأمة من علمائنا الأفاضل، وذلك بأن يُسمّوا مدارسهم بأسماء هؤلاء المغمورين عند كثير من المسلمين اليوم إلاّ من كان من أهل الاختصاص وهم قليل - كثرهم الله -، فيسمّوا مدرسة الحافظ الدّاني مثلاً أو باسم ابن غلبون أو مدرسة الإمام المارغني، أو غيرهم ممّا ذكرتُ في بحثي، يُميطُ عليهم شيئاً ممّا وُورُوا به هؤلاء الفطاحلة، وتشغلوا بذلك الطلاب وعموم المسلمين بمعرفتهم على معرفة بعض ممّا لا وزن له من اللاّعبين الغريّين وغيرهم.

هذا ما جادت به القريحة وما سنع به القلم، وما أُتيح لي من لممة شتات هذا الموضوع، وإنّ كان مثلي لا يحقُّ له أن يلجّه ولا التكلّم فيه، ولكن عليّ أتشبه بهم وإنّ لم أكن مثلهم، وأقول كما قال<sup>1</sup> الإمام الشّاطبي - رحمه الله -

أخي أيّها المجتاز بحثي ببابه ❁ ينادى عليه كاسد السّوق أجملاً

وظنّ به خيراً وسامح نسيجه ❁ بالاغضاء والحسن وإن كان هلهلاً

وسلم لإحدى الحسينين إصابة ❁ والاخرى أتباعُ رام صوباً فأمحلاً

وإن كان خرق فادّركه بفضلة ❁ من الحلم وليصلحه من جاد مقولاً

هذا والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله وسلّم على نبيّه ورسوله محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

1 - ينظر الأبيات رقم: 75-76-77-78، من حرز الأمانى ووجه التّهاني، الشّاطبي، ص 7، بتصرّف، استبدلت من البيت الأول: كلمة "نظمي" فجعلتها "بحثي"، واستبدلت من البيت الثالث: كلمة "اجتهاد" فجعلتها "اتباع" ليليق ببحثي، والله أعلم.

# الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس مصطلحات علم التجويد والقراءات المعرّف بها
- فهرس الأعلام المترجم لهم
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

## ﴿ فهرس الآيات القرآنية ﴾

### ﴿ سورة الفاتحة ﴾

| الآية                   | رقمها | الصفحة |
|-------------------------|-------|--------|
| ﴿مَلِكِ﴾                | 3     | 34     |
| ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ | 6     | 60     |

### ﴿ سورة البقرة ﴾

|                                                          |     |     |
|----------------------------------------------------------|-----|-----|
| ﴿فِيهِ﴾                                                  | 2   | 60  |
| ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾                                | 30  | 80  |
| ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ | 85  | 132 |
| ﴿فُلْ يَسْمَا يَأْمُرْكُمْ بِهِ﴾                         | 92  | 139 |
| ﴿وَمِكَائِيلَ﴾                                           | 97  | 74  |
| ﴿مُصَلَّى﴾                                               | 124 | 121 |
| ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾                                   | 185 | 146 |
| ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾                                       | 199 | 42  |
| ﴿وَصَالًا﴾                                               | 231 | 120 |
| ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾                         | 253 | 44  |
| ﴿فَبِعِمَّا﴾                                             | 270 | 149 |
| ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ﴾              | 281 | 164 |

### ﴿ سورة آل عمران ﴾

|                |        |         |
|----------------|--------|---------|
| ﴿هَآنَتُمْ﴾    | 119-65 | 159-158 |
| ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ | 173    | 42      |

### ﴿سورة النساء﴾

|         |     |                               |
|---------|-----|-------------------------------|
| 37      | 36  | ﴿وَالْجَارِ ذِي الْفُرْبِيِّ﴾ |
| 149     | 57  | ﴿نِعَمًا﴾                     |
| 136     | 77  | ﴿بِمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ |
| 159-158 | 108 | ﴿هَآنَتُمْ﴾                   |
| 120     | 127 | ﴿يَصْلَحَا﴾                   |
| 149     | 153 | ﴿تَعَدُّوْا﴾                  |

### ﴿سورة المائدة﴾

|    |     |                           |
|----|-----|---------------------------|
| 60 | 92  | ﴿بَاغْتَنِبُوْهُ﴾         |
| 60 | 107 | ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ |

### ﴿سورة الأنعام﴾

|         |         |                                     |
|---------|---------|-------------------------------------|
| 112     | 71      | ﴿حَيْرَانَ لَهُ﴾                    |
| 41-40   | 71      | ﴿إِلَى الْهُدَى إِيْتِنَا﴾          |
| 12      | 102     | ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾             |
| 84-35   | 145-144 | ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾                     |
| 143     | 164     | ﴿وَمُخْبِآئِ﴾                       |
| 142-141 | 167     | ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَايَكُمْ﴾ |

### ﴿سورة الأعراف﴾

|       |     |                                         |
|-------|-----|-----------------------------------------|
| 34    | 122 | ﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾                          |
| 135   | 136 | ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ |
| 9     | 155 | ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ﴾  |
| 91-90 | 176 | ﴿يَلْهَثُ ذَالِكَ مِثْلُ﴾               |

|     |     |                    |
|-----|-----|--------------------|
| 151 | 188 | ﴿إِن أَنَا إِلَّا﴾ |
|-----|-----|--------------------|

﴿سورة التوبة﴾

|     |     |                                    |
|-----|-----|------------------------------------|
| 10  | 89  | ﴿وَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ |
| 102 | 110 | ﴿هَبَارٍ﴾                          |

﴿سورة الأنفال﴾

|       |    |                                                 |
|-------|----|-------------------------------------------------|
| 138   | 41 | ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ |
| 98-97 | 44 | ﴿وَلَوْ أَرِيدَ كُفُّهُمْ﴾                      |

﴿سورة يونس﴾

|          |       |                                             |
|----------|-------|---------------------------------------------|
| 73       | 15    | ﴿لِفَاءَتَا آيَةٍ يَفْرَعَانِ غَيْرِ هَذَا﴾ |
| 149      | 35    | ﴿يَهْدِي﴾                                   |
| 84-74-72 | 91-51 | ﴿ءَالِسَ﴾                                   |
| 84-35    | 59    | ﴿-اللَّهُ﴾                                  |

﴿سورة هود﴾

|       |    |                       |
|-------|----|-----------------------|
| 44-36 | 28 | ﴿أَنْزِلِمْ كُفُّهَا﴾ |
| 91-90 | 42 | ﴿إِزْكَبْ مَعَنَا﴾    |
| 155   | 76 | ﴿سَنَعَةٍ﴾            |

﴿سورة يوسف﴾

|         |    |                          |
|---------|----|--------------------------|
| 157-156 | 11 | ﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ |
|---------|----|--------------------------|

﴿سورة الحجر﴾

|       |    |                   |
|-------|----|-------------------|
| 79-38 | 61 | ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ |
|-------|----|-------------------|

﴿سورة النحل﴾

|     |    |            |
|-----|----|------------|
| 137 | 95 | ﴿إِنَّمَا﴾ |
|-----|----|------------|

|          |    |                                                     |
|----------|----|-----------------------------------------------------|
| 50-49-40 | 98 | ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ |
|----------|----|-----------------------------------------------------|

﴿سورة الإسراء﴾

|     |     |                       |
|-----|-----|-----------------------|
| 121 | 18  | ﴿يُصَلِّيَهَا﴾        |
| 134 | 109 | ﴿أَيَّامًا تَدْعُونَ﴾ |

﴿سورة الكهف﴾

|     |    |                          |
|-----|----|--------------------------|
| 98  | 33 | ﴿كَلِمَاتِ الْجَنَّاتِ﴾  |
| 136 | 48 | ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ |
| 115 | 87 | ﴿سِتْرًا﴾                |

﴿سورة مريم﴾

|     |    |              |
|-----|----|--------------|
| 75  | 1  | ﴿كَهْبَعَصَ﴾ |
| 152 | 18 | ﴿لَا هَبَ﴾   |

﴿سورة طه﴾

|          |    |                             |
|----------|----|-----------------------------|
| 62-42-37 | 74 | ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مَوْمِنًا﴾ |
| 118      | 76 | ﴿أَنْ إِسْرَ﴾               |
| 115      | 98 | ﴿وِزْرًا﴾                   |

﴿سورة الأنبياء﴾

|     |    |             |
|-----|----|-------------|
| 136 | 86 | ﴿أَنْ لَّا﴾ |
|-----|----|-------------|

﴿سورة الحج﴾

|    |    |                                                    |
|----|----|----------------------------------------------------|
| 48 | 76 | ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ |
|----|----|----------------------------------------------------|

﴿سورة النور﴾

|    |    |                                  |
|----|----|----------------------------------|
| 80 | 33 | ﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ﴾ |
|----|----|----------------------------------|



### ﴿سورة الفرقان﴾

|     |       |                           |
|-----|-------|---------------------------|
| 136 | 7     | ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ﴾ |
| 115 | 53-22 | ﴿حِجْرًا﴾                 |
| 115 | 54    | ﴿صِهْرًا﴾                 |

### ﴿سورة الشعراء﴾

|     |     |                     |
|-----|-----|---------------------|
| 34  | 48  | ﴿ءَاٰمَنْتُمْ﴾      |
| 118 | 52  | ﴿اَنْ اِٰسِرِ﴾      |
| 151 | 115 | ﴿اِنْ اَنَا اِلَّا﴾ |
| 43  | 146 | ﴿فِي مَا﴾           |

### ﴿سورة النمل﴾

|         |    |                              |
|---------|----|------------------------------|
| 148-147 | 37 | ﴿فَمَا ءَاتٰبِيْٓسَ ٱللّٰهُ﴾ |
| 84-35   | 61 | ﴿ءَآلَ ٱللّٰهِ﴾              |

### ﴿سورة القصص﴾

|         |    |                               |
|---------|----|-------------------------------|
| 136-134 | 82 | ﴿وَيَكَّاٰنَ﴾ ﴿وَيَكَّاٰنَهُ﴾ |
|---------|----|-------------------------------|

### ﴿سورة العنكبوت﴾

|     |    |         |
|-----|----|---------|
| 155 | 33 | ﴿سَنَع﴾ |
|-----|----|---------|

### ﴿سورة الأحزاب﴾

|     |   |         |
|-----|---|---------|
| 153 | 4 | ﴿اَلِج﴾ |
|-----|---|---------|

### ﴿سورة سبأ﴾

|     |    |                   |
|-----|----|-------------------|
| 107 | 18 | ﴿فُرِيَ ظَهْرَةٌ﴾ |
| 60  | 39 | ﴿يُخْلِقُهُ﴾      |

### ﴿سورة يس﴾

|     |    |               |
|-----|----|---------------|
| 149 | 48 | ﴿يَخْصِمُونَ﴾ |
|-----|----|---------------|

### ﴿سورة ص﴾

|         |    |                      |
|---------|----|----------------------|
| 114-33  | 17 | ﴿الْإِشْرَاقِ﴾       |
| 107-106 | 45 | ﴿ذِكْرَى الْبَدَارِ﴾ |
| 109     | 48 | ﴿ذِكْرٌ﴾             |

### ﴿سورة غافر﴾

|     |    |              |
|-----|----|--------------|
| 144 | 14 | ﴿التَّلَوِي﴾ |
| 144 | 32 | ﴿التَّنَادِ﴾ |

### ﴿سورة فصلت﴾

|        |    |                           |
|--------|----|---------------------------|
| 44     | 46 | ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ﴾        |
| 142-33 | 49 | ﴿إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي﴾ |

### ﴿سورة الشورى﴾

|    |   |          |
|----|---|----------|
| 75 | 1 | ﴿عَسَىٰ﴾ |
|----|---|----------|

### ﴿سورة الزخرف﴾

|    |    |                |
|----|----|----------------|
| 34 | 58 | ﴿ءَالِهَتَنَا﴾ |
|----|----|----------------|

### ﴿سورة الأحقاف﴾

|     |   |                      |
|-----|---|----------------------|
| 151 | 8 | ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا﴾ |
|-----|---|----------------------|

### ﴿سورة محمد﴾

|           |    |             |
|-----------|----|-------------|
| 159 - 158 | 39 | ﴿هَآنَتُمْ﴾ |
|-----------|----|-------------|

### ﴿سورة الحجرات﴾

|       |    |                               |
|-------|----|-------------------------------|
| 89-38 | 11 | ﴿بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوفُ﴾ |
|-------|----|-------------------------------|

﴿سورة التجم﴾

|       |    |                    |
|-------|----|--------------------|
| 74-72 | 49 | ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ |
|-------|----|--------------------|

﴿سورة القمر﴾

|       |    |                        |
|-------|----|------------------------|
| 79-38 | 41 | ﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ |
|-------|----|------------------------|

﴿سورة المجادلة﴾

|     |   |        |
|-----|---|--------|
| 153 | 2 | ﴿الْح﴾ |
|-----|---|--------|

﴿سورة الصف﴾

|    |   |                                         |
|----|---|-----------------------------------------|
| 21 | 8 | ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ |
|----|---|-----------------------------------------|

﴿سورة المنافقون﴾

|         |    |           |
|---------|----|-----------|
| 139-138 | 10 | ﴿مِ مَّا﴾ |
|---------|----|-----------|

﴿سورة الطلاق﴾

|     |   |          |
|-----|---|----------|
| 153 | 4 | ﴿وَالْح﴾ |
|-----|---|----------|

﴿سورة الملك﴾

|     |    |             |
|-----|----|-------------|
| 155 | 28 | ﴿سَيِّئَتْ﴾ |
|-----|----|-------------|

﴿سورة ن﴾

|       |   |                   |
|-------|---|-------------------|
| 92-91 | 1 | ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ |
|-------|---|-------------------|

﴿سورة الحاقة﴾

|             |    |                |
|-------------|----|----------------|
| 87-85-45-14 | 18 | ﴿كِتَابِيَّةُ﴾ |
| 87-85-45-14 | 19 | ﴿إِنِّي﴾       |
| 87-86-45-44 | 28 | ﴿مَالِيَّةُ﴾   |
| 87-86-44    | 29 | ﴿هَلَكَ﴾       |

﴿سورة المعارج﴾

|     |    |                              |
|-----|----|------------------------------|
| 136 | 36 | ﴿بِمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ |
|-----|----|------------------------------|

﴿سورة الجن﴾

|    |    |             |
|----|----|-------------|
| 60 | 13 | ﴿يَرْبِّهِ﴾ |
|----|----|-------------|

﴿سورة المزمل﴾

|    |    |                                        |
|----|----|----------------------------------------|
| أ  | 4  | ﴿وَرَتِّلِ الْفُرْعَانَ تَرْتِيلًا﴾    |
| 10 | 18 | ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ |

﴿سورة المدثر﴾

|    |    |                                            |
|----|----|--------------------------------------------|
| 52 | 55 | ﴿أَهْلُ التَّغْوَى وَأَهْلُ الْمَغْصِرَةِ﴾ |
|----|----|--------------------------------------------|

﴿سورة القيامة﴾

|     |    |                             |
|-----|----|-----------------------------|
| 52  | 1  | ﴿لَا﴾                       |
| 122 | 30 | ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ |

﴿سورة المرسلات﴾

|          |    |                       |
|----------|----|-----------------------|
| 93-92-12 | 20 | ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ |
|----------|----|-----------------------|

﴿سورة عم﴾

|     |   |         |
|-----|---|---------|
| 134 | 1 | ﴿عَمَّ﴾ |
|-----|---|---------|

﴿سورة الانفطار﴾

|    |    |                                  |
|----|----|----------------------------------|
| 52 | 19 | ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ |
|----|----|----------------------------------|

﴿سورة المطففين﴾

|    |   |          |
|----|---|----------|
| 52 | 1 | ﴿وَيْلٌ﴾ |
|----|---|----------|

﴿سورة الانشقاق﴾

|              |    |     |
|--------------|----|-----|
| ﴿وَيُصَلِّي﴾ | 12 | 121 |
|--------------|----|-----|

﴿سورة الأعلى﴾

|                                   |    |     |
|-----------------------------------|----|-----|
| ﴿يُصَلِّي﴾                        | 12 | 121 |
| ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ | 15 | 122 |

﴿سورة الغاشية﴾

|            |   |     |
|------------|---|-----|
| ﴿تُصَلِّي﴾ | 4 | 121 |
|------------|---|-----|

﴿سورة الفجر﴾

|                                              |    |         |
|----------------------------------------------|----|---------|
| ﴿إِزْم﴾                                      | 7  | 114-113 |
| ﴿قَادْخِلِي فِي عِبْدِي وَادْخِلِي جَنَّتِي﴾ | 32 | 52      |

﴿سورة البلد﴾

|       |   |    |
|-------|---|----|
| ﴿لَا﴾ | 1 | 52 |
|-------|---|----|

﴿سورة العصر﴾

|                            |   |    |
|----------------------------|---|----|
| ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ | 3 | 52 |
|----------------------------|---|----|

﴿سورة الهمة﴾

|         |   |    |
|---------|---|----|
| ﴿وَيْل﴾ | 1 | 53 |
|---------|---|----|

﴿سورة المسد﴾

|              |   |     |
|--------------|---|-----|
| ﴿سَيُصَلِّي﴾ | 3 | 121 |
|--------------|---|-----|

## ﴿ فهرس الأحاديث والآثار ﴾

| الصفحة | بداية الحديث                                                           |
|--------|------------------------------------------------------------------------|
| و      | (بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً)                                        |
| 49     | (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)                       |
| 50     | (أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) |

| الصفحة | بداية الأثر           |
|--------|-----------------------|
| ب      | (نزل القرآن ليعمل به) |

## ﴿ فهرس مصطلحات علم التجويد والقراءات المعرف بها ﴾

| المصطلح       | الصفحة | المصطلح        | الصفحة |
|---------------|--------|----------------|--------|
| الاختيار      | 15     | الحدرد         | 70     |
| الإفراد       | 42     | مدّ البدل      | 70     |
| الجمع         | 42     | الإظهار        | 89     |
| التّجويد      | 47     | الإدغام        | 90     |
| القراءات      | 48     | الفتح          | 95     |
| الاستعاذة     | 49     | الإمالة        | 95     |
| البسمة        | 51     | الاضجاع        | 100    |
| الأربع الزهر  | 52     | الترقيق        | 109    |
| الرّوم        | 59     | التفخيم        | 109    |
| الإشمام       | 59     | حروف الاستعلاء | 110    |
| هاء الكناية   | 61     | الحاجز         | 120    |
| المدّ         | 63     | حروف الإطباق   | 120    |
| المدّ المنفصل | 63     | الوقف          | 123    |
| المدّ المتّصل | 65     | هاء الضمير     | 129    |
| المدّ العارض  | 69     | الفرش          | 149    |
| تدوير القراءة | 70     | الاختلاس       | 149    |

## ﴿ فهرس الأعلام المترجم لهم ﴾

| العلم المترجم له         | الصفحة | العلم المترجم له          | الصفحة |
|--------------------------|--------|---------------------------|--------|
| طاهر بن صالح الجزائري    | 13     | أبو علي البغدادي          | 56     |
| ابن حمدون الشريشي        | 18     | ابن الفحّام               | 57     |
| عمر بن الشيخ             | 23     | المالقيّ                  | 62     |
| سالم بوحاجب              | 24-23  | ابن الباذش                | 64     |
| محمود بن الخوجة          | 24     | الحسن بن بليمة            | 65     |
| محمد النجار              | 24     | ابن شريح                  | 67-66  |
| محمد بن يالوشة           | 24     | الجعبريّ                  | 67     |
| محمد الطاهر بن عاشور     | 25     | أبو القاسم الخاقاني       | 70-69  |
| محمد العزيز جعيط         | 25     | أبو الفتح فارس بن أحمد    | 70     |
| محمد الصادق النيفر       | 25     | السّمالي                  | 73     |
| أبو عمرو الدّاني         | 35     | ابن القاصح                | 75     |
| القاسم بن فيره الشاطبي   | 35     | ابن بويان                 | 91     |
| محمد مكّي نصر            | 47     | أبو علي الأهوازي          | 93-92  |
| أبو القاسم محمد التّويري | 50     | ابن ذؤابة                 | 102    |
| أبو معشر الطّبري         | 51     | ابن المنادي أحمد بن جعفر  | 105    |
| المهدويّ                 | 54     | أبو بكر الشّدائي          | 105    |
| أبو الفتح بن شيطا        | 54     | أبو محمد التجيبيّ البلنسي | 111    |
| أبو الحسن بن غلبون       | 55     | الغازي بن قيس             | 135    |
| مكي بن أبي طالب          | 55     |                           |        |



## ﴿ فهرس المصادر والمراجع ﴾

﴿ القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع.

\* الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، بدون سنة طبع.

\* القول السديد في علم التجويد، على الله بن علي أبو الوفاء، دار الوفاء - المنصورة، ط3: 1424 هـ / 2003 م.

\* اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا، تحقيق أنس مهرة، ص 451، دار الكتب العلمية - لبنان، ط 3: 1427 هـ / 2006 م.

\* اختيارات أبي عمرو الداني في القراءات - جمعا ودراسة -، كامل بن سعود العتري، جامعة أم القرى - مكة، رسالة دكتوراه مخطوطة.

\* ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1: 1418 هـ / 1998 م.

\* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - ط2: 1405 هـ / 1985 م.

\* أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر بيروت - لبنان، ط: 1415 هـ / 1995 م.

\* الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، وبدون سنة طبع.

\* الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394 هـ / 1974 م.

\* الاختيار عند القراء مفهومه، مراحل وأثره في القراءات، أمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته، كلية الدعوة والأصول بجامعة أم القرى، 1421 هـ، رسالة ماجستير مخطوطة.

\* الإدغام الكبير، الداني، تحقيق عبد الرحمن العارف، عالم الكتب - القاهرة، ط1: 1424 هـ / 2003 م.

\* الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15: 2002 م.

\*الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار الفكر دمشق، ط1: 1403هـ.

\*البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، سراج الدين النشار، تحقيق جماعة، علي محمد معوض، عالم الكتب، ط1: 1421هـ/2000م.

\*البدیع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان ؓ، ابن معاذ الجهني، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، بدون سنة طبع.

\*البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1: 1376 هـ /1957م.

\*التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية- الهند، ط2: 1402هـ/1982م.

\*التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، أبو الحسن علي بن فارس الخياط، تحقيق رحاب محمد مفيد شقيقي، مكتبة الرشد ناشرون، بدون سنة طبع.

\*التيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الاتقان، طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، مطبعة المنار بمصر، ط1: 1334هـ.

\*التحديد في الإتقان والتجويد، الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمّار- عمّان، ط1: 1421هـ/2000م.

\*التذكرة في القراءات السبع، ابن غلبون، تحقيق سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1466هـ / 2001م.

\*التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، ابن المرباط، تحقيق حسن حميتو، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث- الرابطة المحمدية للعلماء، ط1: 1431هـ/2010م.

\*التلخيص في القراءات الثمان، أبو معشر الطبري، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، مؤسسة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، بدون سنة طبع.

\*التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق علي حسن البواب، مكتبة المعارف -الرياض، ط1: 1405هـ/1985م.

\*التّهذيب لما تفرّد به كل واحد من القراء السبعة، الدّاني، تحقيق حاتم الضامن، دار نينوى- سوريا، ط1: 1426هـ/2005م.

- \*التوضيح والبيان في مقرئ الإمام نافع، الإدريسي، تحقيق عبد العزيز العمرأوي، مطبعة آنفو- برانت-الليدو - فارس، بدون سنة طبع.
- \*التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2: 1404هـ / 1984م.
- \*الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخر، مؤسسة الرسالة ط1: 1427هـ / 2006م.
- \*الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث بيروت - دمشق، ط1: 1411هـ / 1991م.
- \*الدر الثير والعذب التميمير، عبد الواحد المالقي، تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة، ط: 1411 هـ / 1990 م.
- \*الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، أبو بكر اللبيب، تحقيق عبد العلي آيت زعبول، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - قطر، ط1: 1432هـ / 2011م.
- \*الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكّي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمّار، ط3: 1417هـ / 1996م.
- \*الروضة في القراءات الإحدى عشرة، أبو علي البغدادي، تحقيق نبيل بن محمد ابراهيم آل اسماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود، مخطوط.
- \*السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط2: 1400هـ.
- \*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4: 1407 هـ / 1987م.
- \*الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال، مكتبة الخانجي، ط2: 1374 هـ / 1955م.
- \*الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة - بيروت، بدون سنة طبع.
- \*العقد التّضيد في شرح القصيد، السمين الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع - جدة، ط1: 1422هـ / 2001م.
- \*العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأنصاري، تحقيق زهير زاهد و خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط: 1405هـ.

- \*الفتح والإمالة، الدّاني، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، بدون دار نشر ولا سنة طبع.
- \*الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة، ابن يالوشة، المطبعة التونسية، ط 4: 1357هـ / 1931م.
- \*القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، محمد عارف عثمان موسى الهرري، ط 1: 1406هـ / 1986م.
- \*القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الامام نافع، محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخرّاز، تحقيق التلميذي محمد محمود، دار الفنون جدة، ط 1: 1413هـ / 1993م.
- \*القصيدة الحصريّة في قراءة الإمام نافع، الحصري، تحقيق توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، ط 1: 1423هـ / 2002م.
- \*الكافي في القراءات السبع، ابن شريح، تحقيق أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1: 1421هـ / 2000م.
- \*الكتاب سيويوه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3: 1408هـ / 1988م.
- \*الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة، بلا تاريخ طبع.
- \*المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، تحقيق حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية-دمشق، ط 1981م.
- \*المحكم في نقط المصاحف، الدّاني، تحقيق عزة حسن، دار الفكر-دمشق، ط 1407: 2هـ.
- \*المختصر البارع في قراءة نافع، ابن جزي، تحقيق محمد الطبراني، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط 3: 1430هـ / 2009م.
- \*المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبه، وما بعدها، مكتبة السنة - القاهرة، ط 2: 1423هـ / 2003م.
- \*المصاحف، ابن أبي داود السجستاني، تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، ط 1: 1415هـ / 2002م.

\*المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم الدار الشامية-دمشق-بيروت، ط1: 1412هـ.

\*المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، الحسن قاسم المرادي، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ، بدون سنة طبع.  
\*المقنع في رسم مصاحف الأمصار، الداني، تحقيق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية -القاهرة، بدون سنة طبع.

\*المكتفى في الوقف والابتداء، الداني، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2: 1407هـ/1987م.

\*المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملاً علي القارئ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة: 1367هـ/1948م.

\*الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والاقراء والنحو واللغة، جمع واعداد وليد الزبيدي وآخرون، ط1: 1424هـ/2003م.

\*الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن ابي مريم، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط1: 1414هـ/1993م.

\*التحجيم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، إبراهيم بن أحمد المارغني، تحقيق محمد بن سعد طالبي، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة باتنة، سنة المناقشة 2015، في تخصص علم القراءات والتّرتيل.

\*النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الامام نافع، المارغني، دار الفكر بيروت-لبنان، ط: 1415هـ/1995م.

\*النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، بدون سنة طبع.

\*الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل - بيروت، ط 1: 1417 هـ / 1997 م.

\*الوافي في شرح الشّاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادى للتوزيع، ط4: 1412 هـ / 1992 م.

- \*الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1421 هـ / 2000 م.
- \*الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الأهوازي، تحقيق دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1: 2002 م.
- \*الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين السخاوي، تحقيق مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، بدون سنة طبع.
- \*إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بدون سنة طبع.
- \*إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: 1390 هـ / 1971 م.
- \*بغية المريد لجوهر التوحيد، المارغني، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون سنة طبع.
- \*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، بدون سنة طبع.
- \*تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون سنة طبع.
- \*تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1405 هـ / 1985 م
- \*تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، أبو الحسن الصفاقسي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، بدون سنة طبع.
- \*تونس عبر التاريخ، خليفة الشاطر وآخرون، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005.
- \*جامع البيان في القراءات السبع، الداني، جامعة الشارقة - الإمارات، ط1: 1428 هـ / 2007 م.
- \*جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، تحقيق علي حسن البواب، مكتبة التراث - مكة، ط1: 1408 هـ / 1987 م.
- \*جهد المقل، المرعشي، تحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمار، ط2: 1429 هـ / 2008 م.

- \*حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4: 1426هـ/2005م.
- \*دليل الحيران على مورد الظمان، المارغني، دار الحديث - القاهرة، بدون سنة طبع.
- \*زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27: 1415هـ/1994م.
- \*سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح، راجعه الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط3: 1373هـ / 1954م.
- \*سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، بدون سنة طبع.
- \*سوس العالمة، محمد المختار السوسي، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر - بنميد 5 زنقة مستغانم - الدار البيضاء - المغرب، ط2: 1404هـ / 1984م.
- \*شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424هـ / 2003م.
- \*شذرات الذهب شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي أبو الفلاح العكري، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1: 1406هـ / 1986م.
- \*شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط1: 1421هـ/2000م.
- \*شرح الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، المنتوري، تحقيق الصديقي سيدي فوزي، ط1: 1414هـ/2001م، بدون دار نشر.
- \*شرح الهداية، المهدي، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، ط: 1415هـ.
- \*شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد الثويري، تحقيق مجدي محمد سرور سعد باسلوم، (280/1)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1424هـ / 2003م.
- \*شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، ضبط وتعليق أنس مهرة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2: 1420هـ / 2000م.
- \*صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1: 1422هـ.

\*علل الوقوف، السجاوندي، تحقيق محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد الرياض، ط2: 1427هـ / 2006م.

\*غاية الاختصار في قراءات العشر أئمة الأمصار، أبو العلاء العطار، تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط1: 1414هـ / 1994م.

\*غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، ط: 1351هـ.

\*غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد الصفاقسي، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1425 هـ / 2004 م.

\*فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، تحقيق مولاي محمد الادريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، بدون سنة طبع.

\*فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عبد الحي الكتّاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 2، 1982م.

\*قراءة الامام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1424هـ / 2003م.

\*كثر المعاني في شرح حرز الأمان، شعله، تحقيق محمد إبراهيم المشهداني، دار البركة، بدون سنة طبع.

\*لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر - بيروت، ط 3: 1414 هـ.

\*متن الدرر اللوامع، ابن برّي، ضبط سليم محمد ربيع، مخطوط.

\*مختصر التبيين لهجاء التتيل، أبو داود سليمان بن نجاح، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، ط: 1423 هـ / 2002م.

\*مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم الدوسري، دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1429 هـ / 2008 م.

\*مرسوم الخطّ، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق حاتم الضّامن، ملتقى أهل الأثر، ط: 1429هـ / 2008م.

\*مرسوم خط المصحف، العقيلي، تحقيق محمد بن عمر الجنائني، وزارة الشؤون الإسلامية - قطر، ط1: 1430هـ / 2009م.



\* معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1422هـ/2002م.

\*معجم المؤلفين، عمر كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون سنة طبع.

\*معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ، دار الفكر، عام النشر: 1399هـ / 1979م.

\*معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1: 1417هـ/1997م.

\*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6: 1985م.

\*مفردة أبي عمرو بن العلاء البصريّ، الداني، تحقيق حاتم الضّامن، دار ابن الجوزي، ط1: 1436هـ.

\*مفردة نافع، الداني، تحقيق حاتم صالح الضّامن، دار ابن الجوزي، ط1: 1436هـ.

\*مقدّمات في علم القراءات، محمد مفلح وآخران، دار عمار- عمان- الأردن، ط1 : 1422هـ/2001م.

\*منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط1: 1420هـ /1999م  
\*منح الفريدة الحمصيّة في شرح القصيدة الحصريّة، ابن عزيمة، تحقيق توفيق العقبري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط1: 1429هـ/2008م.

\*هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس المهدوي، تحقيق حاتم الضامن، بدون دار نشر ولا سنة طبع.

\*هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ، المرصفي، مكتبة طيبة- المدينة، ط2، بدون سنة طبع.

## فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                                                   |
|--------|---------------------------------------------------------------------------|
| أ      | المقدمة                                                                   |
| 09     | التمهيد                                                                   |
| 09     | - تعريف الاختيار لغة                                                      |
| 10     | - تعريف الترجيح لغة                                                       |
| 11     | - الاشتراك والافتراق بينهما                                               |
| 11     | - ماهية الاختيار عند العلماء عموماً                                       |
| 13     | - ماهية الاختيار عند علماء القراءات خصوصاً                                |
| 17     | الفصل الأول: التعريف بالنظام ونظمه والمؤلف والمؤلف                        |
| 17     | - المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن برّي وتعريفاً بنظمه                |
| 17     | ° المطلب الأول: اسمه، نسبه، لقبه، كنيته ومولده                            |
| 17     | ° المطلب الثاني: نشأته، طلبه للعلم، مؤلفاته ووفاته                        |
| 19     | ° المطلب الثالث: التعريف بمتن الدرر اللوامع                               |
| 21     | - المبحث الثاني: التعريف بالعلامة المارغنيّ                               |
| 21     | ° المطلب الأول: حياته الشخصية                                             |
| 23     | ° المطلب الثاني: حياته العلمية                                            |
| 28     | - المبحث الثالث: التعريف بكتاب التجوم الطوالع على الدرر اللوامع           |
| 28     | ° المطلب الأول: اسم الكامل، نسبته إليه وسبب تأليفه                        |
| 29     | ° المطلب الثاني: منهج مؤلفه فيه                                           |
| 32     | الفصل الثاني: الاختيار عند المارغنيّ مع دراسة نماذج من اختياراته وتحقيقها |
| 32     | - المبحث الأول: دراسة الاختيار عند العلامة المارغنيّ                      |
| 32     | ° المطلب الأول: منهج العلامة المارغنيّ في الاختيار                        |

|     |                                                                                        |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------|
| 33  | ° المطلب الثاني: مقاييس وقواعد الاختيار عند المارغنيّ                                  |
| 40  | ° المطلب الثالث: عبارات وصيغ الاختيار في كتابه النجوم الطّوالع                         |
| 46  | - المبحث الثاني: عرض اختيارات الإمام المارغنيّ في النّجوم الطّوالع مع دراستها وتحقيقها |
| 46  | ° المطلب الأوّل: دراسة وتحقيق اختيارات المارغنيّ في أبواب الأصول                       |
| 47  | أولاً: ما يتعلّق بالقراءات والتّجويد                                                   |
| 49  | ثانياً: ما يتعلّق بباب الاستعاذة                                                       |
| 51  | ثالثاً: ما يتعلّق بباب البسملة                                                         |
| 59  | رابعاً: ما يتعلّق بباب ميم الجمع                                                       |
| 61  | خامساً: ما يتعلّق بباب هاء الكناية                                                     |
| 63  | سادساً: ما يتعلّق بباب المدود                                                          |
| 76  | سابعاً: ما يتعلّق بباب الهمز                                                           |
| 89  | ثامناً: ما يتعلّق بباب الاظهار والادغام                                                |
| 93  | تاسعاً: ما يتعلّق بباب النّون الساكنة والتّنوين                                        |
| 95  | عاشراً: ما يتعلّق بباب الفتح والإمالة                                                  |
| 108 | حادي عشر: ما يتعلّق بباب الرّاءات                                                      |
| 120 | ثاني عشر: ما يتعلّق بباب اللّامات                                                      |
| 123 | ثالث عشر: ما يتعلّق بباب الوقف                                                         |
| 142 | رابع عشر: ما يتعلّق بباب أحكام الياءات                                                 |
| 149 | ° المطلب الثاني: دراسة وتحقيق اختيارات الإمام المارغنيّ في باب الفرشيّات               |
| 149 | -باب ما يتعلّق بفرش الحروف                                                             |
| 163 | الخاتمة                                                                                |
| 163 | - أهمّ النتائج                                                                         |

|     |                                                 |
|-----|-------------------------------------------------|
| 164 | - التّوصيات                                     |
| 167 | فهرس الآيات القرآنية                            |
| 176 | فهرس الأحاديث والآثار                           |
| 177 | فهرس مصطلحات علم التّجويد والقراءات المعرّف بها |
| 178 | فهرس الأعلام المترجم لهم                        |
| 179 | فهرس المصادر والمراجع                           |
| 188 | فهرس المحتويات                                  |